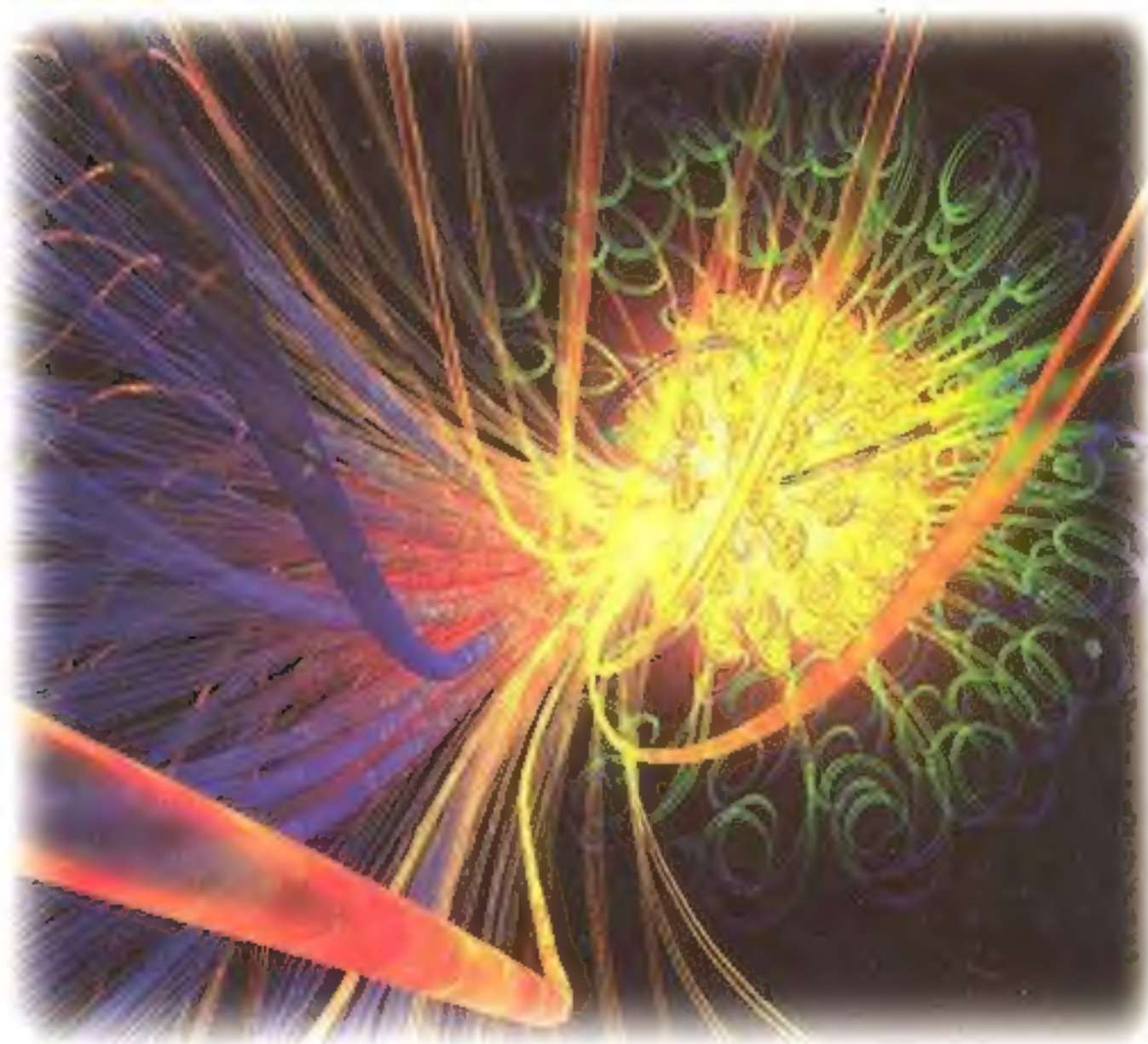


# تحليل المعنى

مقاربات في علم الدلالة



الدكتور

صابر الحباشة



[www.daralhamed.net](http://www.daralhamed.net)

# تحليل المعنى

مقاربات في علم الدلالة

الدكتور

صابر الحباشة

الطبعة الأولى

2011م



# محفوظات جميع الحقوق

للمملكة الأردنية الهاشمية  
رقم الإصدار لدى دائرة المكتبة الوطنية  
(2010/8/2882)

414.1

✱ الحاشية، صابر محمد.  
✱ تحليل للمقاييس/صابر محمد الحاشية. - عمان : دار ومكتبة الخليل للنشر  
والعزيم، 2010.  
( ) ص.  
✱ ر. ل. : (2010/8/2882).  
✱ الوصفات : علم الدلالة  
\*يصحح المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يمتد هذا  
التصنيف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

✱ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.

\* (ودمك) 1-541-32-9957-978 ISBN



## دار الحمود للنشر والتوزيع

خفا بطران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية  
هاتف: 00962-5231081 فاكس: 00962-5235594  
م. ب. (366) طرمز طرمزي (11941) عمان - الأردن

Site: [www.daralhamud.net](http://www.daralhamud.net)

E-mail: [info@daralhamud.net](mailto:info@daralhamud.net)

E-mail: [daralhamud@yahoo.com](mailto:daralhamud@yahoo.com)

E-mail: [dar\\_alhamud@hotmail.com](mailto:dar_alhamud@hotmail.com)

لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مفعله بطريقة الاسترجاع، أو نقله على  
أي وجه، أو بأي طريقة ألكترونية، أم ميكانيكية، أم بالتصوير، أم التسجيل، أم بخلاف ذلك، دون  
الحصول على إذن الناشر الخطي، وبخلاف ذلك يتعرض القائل للملاحقة القانونية.



## المحتويات

الصفحة	الموضوع
7	- تمهيد
9	- تحليل الخطاب: مدخل وإشكاليات
27	- من إشكاليات دراسة المعنى في اللسانيات
47	- "الوجوه": بين أحادية المعنى وتعدد
67	- دور الاستعارة في التعدد الدلالي
87	- طبيعة المشترك وحدوده
101	- معاني الرؤية: دراسة معجمية دلالية لفعل (رأى) في اللغة العربية



تعليم



فؤاد في بحر الكتب

## تمهيد

جمعنا في هذه الفصول جملة من القضايا الدلالية التي تهتم ببعض وجوه دراسة المعنى والخطاب من زاوية نظر لسانية، راحنا فيها بين طرح بعض المواضيع وبين وصف عدد من الظواهر الدلالية، بالإضافة إلى إضاءة عناصر من التحليل الدلالي، وفق المنظورات العرفانية الجديدة.

ولئن كانت هذه المقاربات الدلالية متشكلة في فصول منفصلة، فإنها تعود إلى ربط في الرؤية إلى هذه المواضيع المطروقة، وهي مواضيع تتقاطع حول سؤال المعنى: تعدده ومقارباته.

وتأتي رسالة الكتابة في هذا التمشي في نطاق العمل على تقريب مباحث اللسانيات من جمهور أكبر من القراء، عسى أن يتم فتح المجال أمام مزيد الوعي بالأهمية العملية لمثل هذه المباحث وبخولها في عالمنا الواقعي، لا أن تبقى فقط حبيسة المخابر الصوتية أو إعادة قراءة كتب التراث اللغوي العربية والأجنبية، على ما في ذلك من أهمية لا تُنكر.

ولعلّ مزيد مراعاة التجارب في هذه الحقول البحثية "التخصصية" يخول للباحث أن يطلع على رؤى أخرى (قد تكون نقدية) لمزيد تجويد العمل والانصراف نحو الأفضل.

ولعل السمة المميزة التي يحرص المؤلف على تجلوها هي الانطلاق تحت سقف نظري أو تطبيقي واحد، بما يكفل للرؤية ويعوّق حرية الانتهاض إلى التوغل في مغامرات سؤال المعنى التي تطوق الجهد البشري في البحث عن إجابات مقنعة عن أسئلة الوجود.

وتترواح مادة هذه الفصول بين دراسة تعنى بتحليل الخطاب مدخله وإشكالياته بالإضافة إلى عرض بعض إشكاليات دراسة المعنى في اللسانيات، فضلاً عن تبين نظرية "الوجود": بين أحادية المعنى وتعدده. كما يخصص فصلًا لقتال



دور الاستعارة في التعدد الدلالي. إلى جانب ترجمة بحث عن طبيعة المشترك وحدوده، وأخيرا تُعرض دراسة لمعاني الرؤية: دراسة معجمية دلالية لفعل (رأى) في اللغة العربية.

عسى أن يجد القارئ الكريم ضالته في هذا الكتاب الذي يحاول ألا يضحى بالعمق ولكنه لا يسعى إلى حشر القارئ في مضائق نظرية وأكاديمية يضجر منها غير المتخصص.



## تحليل الخطاب: مداخل وإشكاليات

إنّ "تحليل الخطاب" هو الحقل البحثي الذي يُعنى بتتبع مظهر خطابي معيّن للوقوف على درجة تكراره من أجل صياغة أطرائه، فهدفه هو الوصول إلى أطرائات وليس إلى قواعد معيارية، باعتبار أنّ معطياته خاضعة للسياق الفيزيائي والاجتماعي وأغراض المتكلمين واستجابة المستمعين...<sup>1</sup> ولذلك يبنّى محلّ الخطاب "المنهجية التقليدية للسانيات الوصفية محاولاً وصف الأشكال اللغوية التي تُرد في معطياته دون إغفال المحيط الذي وردت فيه. فمحلّ الخطاب يحاول أن يكشف الأطرائات في معطياته وأن يصنّفها"<sup>2</sup>.

وبالعودة إلى تعريف "تحليل الخطاب" نجد أنّ موسوعة ويكيبيديا تحدّه كما يلي:

"تحليل الخطاب هي مقارنة منهجية للعلوم الاجتماعية والإنسانية. إنها مقارنة متعددة الاختصاصات كمية وكيفية، تدرس سياق الخطاب الشفوي أو المكتوب ومحتواه"<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى تسجيم النص، بيروت، المركز الثقافي العربي، 1991، ط1، ص49.

<sup>2</sup> أورده محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو النص، تونس، كلية الآداب منوبة - المؤسسة العربية للتوزيع، 2001، ج1، ص155، نقلاً عن محمد خطابي، لسانيات النص، مرجع مذكور، ص49.

<sup>3</sup> L'analyse de discours est une approche méthodologique des sciences sociales et humaines. L'analyse de discours est une approche multidisciplinaire qualitative et quantitative qui étudie le contexte et le contenu du discours oral ou écrit.



وتمضي الموسوعة في عرض نبذة عن تاريخ "تحليل الخطاب" بالإشارة إلى انطلاق هذه المقاربة في الستينات من القرن العشرين في كل من فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية.

هذه المقاربة المتعددة الاختصاصات تستقي كثيرا من مفاهيمها من حقول علم الاجتماع والفلسفة وعلم النفس والإعلامية وعلوم الاتصال واللسانيات والتاريخ.

إنها مقاربة تطبق على كثير من المواضيع المتنوعة والمختلفة، من ذلك أنها تهتم بالخطاب السياسي والديني والعلمي والفني. وعلى النقيض من تحليل المحتوى، في تعريفه التقليدي، تهتم تحليل الخطاب بمفاهيم الخطابات الثقافية والمكتوبة المدروسة ولغتها وأنظمتها السردية.

والفرق بين "تحليل الخطاب" و"تحليل المحتوى" أن هذا الأخير يرى في الخطاب انعكاسا لواقع خارجي، أما "تحليل الخطاب" فيعتبر الخطاب نفسه واقعا. بالنسبة إلى تحليل المحتوى، يتم البحث أحيانا عبر تحليل الوثائق عن تمثيل مراوغ للواقع، في حين أننا في تحليل الخطاب نجد سلسلة من المواقف والتعليقات التي هي علاقات تسلط أو إقصاء أو احتواء.

من وجهة نظر منهجية، يتخذ تحليل المحتوى عامة قولا في حجم الجملة أو الفقرة، موضوع دراسة. أما تحليل الخطاب فيهتم بأقوال لها حجم مجموعة كلمات أو كلمات وأحيانا مجموعة حروف.

إن الاختلافات النظرية والمقاربات المنهجية المتباعدة تناقصت ومن الصعوبة بمكان الآن أن نرى اليوم بين تحليلات المحتوى والخطاب مقاربات مختلفة جذريا.

ولعلنا من المفيد أن نعرّج بسرعة على أهم المبادئ النظرية لتحليل الخطاب منها أنها مقاربة موسيوية دلالية. إذ تأخذ بعين الاعتبار سياق القول وخصائص

القائل، والخصائص الدلالية للقول. إن تحليل الخطاب يعتبر الاستغفال اللساني للخطابات التي يرى فيها ولقعة تمتع التحليل.

إلى ذلك، فإن تحليل الخطاب هو تحليل بنيوي حيث يستعير عموماً رصيدا نظريا وتحليليا من المقاربة البنيوية أو بعد البنيوية. إن تحليل الخطاب يدرس ما يسميه لويس ألتوسير (Louis Althusser) "التكوينات الخيالية". إنها علامات ذاتية المتكلم والصور البيانية (الواعية وغير الواعية) والنحو وأشكاله المتنوعة. إنه يدرس أيضاً ما يسميه مايكل باختين (Mikhail Bakhtine) "التناص"، أي العلاقة بين النصوص أو طريقة تفاعل النصوص فيما بينها. وعلى خلاف ما يراه ميشال فوكو (Michel Foucault)، فإن تحليل الخطاب يصادر على أن الخطاب الشفوي أو المكتوب هو مثل كون تبرز فيه القيود. وبينغي أن يبرز التحليل ما يوجد في الخطاب من آثار القيود والتناقضات والمقاومة. من منظور جاك لاكان (Jacques Lacan)، تكون هذه الآثار صلات رمزية (بين ممثلين ودالين، مثل موضوع القول) لا تتميز عن العلاقات "الخيالية" فحسب (بين تمثيلات مثل "أنا" و"الآخر")، بل وكذلك تتميز عن واقع الحامل (حضور في البنية، غياب الموضوع، المتكلم في القول).

يتميز تحليل الخطاب باعتماد الإحصاء، حيث إن بعض مقارباته تركز على التحليل الإحصائي النصي؛ إذ يترك الخطاب بوصفه مجموعة من المعطيات النصية. هذه المقاربة التي توجد خاصة في علم الاجتماع، تستعمل برمجيات علمية تستعين بالحاسوب<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Un logiciel comme Alceste opère une classification automatique des discours, dont il fournit une mise à plat inspirée des méthodes de la statistique descriptive. Prospéro fournit des outils interactifs d'investigation pour suivre l'évolution de grands dossiers dans lesquels les discours engagent des acteurs hétérogènes aux prises avec des conflits et des incertitudes. Lexico et SATO permettent une analyse textuelle dans laquelle le chercheur garde le contrôle de son processus de recherche et du cheminement de son analyse.

لقد تتابع خلال بداية الألفية الثالثة نشرُ معالِم تحليل الخطاب بالألمانية (Charaudeau, Maingueneau, 2002; Keller et al., 2001-2003) وبالفرنسية (Détie, Siblot, Verine, 2001)؛ وهي معالِم تؤثت مشهدا متكاملًا لحقل بحثي يقع على حدود اختصاصات متعددة، مع إبراز انخراطه الشديد في اللسانيات. إن الكتاب الذين يشتغلون على تحليل الخطاب ينتمون إلى شبكة واسعة، ولا يندرجون ضمن حركة موحدة<sup>1</sup>.

ويعلق بعض الباحثين العرب على اتجاهات تحليل الخطاب في الغرب بقوله: "إن أغلب اتجاهات تحليل الخطاب السائدة في الغرب - كما هو واضح - تميل إلى دراسة العملي البعيدة للكلام أو النص من خلال وسائل متعددة<sup>2</sup>. والواقع أن هذا الباحث يروم عبر هذا الكلام أن يمهّد الأمر ليعود إلى التراث النقدي والأصولي حتى يمتح منه ما يراه مساويًا لتحليل الخطاب"، فإذا به يعتبر أن مصطلح "فن الخطاب" عند علماء أصول الفقه يكافئ مصطلح "تحليل الخطاب". ولعلّ مثل هذه الرغبة الجامحة في ربط الجديد بالتقديم تخفي مزالق نفسية تكاد العين تراها تتداح بين المسطور.

قد تكون المقارنة المحايدة والمنهجية أجدى، ولكن يلبي كثير من الباحثين إلا ربطًا نفسيًا، في كثير من الأحيان بين النظريات الغربية الحديثة وبين تراثنا النقدي والفكري، عموماً، بشكل يدعو في كثير من الأحيان إلى مزيد التمعّن وإعمال العقل والنروي.

---

Jacques Guilhaumeau, Où va l'analyse du discours? Autour de la notion de formation discursive.

<sup>2</sup> انظر مساهمة الدكتور جمان عبد الكريم، على الأترنيت في موقع "منتدى اللسانيات" بتاريخ 30 أوت 2007.



## مهمات تحليل الخطاب

لكل اختصاص علمي هويته التي تشرع له اشتغاله ووجوده أصلا على ساحة البحث. فإذا كان الطب يسعى إلى مساعدة الإنسان على الشفاء من الأمراض وإيجاد وسائل للعلاج، فلن تحليل الخطاب يسعى - كما يرى دومينيك مانعنو - إلى دراسة كل إنتاج فكري وتحليل الأقوال في سياقاتها. ولما كان هذا الحق واسعا جدا والمدونة المفترضة مترامية الأطراف، فكيف يمكننا حصر مهمة تحليل الخطاب؟

ههنا بطرح مانغنو جملة من البدائل: منها حلّ ينكرنا بما نجده في بعض كتب التراث، عندما تتعرض إلى قضية الحد، حيث ترفض بعض المواقف الحد، باعتبار أن التسليم به يؤدي إلى سلسلة من الدور: فكل حدّ يحتوي مفردات، هذه المفردات بدورها تستوجب الحد، فيصير الحدّ محدودا، وهكذا دوليك إلى ما لا نهاية. فكان أن اقترح حلّ لهذه المعضلة يتمثل في إلغاء الحد، نظرا إلى عدم غنائه وإلى قيامه على الدور. وهذا الموقف نفسه - ذكره مانغنو في معرض عرضه لبدائل تعريف تحليل الخطاب، فهو يعتبر - استنادا إلى هذا الموقف - أن كل التطبيقات المسماة تحليل الخطاب والموجودة على الساحة، هي التي نعرفه، ولا حاجة بنا إلى صناعة حدّ تقني أو منطقي جامع مانع لهذا التخصص. وينقد مانغنو هذا الحلّ الذي جعلنا على خطر تحت رحمة حدود ضمنية أو مقتضاة، قد تسير بنا على غير منهج.

أما البديل الآخر الذي يقترحه مانغنو فيقوم على محاولة تجنب مزالق ترك الحبل على الغارب كما يقترح البديل الأول، ومن ثمة فإنه يرى محاولة وضع حدّ صريح لتحليل الخطاب، لكيلا تبقى الأمور غير منضبطة. بادئ ذي بدء، تحليل الخطاب هو ما نقوم به على خلاف ما يقوم به غيري. (على خلاف للمواقف الأول: الذي جعل كل ما يقال هو تحليل للخطاب). وقد يقترح تعريف لفضاض نحو ما

يقول به فان ديك (Van Dijk) من أن تحليل الخطاب هو "دراسة الأقوال الحقيقية في سياقات حقيقية".

وقد يكون الحدّ مضيقاً جداً، على النحو الذي تقوم به المدرسة الأمريكية، حيث يرانف "الخطاب" التفاعل الشفوي؛ أي التناول. وبالمقابل فإنّ وجهة النظر هذه تعتبر الأقوال التي لا تنتمي إلى الخطاب الشفوي خطابات بلردة فقيرة، تتسم دراستها بقلة الفائدة. طبعاً هذا التصوّر يستحقّ النقاش، ولا يمكن التسليم به، على إطلاقه.

وينتهي مانغو إلى الإقرار بأنّ حدّ العلم بالنظر إلى مآثته التي يشتعل عليها، لا يشكل خصوصية ذات بال؛ فمعظم العلوم تشترك في تناول مدوّنة<sup>1</sup> ومواضيع مشتركة، لكن الاختلاف يكمن في زاوية النظر. فهذه الأخيرة هي التي تشكل فرقاً جوهرياً وحاسماً بين أنماط الدراسة العلمية للظواهر.

ولمّا كان تحليل الخطاب يشترك مع اللسانيات الاجتماعية والبلاغة الحجاجية والتحليل اللساني والتحليل المخاطبي، في الاهتمام بـ "الخطاب" الشفوي، فإنه أضحي من الضروري التمييز بين هذه العلوم المتجاورة عبر توضيح زاوية النظر الخصوصية لكلّ منها، حتى تتضح نقاط الالتقاء والاختلاف بينها. وهذا يشاغل مانغو: هل يوجد حدّ لتحليل الخطاب يكون في الوقت نفسه مرناً لا يستثني أيّ قول، ونظراً بما فيه الكفاية بحيث يوجّه البحث بطريقة أصيلة وخصبة.

إنّ تحليل الخطاب هو تحليل تفصل النصّ والمكان الاجتماعي الذي نشأ فيه. النصّ وحده ينتمي إلى اللسانيات النصّية، أمّا المكان الاجتماعي فينتمي إلى اختصاصات من قبيل السوسولوجيا والإثنولوجيا. أمّا تحليل الخطاب، فدراسته جهة القول، يقع في الخطّ الفاصل بين هذه الاختصاصات.

---

<sup>1</sup> سبّغتم بمفهوم المدوّنة (corpus) في حقّ تحليل الخطاب. انظر أدناه.

إبه يقع في الخطّ الفاصل بينهما، لا في جهة التوصل بينهما، لأنها اختصاصات متميزة، ولا يمكن لوحد منها أن يمتص الآخر. كما أن تحليل الخطاب لا يمكنه أن يُختزل في هذا الاختصاص أو ذلك. إن النصّ وسيلته الاجتماعي كوجه الورقة وقعاها.

للدال والمنلول والمرجع، عند دي سوسير ثلاث يمثل في تحليل الخطاب: النص والسياق الاجتماعي وجهة القول التي تفصلهما.

ويضرب مانغزو أمثلة على هذا التجمع من العناصر التي تمثل تحليل الخطاب: منها نشرة الأخبار المتلفزة. إنها ليست نصًا يقرأ المذيع فحسب، بل إنها مرتبطة بمحاور وأقوال ومصادر للمعلومات، أي باختصار، بجملة من التمثيلات. لا يوجد كلام غير مرتبط بالأقوال وأمكن. إن تحليل الخطاب هو دراسة الأهداف المطلوب تحقيقها من وراء استعمال اللغة. ويحاول تبين للقوانين اللغوية وأهداف الخطابات. من ذلك أن جنس الخطاب الذي يتبع المؤسسة الخطابية والمؤسسة الكلامية، تحثه الغاية المرجوة من ورقته.

إن هذا الحدّ لتحليل الخطاب يجعله في مقابل اللسانيات الاجتماعية التي تهتم بالتنوع اللساني ضمن مجتمع، وكذلك في مقابل تحليل المحادثات الذي يدرس عمل السّاعون اللغوي في المحادثة، حيث قد تختلف القواعد داخل اللسان نفسه، نحو البرتغالية المستعملة في البرتغال أو في البرازيل. إن اللسانيات الاجتماعية وتحليل المحادثات لهما توجه أنثروبولوجي أو نفسي، ويذكرنا بأن الخطاب ليس حكرًا على تخصص علمي بعينه.

ويخلص مانغزو إلى اعتبار تحليل الخطاب اختصاصًا غير متجانس، حيث إن عوامل عديدة تؤثر فيه وتجعله متقلوبًا في الرؤية والممارسة والمنهج بين تيار وآخر وبين مقاربة وأخرى. ويُجمل ما نغتنو هذه الاعتبارات والعوامل المؤثرة في تنويعات تحليل الخطاب في ما يلي:



1- **التقاليد العلمية والثقافية المختلفة:** فالتقاليد العلمية الأوروبية القارية ذات مدزغ عقلائي تجريدي، في حين أن التقاليد الأمريكية اختبارية لمبيريقية.

2- **الاختصاصات المرجعية:** تطيل الخطاب يقع في مغترق طرق بين العلوم الإنسانية: علم النفس التحليلي والأنثروبولوجيا والموسولوجيا والتاريخ وعلم النفس الاجتماعي والمعرفي، إلخ. ويقوم الاختصاص المرجعي بدور مساعد ونقدي، في الوقت نفسه. فضلا عن أن كل اختصاص يصنع خطابا، فقد كانت المدرسة الفرنسية لتحليل الخطاب في الستينات من القرن العشرين متأثرة بعلم النفس التحليلي، في حين أن المدرسة الأمريكية كان تأثرها بالأنثروبولوجيا، أكثر.

3- **وجود مدارس ذات زعامات كاريزمية:** أسماء مرموقة توفر للمربين إمكانات فلسفية عن الخطاب.

4- **وجود مدارس متخصصة في دراسة بعض المدونات،** من قبيل خطاب وسائل الإعلام والخطاب السياسي، إلخ. هذه الظاهرة لها نتائج، نحو ميل العمل على مدونة واحدة إلى تهميش الاختلافات الفلسفية. أكثر من ذلك، قد يؤدي ذلك إلى تباينات عميقة على مستوى قابلية الرؤية المؤسسية والموارد البشرية والمادية: فالخطاب الإشهاري يمارس قرا من الجاذبية والإغراء أكبر بكثير من الخطاب الفلسفي.

5- **الرؤية أو غياب الرؤية ذات البعد التطبيقي،** الشديدة التنوع مثل تأهيل الصم أو الابتكار الإشهاري أو تحرير المرأة، نلاحظ تطور تحليل نقدي للخطاب مضادا للجنس والتعرق، على سبيل المثال، يطمح إلى تغيير المجتمع.

6- **المطالب المؤسسية:** ثمة باحثون من قبيل علماء الاجتماع وعلماء النفس، يتركون كاهل النص يتقل بتهديد النوبان، على حساب علوم اللغة. من ذلك أن تحليل الخطاب وتطيل المحتوى يستجيبان لرؤيتين مختلفتين. ففي تحليل المحتوى المطبق في الموسولوجيا، يُعدّ الخطاب قبل كل شيء مصدرا للمعلومات،

يتم استخراج المعلومات من نص كامل. أما رؤية تحليل الخطاب، فعلى النقيض من ذلك، حيث يتعلق الأمر بفهم لتغال الخطاب ومؤسسته الخطابية.

ولكن ثمة منقصة بين اختصاصات اللغة: لسانيات القول واختصاص الخطاب وتحليل الخطاب؛ فكل واحد منها يسعى إلى امتصاص الآخرين وصهرهما في بوتقته.

### مدارس تحليل الخطاب الفرنسية

في الستينات من القرن العشرين، كان يُتحدث عن 'مدرسة فرنسية' متأثرة، شديد التأثير، في الوقت نفسه بعلم النفس التحليلي وبالماركسية.

كان يُعتقد أن الناس يتكلمون ولكنهم لا يفقهون ما يقولون؛ تُغريهم الإيديولوجيا البورجوازية أو عقدة لوديب التي لم يتم هضمها، على الوجه السليم. إن الإيديولوجيا واللوعى يسكنان اللغة خفية، ويجب طردهما منها. هكذا كان للخطاب النقديّ لاحق الواقع الفكري، في تلك الفترة.

لما اليوم فلا توجد مدرسة مهيمنة في فرنسا، وكذا الشأن في كثير من البلاد. وما النزعة الفرنسية إلا طريقة في التفكير أكثر من كونها محصورة في القطر الفرنسي. فكيف نتبين خصائص هذه الطريقة في التفكير؟

تقوم هذه الطريقة على جملة من الخصائص، أهمها:

1- الاهتمام بالخطابات 'المقيدة' على النقيض من التفاعلات اللفظية / الكلامية الطوية. إنها تهتم بالخطابات الروتينية المألوفة كالدرس الجامعي ونشرة الأخبار المتلفزة؛ وهي خطابات تجري وفق منوالات معينة، دون أن يكون لها مؤلفون، ولكنها مثبتة وتستجيب لشروط مهيمنة، ولكنها قد تشهد تطورا طفيفا. هذه الخطابات 'الروتينية' تحتل مساحة ضمن حقل أوسع يشمل المحادثات التي لا تخضع لمنوالات ثابتة ومكرمة، ويشمل كذلك الأجناس التي لها مؤلفون معروفون:

فموليير (Molière) هو الذي اختار أن يسمي مسرحية "دون جوان" (Dom Juan) كوميديا.

ثمة قواعد إنتاج تتصل بالأجناس، بموجبها، لا يكفي، على سبيل المثال، أن تعرف اللغة حتى تقرأ نشرة الأخبار؛ على العكس من ذلك، فقد يمكنك أن تقرأ نشرة أخبار كتبت بلغة لا تعرفها، إلى حد ما.

هذا الانجذاب إلى الأمور "الروتينية" الخاضعة لقيود، يمكن تعليله بأن هربنا من البلدان القديمة، ذات التقاليد الراسخة، على النقيض من الدول الحديثة، حيث الأمور فيها أقل ثباتا وأكثر حركية.

2- الإصحاح على المادة اللسانية: لا يمكن لتحليل الخطاب أن تقوم له قائمة إلا بالارتكاز على اللسانيات. وإذا اهتمنا بوظيفة علامة من العلامات، لذلك بحثنا عن رابط يربطنا بجوهره اللساني. غد على سبيل المثال حرف الاستتراك (لكن)؛ فهذه الكلمة تؤدي وظائف كثيرة، شديدة الاختلاف، بل ومتناقضة أحيانا. فتحليل الخطاب يحاول أن يحددها. والنزعة الفرنسية تتعامل كيف ولِمَ هذه الكلمة بالذات وليست كلمة أخرى لها هذه المعاني الكثيرة. مثال آخر يمكن أن نضربه يتمثل في العبارات العديدة التي تدلّ على إعادة صياغة عبارة مذكورة، من قبل: (أي) (التفسيرية) و(بعبارة أخرى) و(فإنّ)، إلخ. ونأخذ عبارة (فإنّ)، ونلاحظ أنه فعل أمر مُصرّف مع ضمير المتكلم الجمع، مسبوق بلام التوكيد وفاء الربط، في حين أن العبارتين المكافئتين له دلاليا، هما من طبيعتين مختلفتين عنه لغويا. ف(أي) حرف و(بعبارة أخرى) شبه جملة، فتعامل عن الصلة بين طبيعة هذه الكلمة ووظيفتها وهي تسم إعادة صياغة القول.

3- الاهتمام بنظريات الحفاظ اللساني: لسانيات القول هي أحد التيارات التداولية، ولكنها تداولية أقل تأسيما على النظريات اللسانية. يتعلق الأمر في الحقيق بالمرور من التحليل اللساني إلى استعمال اللسان. إننا نهتم بظواهر الإحالة



(référence) والواصلات (embrayeurs) والإحالة القبلية (anaphore) أو التعديل (modalisation) (الصيغ modes ، المفارقة ironie).

4- أولوية الخطاب (interdiscours): أن نتكلم، هو دائما أن نتكلم تحت وطأة خطابات أخرى قُلت أو يمكن أن تكون قد قيلت، نحيل عليها أو نرفضها. لنبدأ كتابة رسالة: هل منكاتب: السيد... / سيدي العزيز... / عزيزي ... / سلامًا .. إلخ.؟ قلنا في المنطلق كل البدايات الممكنة حتى وإن لم تأخذ بأي منها. وفي نسق آخر، لا يمكننا أن نقول برأي سياسي خارج الحقل السياسي، حتى وإن زعمنا رفضنا الحديث في السياسة مثل الآخرين.

فمن سنكلم إذن؟ إن المتكلم علفية (empilement) من الهويات، والذاتيات المتصلة بحقول القول المختلفة والتي تعمل فيه. الذاتية القولية تخترقها حزمة من الخطابات. وبالنتيجة، فإنها تُبنى عبر خطاب يظل هشًا: إنه لا وجود سابق لها قبل خطابها. وهذا الخطاب لم يكن قط جاهزا بشكل كامل في الذهن. وعموما، فليست النزعة الفرنسية مرتبطة بمكان واحد هو فرنسا، إنها صيفساء، إنها تشابة عائلي<sup>1</sup> يقوم على مقتضيات ضمنية، في الغالب، وليست بالنظرية.

ولقد لاحظ بعض الباحثين أن دومينيك مانتو، انطلاقا من قراءة لميشال فوكو، اثبت وأنخل عددا من المفاهيم في ميدان تحليل الخطاب<sup>2</sup>. فمنهم من رأى أن جلب هذا العتاد المفهومي من الفلسفة يفتح الاختصاص على أبعاد للتطوير مهمة، مع تأمين مرتكزات متينة له<sup>3</sup>، منهم من خالف هذه الواجهة من النظر<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> Sarfati, G.-E., *Eléments d'analyse du discours*, Paris, Nathan/Université, 1997, p. 106.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Guilhaumou, Jacques, *Où va l'analyse de discours? Autour de la notion de formation discursive*, version électronique, 2004.

وقد تساعل بعضهم عن نهوض الرغبة في جعل تحليل الخطاب اختصاصا على ضرب من التباعد العلم تجاه الأدوات الاختبارية وتجاه مصادرها الخاصة، عن طريق الاعتماد كيفما اتفق على ميتا - مقولة (métacatégorisation)، نُمِيع مفاهيم اللسانيات وتحدُّ من غلواء القضية من تاريخانية (l'historicité) النصوص، في أن<sup>1</sup>.

### المدونة في تحليل الخطاب

تحتل مسألة تكوين مدونة (corpus) مكانا مركزيا في بدايات تحليل الخطاب، أي في أواخر السبعينات من القرن العشرين. وخصوصا في حقل تحليل الخطاب بوصفه موضوعا للتاريخ، كما ظهر في أعمال كل من ريجين روبين<sup>2</sup> Régine Robin (1973) ومركز المعجزة السامية لـ (l'ENS de Saint-Cloud).

والمدونة - حسب التعريف الكلاسيكي - تعني مجموعة محدّدة من النصوص يتم تطبيق منهج معين عليها. (Jean Dubois, 1969) يعود مصطلح "تحليل الخطاب" إلى مبادرة جون دييوا في العدد 13 من مجلة (Langages) الصادر سنة 1969 إلى ترجمة نصّ اللساني الأمريكي هاريس كتبه سنة 1952 ( Discours ) « analysis » بـ ( « Analyse de discours » ). ونمّ فهمه مباشرة على أنه تحليل للأقوال. وقد بيّن بيير كوينتز (Pierre Kuentz (1977) أن تحليل الخطاب " يتقدّم أمر تكوين مدونة من الجمل تنشأ حولها النظرية النحوية". ويعني بذلك مداخلات اللساني في فهمه للسان، حيث يعتقد أنه يستطيع إنتاج أمثلة عبر استخراج جمل من الخطاب. إنّ اللساني - إذ يرفض التساؤل حول عملية الاستخراج تلك - إنما يفترض تطابقا بين اللسان والخطاب: إنه يُحدّد الأثر الخطابي. ونرى كيف أن

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Robin, Régine, Histoire et linguistique, Paris, Armand Colin, 1973.

تحليل الخطاب يتساعل، منذ البداية، عن ملابسة اللسان، في صميم السمة الخطابية للأقوال ذاتها.

ومع ذلك يُطرح سؤال يتناظر مع ما قيل: إلى أي حد تُوجّه طريقة اللسانيّ في تكوين مدوّنته من الجمل تكوين المدوّنة في تحليل الأقوال؟

ولعلّه يمكن اختزال خطوات إجراء تحليل الخطاب، إجمالاً، كما يلي. بداية تُستمدّ ممّا يسمّيه جون دييواه "كون الخطاب"، أي كلّ الأقوال الواردة في عصر أو المنسوبة إلى قائل أو إلى مجموعة اجتماعية. ويتمّ تقسيمها اعتباراً لاطلاقاً من الغايات والمواضيع وأحكام القيمة. وفي مرحلة ثانية، في صميم جنس "الخطاب السياسي" الذي جرى في أحداث ماي 1968، لن نحفظ في النهاية سوى مجموعة من الجمل التي تحتوي، في بعض المواقع التركيبية، ولتكن هذه الكلمة المحورية أو تلك. إنّ هذه المرحلة الأخيرة هي التي تُنشئ المدوّنة، حقيقة: إنّ تطبيق قواعد التكافؤ النحويّ التي اقترحها هاريس، تسمح بالحصول على مجموعة جدولية من الجمل المُحوّلة، أي على سلسلة المسندات إلى الكلمات المحورية.

لقد ظهر علم القيس المعجميّ (lexicométrie) في السبعينات من القرن العشرين، مع الدراسة الرائدة لأحداث ماي 1968 (Tournier et alii, 1975): ويلاحظ سبقه من خلال الصيغة الأولى لمجلة (Mots كلمات)، إلى حدود نهاية الثمانينات. إنّ ما يفتحه علم القيس المعجميّ، عبر تكميم الوقائع اللسانية، من مسلك نحو لسانيات المدوّنة، وهي لسانيات تعرف المدوّنة بوصفها تجميعاً لمعطيات لغوية مختارة ومنظّمة حسب معايير لسانية صريحة، لتكون عيّنة لغوية (Habert, 1997 : 11). وبذلك هي تسوّد حلاً لجوانب من مشكلة اللسانيين تجاه المدوّنة. وينتهي اللساني في الواقع بتركيز اهتمامه على إغناء المدوّنة، عبر بنوك المعطيات وزيادة حجمها وتصنيف مدخلاتها إلى المتونّات.



لكن استدعاء المؤرخ لعلم القيس المعجمي، إنما هو قيل كل شيء، وفي مقاربة أولى، لكشف تعقيد الظواهر القرآنية والبلاغية التي تشكل المسطح الخطابي للنص، على التقيض من الأقوال التي تُبَيِّنُ دلاليًا حول كلمات محورية، تُرسِت في التحليل الهاريسي. ثمة، بعد ذلك إجراء تحليل يركز في المنطلق على مدونة مصغرة، لم تعد مدونة أقوال، بل جدولًا معجميًا ذا مدخل مزدوج لأشكال المدونة، التي يجري إحصلؤها آليًا، ويتم توزيعها على قاعدة توأمتها المطلق والنسبي في مختلف أقسام الكلام<sup>1</sup>.

### خاتمة

لقد سعينا في هذا البحث إلى تقديم بعض مسائل تحليل الخطاب تقديما لا يخلو من تقصير، حيث لم نصل إلى الإلمام بمباحثه ولا إلى الإحاطة بمسائله، والحق أن هدفنا الرئيس تمثل في تقديم نبذة يسيرة عن هذا الحقل البحثي المترامي، وذلك تمهيدا لكي يواصل القارئ الغوص على ندر هذا الحقل في مظانه.

ولمّا كانت الكتابات العربية التي نتناول هذا التوجه في دراسة الإنسانيات قليلة، فقد استعنا بترجمة بعض النصوص ولم شتت بعض المفاهيم، كي يعمد القارئ اعتمادا على الاستئناس بها وبغيرها إلى محاولة رسم صورة ما أنقّ لتحليل الخطاب.

وقد باشرنا في هذا البحث العمل على توفير بسطة نظرية تشمل على تعريف الخطاب وإسراز بعض مجالات تحليله، فضلا عن تسليط الضوء على بعض مسؤالاته وأهدافه، دون إهمال الإشارة إلى أهمية الجوانب الإجرائية في مقاربة النصوص ضمن منظور تحليل الخطاب.

---

<sup>1</sup> Jacques Guilhaumou, « Le corpus en analyse de discours : perspective historique », Corpus [En ligne], n°1 | novembre 2002, mis en ligne le 15 décembre 2003, Consulté le 04 septembre 2009. URL : <http://corpus.revues.org/index8.html>

وكان يمكن أن يتسع البحث - لولا ضيق المجال - للوقوف على حدود تحليل الخطاب وعواقبه وبعض الأمور العالقة له، مما ندعو للقارئ إلى النظر فيها عبر التعمق في مطالعة المظان التي اهتمت بهذا الحق البحثي، وقد أوردنا جزءا يسيرا منها في قائمة المراجع، ولا سيما الأجنبية منها أو المعربة.

## قائمة المصادر والمراجع

### 1- العربية:

- الحباشة، صابر، محاولات في تحليل الخطاب، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.
- خطابي، محمد، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام النص، بيروت، المركز الثقافي العربي، 1991، ط1.
- روبول، أوليفييه، لغة التربية: تحليل الخطاب البيداغوجي، ترجمة عمر لوكان، إفريقيا الشرق، 2002.
- الشناوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس "نحو النص"، تونس، كلية الآداب منوبة - المؤسسة العربية للتوزيع، 2001.
- عبد الكريم، جملان، موقع "منتدى للسانيات" على الأنترنت، بتاريخ 30 أوت 2007.

### 2- غير العربية:

- Bronckart, J.-P., Activité langagière, textes et discours: pour une interactionnisme socio-discursif, Neuchâtel, Delachaux et Niestlé, 1996.
- De Saussure, F., Cours de linguistique générale, Paris, Payot, 1916.
- Dictionnaire des genres et notions littéraires, Encyclopaedia Universalis / Albin Michel, Paris, 2001.
- Dubois, J. et al, Dictionnaire de linguistique, Larousse, Paris, 2001.
- Encarta, version électronique, DVD, 2007.
- Encyclopaedia Universalis, version électronique, DVD, 2007.
- Goody, J., La raison graphique, Paris, Ed. de Minuit, 1979.
- Guilhaumou, Jacques, Le corpus en analyse de discours : perspective historique, Corpus [En ligne], n°1 | novembre 2002, mis en ligne le 15 décembre 2003.

- Guilhaumou, Jacques, Où va l'analyse du discours? Autour de la notion de formation discursive, version électronique, 2004.
- Johnson Laird, Ph., L'ordinateur et l'esprit, Paris, éd. Odile Jacob, 1994.
- Maingueneau, Dominique, Les termes clés de l'analyse du discours, Seuil, Paris, 1996.
- Poirier, Hervé, Toute pensée est un calcul, Science et vie, n° 1013, février 2002, p.p 40-48.
- Robin, Régine, Histoire et linguistique, Paris, Armand Colin, 1973.
- Sarfati, G.-E., Eléments d'analyse du discours, Paris, Nathan/Université, 1997.
- Sperber, D. & Wilson, D., La pertinence, Paris, Ed. De Minuit, 1989.





## من إشكاليات دراسة المعنى في اللسانيات

قد لا يكون من المدهش أن يتساءل الفيلسوف عن البديهيات كي يتوقف ملياً عند التصور الشائع لها فينقده ويستكل على تصوّره الجديد أو الخاص بها، لكن هل يحقّ للباحث الأكاديمي أن يابس لبوس الفيلسوف فينقلب مُسألاً للبديهيات ومُتسائلاً عنها؟ وهل الدهشة أمام البديهيات سمة فلسفية خالصة لم إنها تشمل المحاولات والمقاربات التي تتخذ المناهج العلمية، غير الحسية سبيلاً لكشف الحقائق وطرح البدائل؟

إذا صحّ أن التفكير الجديد لا يستوجب بالضرورة ابتكار أسئلة جديدة، ولكن قد يطرح، بمنهج جديد أسئلة قديمة، ومن هذا المطلق، فإنه من الممكن لنا أن نعيد مشكلة المعنى إلى بساط الدرس مجدداً بعد هذا التاريخ الطويل من التساؤل ومن الإجابات المنجزة والممكنة حول سؤال المعنى: ما المعنى؟ وهل من ضرورة لطرح هذا السؤال طرحاً لسانياً، فضلاً عن كونه سؤالاً فلسفياً ووجودياً؟

قد لا تكون الرهانات الفلسفية والوجودية من سؤال المعنى مختلفة ومنفصلة عن رهانات الباحث اللساني، وهذا أمر لا غبار عليه، ولكن قد يستعين الباحث اللساني، بما عند بعض الفلاسفة من "تخلّلات" ومقاربات وجهت الأنظار إلى رؤى مختلفة لسؤال المعنى.

فإذا وأينا جوهنا شطر المقاربة المحصورة في إطار البحث اللساني، والتي تركز على الجوانب النحوية للمسألة فإن طبيعة الطرح ستكون ذات أفق مغاير للأفق التي يتطلع إليه المتفلسفة والمفكرون، وسيكون نمط المعالجة اللسانية ملماً بالجوانب النحوية والمعجمية والدلالية والتداولية لظاهرة المعنى، بمعزل عن الأبعاد الفلسفية المحصورة...

إذا كان المعنى لفظة مشتقة من الجذر (ع / ن / ي) على صيغة مصدر ميمي، فإنّ حقلاً معجمياً كاملاً يمكن أن يساعدنا في محاصرة المعنى، وإذا بالألفاظ من قبيل المعاناة والعناء والمعنى والعناية ... تصطف متجاورة لتشكل جريداً من الألفاظ الحاققة بلفظ "المعنى". كما نلتحق بالقائمة المذكورة قائمة أخرى تحتوي حقلاً دلالياً موازياً: الدلالة والمقصد والمفهوم والفهم والمغزى والمضمون، ...

ولعلّ الحسد وحده هو الذي يشير لنا بأنّ "المعنى" ليس دلالة من سائر الألفاظ. ولكنه يُستَرّ من نوع خاص. إنه اللفظ الذي يجد له رديفاً ملازماً هو "اللفظ"، في حين أنّ سائر الألفاظ المذكورة لا رديف لها، من هذا النوع. لذلك يكثر الحديث عن اللفظ والمعنى.

ولكن، ولكثرة دوران هذا المركّب العطفيّ (اللفظ والمعنى) على الألسن، فإننا لا نقف على من يشرح لنا هذا الزوج. وكأنّ التواتر الشديد لاستعمال هذا الزوج في النقد والدراسات يُغفينا من نجشّم شرح الواضح وتفسير المبذول.

والواقع أنّ الأمر اعتد من مسألة شرح أمرٍ واضحٍ لو تفسّر شيءٍ مبذولٍ. إنها قضية تتصل بما وراء العلم، حيث لا يُغنيا اتخاذ حدّ منطقيٍّ للمعنى أو لللفظ مستقيه من هذا المعجم أو من تلك الموسوعة عن تمصيل حدث معرفيٍّ يتمثل في الخروج من الدائرة المفرغة التي جعلت وكّد الباحثين للنظر في حثثات المفاضلة بين اللفظ والمعنى، أو التناول العقيم عن وجود المعنى أصلاً. هذا فضلاً عن تفتّت تلك الحدود وتشعبها وميلها إلى محاصرة طائفة من المعاني دون أخرى، سواء تقصّر الحد ذاته أو لعناية واضعِهِ بمباحثٍ دون أخرى عند وضعِهِ الحدّ ولتراجعه له.

والحاصل أنّنا لا نريد أن نستعرض حدوداً متعارفةً للمعنى، أو أن نُورد نصراً سبق لفظ المعنى في نطاقها، من جهة، ولا نودّ أن نقف موقفاً لا أدرياً، من جهة أخرى. لذا ستحاول أن نرسم فضاءً دلالياً يتحرك فيه نظرتنا إلى ما نسميه

‘معنى’ عسى ألا تقف عند حدودٍ أبعدَ ممّا ينبغي في إطلاقِ ما نودُّ مباشرته من بحثٍ في مشكالية المعنى.

### \* في حدة المعنى

الحّدُ لخصّ من التعريف، يقول بعض الباحثين: “الحّدُ بصفة عامة هو عملية ذهنية تتمثل في تحديد المفهوم الخاص بتصوّرٍ ما؛ أي هو القول الدالّ على ماهية الشيء ويؤخذ عادة من الجنس والفصل كحدّ الإنسان بأنّه حيوان عاقل<sup>1</sup>. ويميّز بين الحّد والتعريف على النحو التالي: “والفرق بين الحّد والتعريف أن الأول يدلّ على ماهية الشيء ويتركّب من الجنس القريب والفصل النوعي، في حين أن الثاني لا يقصد منه إلا تحصيل صورة الشيء في الذهن أو توضيحها، فكلّ حدّ تعريفٌ ولكن ليس كلّ تعريفٍ حدّ تامّ، بل قد يكون حدّاً ناقصاً<sup>2</sup>.”

لعلّ من أعمد الحدود المتداولة بحوث تصبح في مرتبة البديهيات، ولكن قد يكون من الملائم منهجياً ألا نهمل حدّ المعنى حتى وإن كان الحدّ المقترح أوليّاً وغير نهائيّ، المعنى هو “ما تعنيه”، ما تبلغه كلمة، ما تُوصّله إلى الفكر عبارة أو آية علامة أخرى تلعب دوراً مماثلاً<sup>3</sup>. وكلاهما كان يقصد بكلمة معنى فكرة للمتكلم أو نية، أي هو حالة فكرية يريد إبلاغها (تمثّل، شعور، فعل)<sup>4</sup>.

وبمستنجد لالاند أن ‘معنى الكلمة أو العبارة هو مضمون نفسيّ مُعقّد جدّاً، هو موقف وحركة فكريّان يتضمّنان خيالات فردية وعينية، واتجاهات تتضاف إليها الإرادة لدى المتكلم، والشعور بالفهم لدى السامع، أي تتضاف إليها القدرة على

<sup>1</sup> زهير الخويلدي، نظرية الحد عند المنطقة العربية، شبكة لنّيا المعلوماتية (www.annabina.com)

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

<sup>3</sup> لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب خليل أحمد خليل، بيروت- باريس، منشورات عويدات، ط2، 2001، مج3، ص1272 وما بعدها.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

تكرر خيالات أو علامات أخرى مرتبطة بهذا الشعور بروابط محددة، ومعرفة ما يجب التعلّم به، إلخ.<sup>1</sup>

### ★ المعنى والعلامة

إن إدراك بعض الموجودات المادية (أشياء، علامات، أصوات، ...)، يمكن أن يؤدي إلى وجود تفكير في شيء آخر مع انتظام ما. من تلك رؤية الدخان وفكرة السيار، وكذلك آثار الأقدام على الرمل تجعلنا نفكر في الإنسان الذي مرّ من هناك. فالدخان وآثار الأقدام هي علامات لشيء آخر. إنها علامات طبيعية. والعلاقة بين العلامة والشيء الذي تدلّ عليه هي علاقة علّية، وضعتها الطبيعة وصقلتها للتجربة. ويمكن أن نقارن هذا بعلامات المرور، على سبيل المثال، أو بعض الرموز الأخرى، نحو القلب المطعون بسهم. إن الربط بين الرمز والشيء الذي يدلّ عليه، في هذه الأحوال، ليس ربطاً طبيعياً؛ لقد وضعتها الطبيعة البشرية أو الاصطناع ويتعلّم من هذين المصدرين. هذه العلامات غير الطبيعية، أو الرموز، مستعملة بشكل واسع في التواصل البشري<sup>2</sup>.

في هذا السياق، تبرز عناصر اللغة بوصفها علامات غير طبيعية. وتكمن المنفعة من الكلمات والجمل في مظهرها المادي وإدراكها يرجّح أنه يوجّه الانتباه أو للفكر نحو شيء آخر. والكلمات، في الواقع، هي الوسيلة الأساسية للتواصل البشري، ومتى ما يبيّن ذلك نعتدّ الألسن واختلافها، فإنه لا يمكن أن تكون العلاقة بين الكلمات ودلالاتها علاقة طبيعية. الكلمات والجمل مثل الرموز. إنها نعتدّ شيئاً خارجاً عنها؛ إنها تدلّ على شيء ما. الدخان يدلّ على النار والقلب المطعون بسهم

---

<sup>1</sup> المرجع نفسه، الصفحة نفسها. والملاحظ أن المترجم (خليل أحمد خليل) يستعمل لفظ (حوالة) مقابلاً عربياً للفظ الفرنسي (image)، على الرغم من استقرار لفظ (صورة) مقابلاً عربياً للفظ الفرنسي.

<sup>2</sup>Zeno Vendler, "Semantics", article in Encyclopedia Britannica, Chicago, 2007

يدل على الحقيقة. الكلمات تعني الشيء الذي يجعلنا نفكر فيه، ومعنى الكلمة هو الرابط الذي يصل بينها وبين الشيء<sup>1</sup>.

ثمة كلمات تبدو هذه المقاربة صالحة لها بشكل صريح، ألا وهي أسماء الأعلام. فكلمة باريس تعني (تكل على، تحيل على، تشير إلى، ...) مدينة باريس، واسم أرسطو يدل على ذلك الفيلسوف المعروف، وهكذا دواليك. وإن معقولية هذه الأمثلة تولد اعتراضاً في أذهان كثير من المفكرين، ابتداء من أفلاطون. بالعودة إلى أسماء الأعلام بوصفها كلمات بامتياز، يحاول المفكرون توسيع العنوان المرجعي للمعنى إلى سائر أقسام الكلام والجمل. ويمكن اعتبار نظرية "الصنور" الأفلاطونية محاولة لإيجاد مرجع لأي اسم مثل "كلب" أو للأسماء المجردة مثل "شهادة" أو "عدل". لما كانت كلمة سقراط في جملة "سقراط حكيم" تحيل على سقراط، على سبيل المثال، فإن كلمة حكيم تحيل على صورة الحكمة. لسوء الحظ، ومع أن سقراط إنسان حقيقي عاش في هذا العالم، فإن صورة الحكمة ليست أمراً يمكن أن نحيط به في أي مكان أو أي زمان، في العالم. وتتفالم لصعوبة التي تطرحها هذه الكائنات "الأفلاطونية" من هذا الصنف، متى حاولنا إيجاد مراجع ملائمة للأفعال والحروف وألوات الربط وغيرها. وتكثر في الأدبيات الفلسفية مناقشة الكائنات المجردة مثل الأصناف (نحو صنف جميع الأشياء الجارية) والعلاقات (مثل علاقة ما يكون أكبر من ...). بل إن غوتلوب فريجه (Gottlob Frege) يصادر على أن "الصحيح" و"الباطل" مرجعان للتضايي الكاملة<sup>2</sup>.

ثمة مشاكل كثيرة مهمة تعرض سبيل نظرية المعنى المرجعية. للمشكلة الأولى عجز عنها فريجه، وتتمثل في أن يكون ثمة مرجع واحد لعبارتين، دون أن يكون المعنى واحداً. من ذلك أن عبارتي "نجمة الصباح" و"نجمة المساء" تدلّان على

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Ibid.



الكوكب نفسه، لكنهما لا تكلّان على المعنى نفسه، كما هو واضح. والواقع أن مسألة هوية نجمة الصباح ونجمة المساء، هي مسألة علمية وليست قضية لسانية. لذلك حتى في حالة الأسماء أو العبارات المعادلة للأسماء، علينا أن نتميّز بين دلالة الاسم الصريحة (الإحالة، الماصدق) وبين الشيء (أو مجموعة الأشياء) الذي يحيل عليها. (١) ذلك الاسم، وبين الدلالة للحقّة (المعنى، المفهوم)، أي دلالاته.

المشكلة الثانية في نظرية المعنى المرجعية تتبع من الجمل التي مع أنها دلالة، نزع أنها تحول على مرجع ما، ولكنها في الواقع لا تفعل. من ذلك التوضيف التعريفي "ملك فرنسا الحالي"، فهذه العبارة لها معنى، مع أنه لا وجود للشخص الذي تشير إليه. لو كانت هذه الجملة لا معنى لها، لأدركنا أنه لا مرجع لها حالياً. إن تحليل رسل (Russell) لمثل هذه الجمل، ومعالجة الفيلسوف الأمريكي كولين (Willard V. Quine) للمماثلة لمثل هذه الأسماء، نحو ماربروس (Cerberus)، يوصلان المعنى عن الإحالة عبر القول إن هذه العبارات، متى استعملت في جمل، هي مساوية لحزمة من القضايا الوجودية؛ أي القضايا غير ذات الإحالة المحددة. من ذلك قولك "ملك فرنسا الحالي أصلع"، يعني "يوجد على الأقل وعلى الأكثر شخص يحكم فرنسا، ومن يحكم فرنسا أصلع". فهذه القضايا ذات معنى، صادقة أم كاذبة، دون إحالة محددة.

والواقع أن الأسماء كلمات غير نظامية للغاية. فاسم الأمين العام الثالث للأمم المتحدة يو ثانت (U Thant) لا معنى له في اللغة الإنجليزية. لكنه يدل في اللغة البيرمانية (Burmese) على شيء ما، لا يهم، والإحالة لا تتأثر بمعنى الاسم أو بانعدام المعنى. الأسماء، كما هي، لا تنتمي إلى مفردات اللغة، ومعظم المعاجم لا تذكرها. لذلك، وبغض النظر عن معقوليتها المبدئية، فإن فكرة الإحالة لا نجحها في فهم طبيعة المعنى اللساني<sup>١</sup>.

<sup>١</sup> Ibid.

إذا كان سقراط "عرّف" الأفكار، فإنّ أفلاطون فصلها عن الواقع المحسوس. والجدل هو علم الأفكار المفصولة عن توليفاتها. ولعلّ الفكر الغربي، والإنسانيّ من ثمّ، قد ورث عن أفلاطون إشكالية المعنى، حيث إنّ المعنى هو الفكرة أو الجوهر أي المبدأ المفهوم من قبل الواقع ومن قبل الفكر، على حدّ سواء.

لكنّ الفكر القديم ترك لنا طرقاً أخرى لطرح مشكلة المعنى، وهي أقلّ بُعداً من طسريقتنا في معاملة العلامة والمعنى. إنّ أرسطو الذي رفض تعالي الأفكار الأفلاطونية وعوضها بمفهوم "الصورة" للكلمة في الأفكار المجسّدة، فتح تقليداً آخر استمرّ حتى القرون الوسطى، إنه تقليد المفهوم (concept)<sup>1</sup>. ليس المفهوم شيئاً نتحصّل عليه عبر الفكرة، ولكننا نستخلصه بالتجريد من التجربة المحسوسة، والفكر المفهوميّ ليس مجرد نتيجة لتجربة محسوسة، ولكنه يستخلص الصور المجردة، الكلّيات<sup>2</sup> (les universaux)، كما كان يقال في العصور الوسطى، من المواد الحسّاسة التي تشتمل عليها.

إنّ تبسّر عملية التجريد لأمر ذو أهميّة قصوى في التساؤل عن الصلة بين اللغة والفكر، مثلما تشير إلى ذلك التقليد الوسيط. وهذا التساؤل يتمّ في إطار الاختصاصات التي لها - من وجهة نظر الفلسفة وعلم الكلام - دور للتدريب على الخطاب: البلاغة والنحو والمنطق. وبالأخصّ من النحو التطويري (la grammaire spéculative) الذي ظهر في القرن الرابع عشر الميلاديّ وشهد نقمًا ملحوظًا في نظرية العلامات.

<sup>1</sup> يرى بعض الباحثين أننا لو أطلقنا على كلّ من أفلاطون وأرسطو لفظة الانتماء إلى الاتجاهين المبسّطين في العصور الوسطى، لقنا إن أفلاطون واقعيّ وإنّ أرسطو اسميّ.

Aude Demange-Paillet, 2005, De la polysémie, ambivalence, dialogisme et polysémie discursive, doctorat de l'université Paul-Valéry - Montpellier III, Sciences du langage, p.33

<sup>2</sup> من الباحثين من يترجمها بـ "الكونيّات"، انظر روبرت مارتن، في ميّيل منطق للمعنى، ترجمة وتقديم الطبيب البكوش وصالح الماجري، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2006، ص 406

ومع ذلك يظل التركيز، خلال العصور الوسطى، في الاختصاصات الرئيسية للفلسفة ولعلم الكلام، على الصلة بين المعنى والعلامة، أقل من التركيز على "صحيح التعيين" و"الدلالة" و"صحيح التقبل" و"صحيح الوجود". وهذا من أجل سبب رئيسي: المذهب المفهومي الذي قطع عن يمينه مع واقعية الأفكار، يريد أن يحتفظ عن شماله بكل اختزال للكليات، سواء إلى صور حتمية مستخلصة منها أو إلى لغة تسميها، فقد أخذ التنازع بين الكليات شكل خصام على واجهتين: هل الكليات واقعية، بالمعنى الأفلاطوني أم هي مفهومة فقط؟ وإذا كانت مفهومة فقط، هل تُشتق مما هو حتم، أم إن لها صيغة وجود خاصة لا هي واقعية ولا هي ذهنية، ولكنها "موضوعية"؟ وحدها المدممة الاسمية (nominalisme) من بين كل المدارس الفكرية الوسيطة، قبل القرن الثامن عشر، ربطت صلة حميمة بين الكليات والأسماء المسندة إلى تجارب مركبة، فعمل الاسمية هي سلف كل المدارس التي تربط المعنى بالعلامة مكان الفكرة أو المفهوم.

#### \* القرن السابع عشر والفرعة الاختبارية الحديثة

ولد هجوم الرياضيات وإعادة تنظيم المنهج الفلسفي وفق المنوال الرياضي، طبيعة في القرن السابع عشر مع تصور متصل شديد الاتصال برؤية للعالم تسطر عليها الفيزياء الأرسطية. فانفتح عصر جديد لفلسفة الأفكار. وليست عبارة قطيعة من قبيل المبالغة.

إن المفاهيم الجديدة للفيزياء الرياضية مع غاليليه وديكارت أقرب إلى الأفكار الرياضية الأفلاطونية من مفاهيم أرسطو الكيفية. فقد عاد إلى جانب الفكرة الحدس الذهني. طينا إذن أن تشرح كيف أن أفكارنا لها معنى عبر الدلالات التي ترتبط بالأفكار. إنها إذن الأفكار التي يدركها الفكر مباشرة، وهي التي تتشعب دلالات كلماتنا.

هكذا، فإن النزعة الرياضية للفلسفة الديكارتية تقاب الصلة بين العلامة والمعنى، كما فهمتها المدرسة الاسمية، وحتى المدرسة المفهومية الوسيطة.

وعاد الموقف الاسمي إلى الظهور مع النقد الاختباري للأفكار الديكارتية واللابنتيزية؛ إذ يعني هيوم بـ"الفكرة" الانطباعات المحسوسة التي تكون الصور فيها تعابير مخففة. وفي الوقت نفسه، ثمة فجوة يجب سدّها بينهما، من جهة (بين هذه الانطباعات وهذه الصور)، ومن جهة أخرى بين مفهومي للفكر المجرد ومعانيه.

هكذا دفعت النزعة الاختبارية إلى إدراك معادلات مختلفة وتكوينات مختلفة مجعولة لاشتقاق "المعنى" من "المحسوس". بين هذه الإجراءات والتكوينات يجب أن توفر علامات لغتنا المرتكز الحاسم لذلك. وهنا نصل إلى وضعية المشكل عند كندلاك (Condillac) (عاش بين سنتي 1741م و1780م) ولتباعه؛ إذ للمعنى عنده مشتق من العلامة. والعلامات لها في الواقع نفوذ تعويضي مذهب؛ فالعلامات مرصودة للتعبير عن الأشياء، ولكن قد يرد ببعضها للتعبير عن البعض الآخر.

ويمكن أن يُفسّر هذا التعويض في إطار مذهب التداعي (associationisme): إذا أُعطي شيان معاً، فإنه يمكن أن يُذكر أحدهما عندما يُعطى الآخر، ثم يُذكر عند غيابه، لتعويضه في النهاية. ومن ثمة تكون لنا علامات، وهي معوضات مبنية للأشياء، ثم لعلامات أخرى. ومن هنا تتقلب نظرية المعنى؛ بدل أن يرتكز المعنى على الفكرة المعطاة أزلًا في الفهم قبل معنى الكلمات، فإن تكون المعنى يرتكز على تكون العلامات، وهي الشيء الوحيد الذي يقدر على أن يسيق معنى كلماتنا.

هكذا، حلّ مشكل العلامة والمعنى على حساب إشكالية أخرى هي إشكالية الجوهر والفكرة، عبر النحو التنظيري في بدايات القرون الوسطى وخلالها وفي أواخرها ثم عبر اختبارية العصور الحديثة، وصولاً إلى نظرية للعلامات عند كندلاك. في العلاقة بين العلامة والمعنى، يقع التركيز على العلامة أو على المعنى،

بحسب ما إذا كانت العلامة هي مرتكز المعنى الوحيد أو بالمقابل، بحسب ما إذا كانت ملكة فهم الذهن شيئاً ما بوصفه معنى يفتر كون العلامات تعمل بوصفها علامات، أي بوصفها قدرة تصلح لكذا وموضوعاً لكذا.

### \* الفكر المعاصر

هذا الاضطراب ملاحظ بوضوح في الفكر المعاصر. إذ يُنكر كانط، مؤلف كتاب نقد العقل المحض اللغة ودون أي عودة إلى الحدس الذهني ولا إلى نظرة الأفكار، يؤسس كانط معنى قضائياً الاختبارية على أساس عمليات الحكم، وهي عمليات ضبطتها هي بدورها بنى الفكر: الزمكان، مقولات الكم والكيف والعلاقة (السبب) والجهات (الواقعي، الممكن، الضروري)، هذه المقولات لا تنبثق من نحو لغائنا، بل يمكن أن تستنتج مباشرة من التجربة ومواضيع التجربة [أي المقولات] بوصفها شروط إمكان تلك التجربة. هكذا توغّر الفلسفة المتعالية (transcendante) منوالاً قوياً لا يُشتق فيه المعنى من العلامة. وقد ازدهرت في بدايات القرن العشرين نظريات المعنى أدركت - في رد فعل ضد المذهب النفسي الذي ظهر أواخر القرن التاسع عشر - معنى القضايا المنطقية بوصفه مستقلاً عن "التمثيلات" المتعددة للمعنى الواحد (في أوقات مختلفة عند الفرد الواحد أو عند أفراد مختلفين). ونجد عند فريجه (Frege) وميلون (Meinong) وهوسرل (Husserl) وراسل (Russel) في بداياته أن "المعنى" موضوعي و"مثالي"، ومنفصل عن المحتويات الذهنية، ومن ثمة عن العلامات اللسانية. هكذا تقرب نظرية المعنى من الأفلاطونية مجدداً، أو على الأقل تقرب من تصور الوجود الموضوعي لبعض مفكري العصر الوسيط وهو تصور يفترض أننا نعرف الوجود بتنوع الدلالات وأننا ندرك ضرورياً أخرى للوجود عدا وجود الأشياء المحسوسة. ولكننا نجد، وحتى بالنسبة إلى المفكرين الأكثر نزوعاً إلى الحديث عن المعنى في ذاته بالنسبة إلى الملفوظات أو القضايا، صلة ما بالعلامات قد تم ترتيبها. هكذا حاول هوسرل في



كتابه بحوث منطقية إرجاع المعنى، الذي فكك أي ارتباط له في السابق بالمحتويات الذهنية، إلى الأعمال القصدية التي أصبح (المعنى) رابطها الموضوعي. هذه الصلة القصدية، بدورها، تم استثمارها في "عبارات لغوية" من قبيل: للمعنى هو معنى هذه العبارات، من ذلك عنوان البحث المنطقي الأول: العبارة والدلالة. فهذا العنوان يقودنا إلى الصلة بين المعنى والعلامة، تلك أن "العبارات" التي يشتغل عليها المنطقي هي علامات من لغتنا ودلالة القضايا هي أيضا معنى هذه العلامات. وبذلك تعود المنطقية (logicisme)، بعد ابتعاد عن أخذ العلامات بعين الاعتبار، إليها عبر مخرج تأمل الصلة بين موضوعات الفكر وأعماله.

ولكن مع ذلك، فإن نظرية المعنى تظل مهيمنة على نظرية العلامة. وقوانين المعنى هي قوانين العلامة. إن هوية المعنى "الواحد" هي التي تسمح للعلامة بأن تكل. وبشكل أصق، فحسب المنطق الصوري والمنطق المتعالي عند هوسرل، فإن ضروب منطق "المعنى" الثلاثة هي التي تتحكم في استعمال العلامات: منطق أول، هو منطق العبارات المُكمَّمة البناء، يبين قواعد التلازم المتبادل بين الدلالات التي تسمح بإنشاء نحو منطقي وأساس لكل الأبحاث الاختبارية؛ ومنطق ثان، هو منطق الانسجام، ويعطي القواعد التي تتحكم في سير الخطاب؛ ومنطق ثالث، هو منطق ملء الفراغات أو التحقق، ويتحكم في كل التمثيلات التي نُسند عبرها قيم الحقيقة لأقوالنا، ومن ثم نُسند مرجعية لخطابنا.

لكن التقليد الاختباري المحض، الذي يُعنى بضبط المعنى على حساب العلامة، لم يُنتزَع تماما، بل إنه يتم التعبير عنه بعقولان في الوضعية المنطقية بمختلف أشكالها وخصوصا في مذهب المواضعة (conventionnalisme) الذي يهتمنا هنا بشكل أكثر مباشرة؛ فحسب هذه المدرسة، فإن قوانين الفكر هي مواضعات "يقس" فيها أفراد المجموعة المتكلمة. ولا يوجد جوهر يكمن خلف المعنى. ولكن دلالات كلماتنا إنما هي "سمات" (étiquettes) (والعبارة لنلسن غودمان Nelson

(Goodman)<sup>1</sup>، تُعَيِّنُ قِيَمَتَهَا الْمَوَاضِعُ وَالْعُرُفُ. وَمِنَ الْعَبَثِ تَغْيِيرُهَا أَوْ تَبْدِيلُهَا أَوْ تَوْسِيعُهَا. وَيَلْتَمِيزُ إِلَى مَذْهَبِ الْمَوَاضِعِ لَيْسَتْ مَفَاهِيمُ الْعِلْمِ قَصَبٌ، بَلْ مَبَادِئُهُ الْأَسَاسِيَّةُ أَيْضًا مِنْ طَبِيعَةٍ تَمَّ التَّوَاضُّعُ عَلَيْهَا، وَمِنْ ثَمَّةَ، فَهِيَ مُرْتَبِطَةٌ بِمُؤَسَّسَةِ اللَّعَةِ. هَكَذَا اقْتَرَحَ مَكْسُ بِلَاك (Max Black) حَلًّا دَلَالِيًّا خَالصًا لِمُشْكِלِ الْأَمْتَقْرَاءِ: إِذَا كَانَ يَحِقُّ لِي الْمُرُورُ، فِي مَلْفُوظٍ قَوْلَتَيْنِ الطَّبِيعَةِ مِنْ فِي مَعْظَمِ الْأَحْيَانِ إِلَى دَائِمًا، فَتِلْكَ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ اللَّغَةِ يَتَضَمَّنُ هَذَا الْاِفْتِرَاصَ. فِي كُلِّ مَرَّةٍ نَسْمَى إِلَى إِعْطَاءِ حَلٍّ دَلَالِيٍّ لِّلْمُشْكِكِ الْإِسْتِيمُولُوجِيَّةِ، يَنْقَلِبُ الْمَعْنَى إِلَى جَانِبِ الْعَلَامَةِ مِنْ جَدِيدٍ. فَتَصْبِيحُ قَوْلَتَيْنِ الْعَلَامَةِ مُتَحَكِّمَةً فِي قَوْلَتَيْنِ الْمَعْنَى.

### \* الْمَعْنَى فِي اللَّسَانِيَّاتِ الْبَنِيَوِيَّةِ:

إِنَّ قِصَّةَ مُشْكِكِ الْمَعْنَى وَالْعَلَامَةِ الْفَلَسْفِيَّ تَوْفَّرَ لَنَا خَلْفِيَّةٌ لِلتَّحْلِيلِ لِللَّسَانِيَّاتِ الْخَالِصِ لِهَذَيْنِ الْمَفْهُومَيْنِ. وَإِذَا كَانَ ظَهَرَ لِللَّسَانِيَّاتِ قَدْ أُنْشِئَتْ، فِي وَاقِعِ الْأَمْرِ، فَطَبِيعَةُ مَهْمَةٍ فِي تَارِيخِ دِرَاسَةِ الْمَشْكِكِ، فَإِنَّهُ لَا يُبْطَلُ - مَعَ ذَلِكَ - الرِّهَائَاتِ الْفَلَسْفِيَّةِ. وَبِمَكْنَانَا، فِي مَقَارِبَةٍ أُولَى، أَنْ نَزْعِمَ أَنَّ اللَّسَانِيَّاتِ الْبَنِيَوِيَّةَ تَضَعُ مَفْهُومَ الْمَعْنَى ضَمَّنَ إِمْبَرَاطُورِيَّةِ الْعَلَامَةِ مِنْ جَدِيدٍ.

### \* الدَّالُّ وَالْمَدْلُولُ

إِنَّ إِمْكَانِيَّةَ مَبْدَأٍ وَصَلَ مَفْهُومَ الْمَعْنَى بِمَفْهُومِ الْعَلَامَةِ مُتَضَمِّنَةٌ فِي تَحْلِيلِ الْعَلَامَةِ فِي كِتَابِ دِي مَوْسِيرِ دَرُومِ فِي اللَّسَانِيَّاتِ الْعَامَّةِ، وَقَدْ أَصْبَحَ الْيَوْمَ كِلَاسِيكِيَا. الْعَلَامَةُ هِيَ ظَاهِرَةٌ ذَاتُ وَجْهَيْنِ تَقَابِلُ وَتَصِلُ بَيْنَ دَلٍّ (صَوْتِيٍّ، مَكْتُوبٍ، إِيْشَارِيٍّ، إلخ.) وَمَدْلُولٍ مُتَعَلِّقٍ بِهِ. وَلَيْسَ الْمَدْلُولُ شَيْئًا، لَيْسَ كِيَانًا خَارِجَ اللَّغَةِ، إِنَّهُ

<sup>1</sup> انظر كتابه:

N Goodman, The Structure of Appearance, Indianapolis-New York, 1966, The Languages of Art, New York, 1968.

فقط الوجه الآخر للعلامة، أيّ هو كيان لساني محض، إنه قسيم الدالّ. موسير نفسه يُصفي تأويلاً نفسياً واجتماعياً على هذا الترابط الدالّ هو الصورة الصوتية للكلمة، والمدلول هو المفهوم الموافق لها، أي هو الصورة الصوتية للكلمة، والمدلول هو المفهوم الموافق لها، أي هو مفهوم ينتمي إلى الرصيد الذهني للجماعة اللغوية؛ المدلول - من وجهة نظر المتكلم - مُودّع في اللاوعي، ومن ثمّ؛ فإنه يتم استدعاؤه عند إنجاز عمل قوليّ مخصوص. ويمكننا أن نغلّر هذا التوصيف النفسي والاجتماعي، والأهم أن نحفظ بالترابط بين الدالّ والمدلول مثل وجه الورقة وقهاها. لقد تمّ لقطاُعهما معا بشكل متماثل بواسطة مقصّ المواضع اللسانية.

هكذا لا يمكن أن نقول إنّ الصلة بين الدالّ والمدلول اعتباطية، على الأقلّ بمعنى أن العلامة إجمالاً ذات علاقة اعتباطية بالشيء المسمّى. غير أن هذا الربط يمكن أن يكون اعتباطياً إذا أردنا أن نشير إلى أن السمة المفهومية للمدلول لا تبرزها سمة الدالّ الصوتية أو الخطيّة أو الإشاريّة، ولكننا نذكر فقط بأنّ الدالّ والمدلول غير متجانسين؛ إذ ينتميان إلى نظامين مختلفين، وليس مترابطين تمام الترابط.

نشأ علم الدلالة البنيوي من التوازي في التحليل بين كلّ من الدالّ والمدلول. وبالنسبة إلى اللسانيات البنيوية، فإنّ قوانين المعنى مُحتواة في قوانين العلامة. وتقسّم وحدات المعنى، تماماً مثل وحدات العلامة، بسمتي الاختلافية والتقابلية، فكما أنّ الصوت ليس له وجود ملائيّ ثابت، ولا يمكن تعريفه إلا في تقابله مع غيره من الأصوات، فإنّ المعنى ليس سوى لاختلاف ضمن نسق معجمي، وما نسمّيه معنى للكلمة يتكوّن من كلّ ما يدور "حول" هذه الكلمة. والعلامة المعجميّة ليست معنى آخر سوى مكانها في النسق الذي ينضوي تحته (وهذا يضرب مثل التقسيم اللساني للألوان، في مختلف اللغات الطيعية). من هنا، فإنّ المعنى هو شكل وليس جوهرًا (ذهنيًا أو اجتماعيًا). والطريقة التي يودّي بها المعنى نفسيًا أو في وضعية تخاطبية ما، ليست أساسية، مثلما أنّ تحقيق الصوت صوتيًا ليس أمراً أساسيًا.

وقدما يتعلّق بالعلاقات الزمنية، تدخل وحدات المعنى، مثل وحدات التمهيد للصوتية في ضربيين من الصلات: صلات ترلّمن في المقطع الحاضر نفسه، وصلات تعاقب بين حالة نظام وحالة تالية لها. وهذا القانون ذو أهمية بالغة من حيث تطبيقه على إنجازات لغوية أكثر تعقيداً، أعني النصوص.

وإذا كان من الممكن أن نخطط بين زلويتي النظر النسبية والتاريخية، فإن التحليل اللبوي للمعنى يجب أن يتميز عن الدراسة التاريخية لأصوله وتطوره، وإذا كان صحيحاً أن تفهم عموماً نظاماً ما قبل أن نفهم كيف يتغير جزءاً فجزءاً أو في كسبه، فإن التحليل النظامي - مع ذلك - أولوية على التحليل التاريخي.

وينتج عن هذا القانون أن النظام اللساني نظام مُعلّق، حيث إن كل الصلات ذات تعلّق داخلي. وهذا القانون ذو أهمية قصوى بالنسبة إلى مفهوم المعنى. فإن نتكلم عن معنى كلمة أو جملة أو نص، ما نعني في حدود المدلول المتعلّق بالدال، فلا يقتضي ذلك إحالة اللغة على أي شيء خارج عنها، فلا يوجد تعال (transcendence) ضمن تصوّر للمعنى مشتق من قوانين المحايثة (immanence) التي تتحكم في أنظمة العلامات. فلا نعني بالمعنى شيئاً آخر سوى صلات التوزيع بين علامات من الجنس نفسه وصلات الترتيب بين علامات ذات ركب مختلفة. ويمكننا حتى أن نقرّر تسمية علاقات التوزيع إلى المستوى نفسه شكلاً، وأن نحفظ بلفظ المعنى لصلات الإنماج بين وحدات ذات ركب مختلفة. ولكن هذا التمييز بين الشكل والمعنى، لا يُخبر شيئاً في الجوهر، إذا علمنا أن المعنى، بالنسبة إلى التحليل اللبوي للمعنى، ليس شيئاً يجذب اللغة إلى خارجها أو يعلّقها بأشياء غير لغوية. هذا التمييز هو نتاج دقيق لتعريف العلامة، حيث صلة التعالي للشيء قد تمّ تبنيها لصلالح صلة الدال بالمدلول المحايثة بشكل كلي للعلامة نفسها. وفي الوقت نفسه، تجعل هذه الضرورة اللسان موضوعاً متجانساً علمياً، بما أن كل عناصر المشكل تقع داخل حدود وضعها المنهج اللساني نفسه.

فالمعنى "هو الصلة الداخلية للنص"، كما يقول بول ريكور<sup>1</sup>. ولعلّ المطابقة بين المعنى والمطلوب يمكن أن تخضع هي نفسها للمساواة. ألا يمكن لنا أن نفترض في الواقع أن مفهوم المعنى لا يمكن اختزاله بحال من الأحوال في المطلوب؛ أي في قسم الدال، ولكنه سمة مميزة للجملة بما هي وحدة كلامية؟

وهذا الافتراض الذي أطلقه ريكور<sup>2</sup> يقتضي أن العلامة والمعنى ليسا مجرد قسمين مترابطين، مثل الدال والمطلوب، بل هما ينتميان إلى حقلين نظريين متميزين، يقومان على مبادئ متميزة ويتطلبان أوصافاً مختلفة.

ويبقى سؤال المعنى مطروحاً في سياق حوار جدلي بين علم الدلالة (sémantique) وما يقتضيه منهجه من افتراق داخل سور اللغة، وبين الدلالية (sémiotique) وما يقتضيه منهجها من افتتاح على العالم. وبعيداً عن الإقصاء المتبادل، يرى ريكور أن هاتين الرؤيتين تتكاملان؛ إذ لا قيمة لتفسير لا يُعنى بالتحضير لتأويل ما، أي لطريقة جديدة في النظر إلى الأشياء في كتب النص. وبالمقابل، فلا قيمة لتأويل لا يقوم بعودة صبوراً نحو الدلالية العميقة التي لا يستتبعها إلا تفسير بنيوي<sup>3</sup> جاد.

### \* مجالات المعنى

لا غرابة في أن معظم مساءلاتنا عن المعنى تتم داخل مجال معين: المعنى الأدبي، المعنى اللغوي، المعنى الاصطلاحي، المعنى التكنولوجي، المعنى الفلسفي، ... ومن هذا المنطلق نتبين لنا مشكلة مُحاصرة المعنى وحده، معزولاً عن مجاله الذي يشغل فيه.

---

<sup>1</sup> Paul Ricoeur, sens et signe, article in Encyclopaedia Universalis, 2004.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid.

بل لعلنا نزع أن شرح "معنى المعنى"، على دقته، أيسر من شرح "المعنى"، في نظرية "النظم" لعبد القاهر الجرجاني<sup>1</sup>.

ولكن بالمقابل يبدو لنا من المهم مطالعة النصوص النظرية التي تتحدث عن المعنى. فقد شهدت محطات فكرية متباينة ومتطورة وأحياناً متداخلة. بحيث يمكن لنا الحديث انطلاقاً من هذا التصور عن نظرية قديمة للمعنى ونظرية حديثة له. ولا غرابة في ذلك؛ فقد تطور تصور المعنى بتطور الفكر البشري في سائر مجالات التأمل والتفكير العلمي والفلسفي.

### ★ المعنى والمفهوم

ولعلنا العودة إلى الموسوعات القديمة تعطينا فكرة عن الشبكة الاصطلاحية التي يندرج مفهوم المعنى في إطارها. وفي هذا السياق ينبغي بعض الباحثين إلى أن المعنى والمفهوم لهما حد متقارب. يعلق عبد الله صولة على حد المفهوم عند القدماء: «المفهوم هو أصغر مجموعة من الخصائص الصالحة لتحديد (...) وهو ما يطلق عليه ابن سينا اسم المقومات الذاتية، من ذلك على سبيل المثال أن مفهوم الكاتب لا يتضمن سوى ذات قادرة على الكتابة»<sup>2</sup>، قائلًا: «وقد تكون هذه الطريقة في تحديد المفهوم عندهم هي التي حنت بهم إلى المطابقة بينه وبين المعنى، إذ كل منهما يمثل، كما يقول التهانوي: "الصورة الحاصلة في العقل لو عنده [الكلية] مختلفان باعتبار القصد والحصول، فمن حيث إنها تقصد باللفظ سُميت معنى، ومن

---

<sup>1</sup> انظر ما يقوله محمد العمري: [...] فما يُسميه القدماء لفظاً هو: صورة المعنى، ومعنى المعنى، وليس ما فهمه المتأخرون أي الأصوات. البلاغة العربية: أصولها ومقتاداتها، المقدمة.

<sup>2</sup> عبد الله صولة، الحجاج في القرآن من خلال أهم مظاهره الأسلوبية، جامعة مكنية، منشورات كلية الآداب مكنية، 2001، ص 301، نقلاً عن علل فاخوري، منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث، بيروت، دار الطليعة، ط2، 1981، ص- ص 46-49.



حيث إنها تحصل في العقل سُمِّيت بالمفهوم<sup>1</sup>. فالمفهوم والمعنى كلاهما صورة عقلية، ولكن تميز الدلالة بين هذا وذلك إنما يقوم على جهة التعلق، فالمعنى مرتبط باللفظ والمفهوم حاصل في العقل. ولا يعني ذلك أن المفهوم معزول عن اللفظ ولا أن المعنى بعيد عن العقل بأي حال من الأحوال.

### \* المعنى والتأويل

لا يوجد معنى مطلق خارج مجال ما، مثلما أشرنا في الفقرة السابقة (دون أن نقع، بالضرورة، في تطابق مع نظرية فلسفة الإطار\* لكارل بوبر) وكذلك لا يوجد معنى خارج تأويل له يتحقق في سياق من السياقات العظمية أو الشخصية؛ أي سواء وفق منوال تأويلي نسقي أو عبر رأي فردي ذاتي...

والتأويل عملية فكرية تستهدف بلوغ المعنى، وبذلك يكون من اليسير علينا استنتاج حاجة المؤول إلى تمثيل للمعنى، أي لما يُريد بلوغه عبر تلك العملية المسمّاة تأويلاً.

وبرى بول ريكور أن ثمة مفهومين للمعنى يمكن تطبيقهما على النص:

1- المفهوم الأول منبثق عن توسيع التحليل الدلالي (السيمولوجي) للمستويين الصوتي والمعجمي نحو آثار الخطاب ولا يعني شيئاً آخر سوى لعبة تبعية داخلية، أي لعبة بنوّات. هذا المفهوم للمعنى يضبط السلوك التفسيري من ناحية للنصوص.

2- المفهوم الثاني للمعنى مشتق من التحليل الدلالي للجملة بما هي أصغر وحدة خطابية، تبعد المعنى من جهة المرجع، أي هي تضعه خارج اللغة؛ هذا المفهوم الثاني للمعنى يضبط السلوك التأويلي من ناحية للنصوص.

---

<sup>1</sup> عبد الله صولة، الحجاج في القرآن، مرجع مذكور، ص 301، نقلاً عن التهانوي، كتاب اصطلاحات الفنون، كلكتة، 1862، استقبل 1404هـ/1984م، المجلد 2، ص 1154.

فتأويل نصّ ما في الواقع ليس البحث عن مقصد خفي وراءه، بل هو متابعة حركة المعنى نحو المرجع، أي نحو الخروج من العالم، أو بالأحرى نحو الخروج من أن نكون - في - العالم خروجا مفتوحا أمام للنص. أن تؤوّل يعني أن تتشر الوسائط الجديدة التي يضعها الخطاب بين الإنسان والعالم<sup>1</sup>.

وتتصل بكلمة "المعنى" صفات ونعوت كثيرة، منها الخفي والضمني والظاهر والباطن والحرفي والنفسي... مما يعقد مسألة تعريفه أكثر فأكثر.

ولكن لماذا نعرف المعنى؟

ألا يحقّ لنا أن نتعامل معه تعاملًا حتميًا مادامت العلوم للسانية - على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في نطاقها - لم تقل الكلمة الفصل في هذا الموضوع؟

لعلّ من أطرف ما يقع عليه المرء بصدد معالجة قضية فحص العلاقة الشائكة الشائكة بين اللفظ والمعنى، ما وجهه بعض الباحثين من لقد ذكر لعبارة جارية على الألسن مفادها أن اللغة عاجزة عن التعبير وأنّ اللغة عبارة عن 'صياغة لفظية' تسمم بعض المعنى المقصود<sup>2</sup>. وسرعان ما يوقفنا الشريف على موضع المفارقة في هذا الحكم الجائر قائلا: "ألا يدلّ هذا التساؤل أنه يفترض مسبقا أننا نعتقد أن اللغة متمثلة في اللفظ لا في المعنى؟ ألا يدلّ اتهامنا للغة أنها عاجزة عن تأدية المعنى كاملا أننا نعتقد أن المعنى شيء خراج عن اللغة وعلى اللغة أن تؤسّلنا إليه؟"<sup>3</sup>. بل يقلب الشريف المعادلة فينصاعل "لو افترضنا مسبقا عكس ما

<sup>1</sup> Paul Ricoeur, Sens et signe, article in Encyclopaedia Universalis, 2004.

<sup>2</sup> محمد صلاح الدين الشريف، 2002، الشرط والإشياء النحوي للكون، تونس، ج1، ص45.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

مضى وهو أن اللغة هي في أساسها المعنى، فلا يتحول السؤال تساؤلا في قدرة  
اللفظ على التعبير عن اللغة<sup>1</sup>

إن مثل هذه التكييفات تسعنا برؤية غير تقليدية لمقاربة المعنى واللفظ؛ وهي  
طريقة في النظر تحفزنا على طلب المعنى في صلب اللغة وبين أعطاف النظم، لا  
في النفس أو في الذهن، فحسب.

فلا يُعقل أن نَعْرِى اللغة من المعنى ونُشحن للمعنى فقط خارجها؛ وإن كان  
هذا الرأي مجرد افتراض يقبل النحوض، خصوصا وإن المعنى عسيرٌ للحدِّ.

---

<sup>1</sup> المرجع نفسه، الصفحة نفسها.



## ”الوجه”: بين أحادية المعنى وتعدده

### مقدمة:

يتطرق جورج كلايبار (Georges Kleiber) إلى مسألة تفسير ظاهرة المشترك منطلقاً من عرض بعض الأمثلة:

1/ إنه كتاب ضخيم ذو تصاوير كثيرة ملونة.

2/ إنه كتاب كثيف صعب الفهم.

3/ أعاد زيد طلاء النافذة.

4/ خرج عمرو من النافذة.

ويبرز كلايبار أن معنى كتاب في 1 و 2 ليس واحدا وكذلك معنى النافذة في 3 و 4 ليس المعنى ذاته، فكيف نقطن إلى هذا التنوع؟

نعلم أنه توجد ثلاث طرق لمعالجة هذا الاختلاف: تتمثل الطريقة الأولى في اعتبار أن كلمة (كتاب) وكلمة (نافذة) تحمل كل واحدة منهما معنيين اثنين، فالكتاب شيء ماديّ وهو كذلك نصّ مجرد، والنافذة شيء ماديّ وفتحة، أمّا الطريقة الثانية فتتناول الاختلاف المذكور من زاوية الإحالة غير المباشرة وتحلّ المشكلة معتبرة أن الأمر يتعلق بتغيّر المرجع عبر الوظائف التداولية ( G.Numberg, 1978, M.Bierwisch, 1983 et Fauconnier, 1984 أو بتغيّر هيئات أخرى (Kayser, 1987).

ولمّا الطريقة الثالثة فتحتفظ بمعنى (كتاب) و (نافذة) و بمرجعيهما وتفسّر اختلاف التأويل الملاحظ إمّا عبر إجراء حذف (ellipse) ( G Gross, 1990 & D.Le Pesant, 1996) مما يؤدي إلى إحداث التكافؤ الدلاليّ بين الجملة المحذوفة و الجملة غير المحذوفة [المذكورة] (C.Molinier, 1988) إمّا باعتماد مبدأ تداوليّ عامّ للتوليد

الإسناديّ أو باعتماد مبدأ المجاز المرسل المُدمج (métonymie intégrée) الذي وُضِّحَ في ((G.Kleiber, 1990, 1991, 1994)) وفي الفصل الخامس من كتاب كلايبار (G.Kleiber, 1999) وفي ((G.Kleiber et M.Riegel, 1989 et 1991)).

وهو مبدأ يُقنّ التّخيرات الملاحظة اعتمادا على البروز في علاقة الجزء بالكل. والملاحظ أنّ الأصوليين و المفسّرين يعتبرون المجاز المرسل و مجاز الحذف بمعنى، بما يعني أنّ لاختلاف صيغتي الطريق الثالثة - كما عرضها كلايبار - هو لاختلاف غير تمييزي. ولعلّ طبيعة المصطلح في كلّ صيغة تبيّن خصوصية الافتراض التركيبيّ أو الافتراض البلاغيّ لمحاصرة الظاهرة الدلالية. و هاهنا يقدّم كلايبار مقترحه ليبيّن درجة الإضافة عبر التصرف في المصطلح البلاغيّ المأثوف (المجاز المرسل)، إذ أضاف له نعت "المُدمج" (أنظر أسفله شرح مفهومه).

يقترح بوستيفسكي (J.Pustejovsky, 1995) مفهوم الجريد المفهوميّ للمعجميّ (paradigme conceptuel lexical) المختصر في (LCP) ويشير إلى أنّ الوحدة المعجمية تجمع معاني مختلفة بحيث أنّها تحيل في كلّ مرة على أحد المعاني المجمعة ومجموعة هذه المعاني أيضا. لذلك فلعق بالنافذة مثلا نمطا معقدا يُدعى منقطا: شيء فيزيائيّ و "فتحة" بما يسمح بقبول التلويحات الثلاثة الممكنة للفتحة نافذة، فهي إمّا شيء ماديّ فحسب كما في الجملة 3 أو هي "فتحة" كما في الجملة 4 أو هي تأليف بينهما كما في الجملة 5:

1/5- أجبّ النوافذ.

ب- خرج زيد من النافذة التي طلائها عمرو.

ذلك أنّه من غير اللورد خصوصا في الجملة 1/5 الفصل بين "الشيء المادي" و "الفتحة" و الملاحظ أنّ الجملة 5/ب- يمكن اعتبارها ضربا من الاستخدام

البلاغي حيث إن الضمير المتصل في (طلاها) لا يعود إلى النافذة بمعناها الأول وهو الفتحة التي خرج منها زيد، بل بمعناها الثاني وهو "كشيء المادي" الذي يتم طلائه. والاستخدام يعبر عنه كلايبار بالإحالة المتخالفة (anaphore divergente). ويلج بوسنيفسكي على أن الأمر لا يتعلق بمعانٍ مختلفة حقيقة، بل بمظاهر مختلفة.

ويشير كلايبار إلى أن كروز (D.A.Cruse) (1996) قد اقترح تحليلًا شبيهًا بتحليل بوسنيفسكي ولكنه طعنه بمصطلح جديد هو الوجوه (les facettes) و الفرق بين التحليلين أن كروز حاول بهذا المقترح أن يتجاوز مشكل الاشتراك من جهة و أن يوفر الوسائل الضرورية لتحديد هذا المفهوم الدلالي الجديد للوجوه.

وقد بين كلايبار أن مصطلح الوجوه يتنوع مدلوله بتغير معتمليه، فنصور كروز له لا يطابق تصور غيره له (S.De Vogt et D.Paillard (1997) et (J.J.Franckel, D.Paillard et Saunier (1997). والاقتراض الأساسي الذي يقوم عليه تحليل كروز يتمثل في كون الوحدات المعجمية يمكنها -على الرغم من كونها ذات مستوى دلالي موحد أو جامع أي رغم أنها ليست قائمة على الاشتراك - أن تقدم مكونات - هي الوجوه - بوسعها أن تظهر وحدها في الاستعمال ومن ثمة فهي تحدث تنوعا في معنى اللفظة غير قائم على الاشتراك و ليس مجرد تغير سياقي لها [أي اللفظة].

تمثل الوجوه درجة من الاستقلالية عالية مثل معاني لفظة قائمة على الاشتراك. وتتجسد استقلالية الوجوه النسبية عبر أربع خصائص. أولاها أن كل وجه ينبغي أن يستقبل تمثلا طراليا مستقلا (D.A.Cruse, 1996:94) ومن ثمة فإن وجهي الكتاب يستعملان طرالين مختلفين: "المجادات" الطرالية و النصوص الطرالية.

ثانية للخصائص تتمثل في كون كل وجه يمكن أن تكون له علاقاته الدلالية الخاصة (Cruse, 1996-94) فتكون القصيدة نوعا من النصوص لا من المجادات



ويكون السطر نوعاً من المُجَدَّات لا من النصوص. أما الخاصية الثالثة فتتمثل في التوكيد (نفسه، ذاته، عينه) عندما يتبع الشيء المؤكَّد، يمكن أن ينطبق على أي وجه من الوجوه، كما يبين ذلك التقليل بين المثالين 7/أ- و 7/ب-:

7/أ- لا أهتم بالطباعة و التفسير، بل الكتاب نفسه هو الذي يعطيني.

7/ب- لا يهتمي مضمون الكتاب، بل يعطيني الكتاب نفسه.

والجملة 7/أ- يحيل فيها المركَّب التوكيدي على المضمون أما الجملة 7/ب- فُحِيل فيها المركَّب التوكيدي على الشكل و المائدة الخارجية.

أما الخاصية الأخيرة فتتمثل في أن كل وجه بوسعه أن يتصرف بشكل مستقل\* (D.A.Cruse, 1996:94) بحيث يمكن أن يتوَّأد الغروض في بعض الحالات، مثال ذلك التأويل المزدوج للمركَّب الاسمي النعني كتاب جديد:

8/كتاب جديد-(i)[مجلد] جديد

(ii)[نص] جديد

هذه الخاصيات الأربع تضع الوجوه إلى جانب المشترك اللفظي. و ما يميّز للوجوه عن المشترك هي "وحدة المفهوم العام في الوجوه" (D.A.Cruse, 1996:94). و يمكن استخراج خمس سمات لهذه الوحدة: فالمفهوم العام يمثل أولاً صورة (gestalt) واحدة، لكن وعي المتكلم العادي غير متطابق، فهو يعلم أن كلمة (plateau) فسي الفرنسية تسدل على طبق الأكل و على مكان للتصوير و على الهضبة... و لكنه لا يحيط علماً بالمفهوم العام للكلمة. ثانياً يحتل المفهوم العام موقع المستوى القاعدي في نطاق علم الدلالة الطرازِي (E.Rosch, 1976) ولا تحتله للوجوه معزولة. يُشير كلايبار إلى أنه لم يفهم هذه السمة، ولا نحن! (المترجم). أما

السمة الثالثة فتتصل بالبعد الأفقي، إذ ينبغي أن يكون الطراز أي النمط الجيد لمقولة الكتاب ممثلاً وجهته [المجلد] و [النص] كليهما ولا يقتصر على أحدهما. فلا يقبل أن يكون لكل معنى من معاني اللفظة المنتمية إلى المشترك طراز خاص به. ففي حين أننا نفهم أن للكتاب الطراز شيء محصور و نص في آن واحد، فإننا نجد عددا من طُرُز (plateau) متلويا لمعاني (plateau).

والسمة الرابعة التي نكرها كروز (D.A.Crise, 1996:95) أنه توجد مسانيد (prédicats) يمكن أن تنطبق على المفهوم العلم لا على الوجود:

9/ اشتريت كتابا أمس. (فأنا لم اشترِ النص وحده أو المجلد وحده)

لما السمة الخامسة فتتعلق بغراب التناقض بين الوجود. ففي حين أن التناقض يشتد بين الكلمات القائمة على المشترك، فإن مختلف الوجود الدلالية - مثلها في ذلك مثل الوحدات المعجمية القائمة على الجنس - لا تتعارض بل يمكن أن تترايط فيما بينها، دون أن تقع مفارقة:

10/ مثل هذا الكتاب، بيد أنه منطى بتصاويز و هو جيد التسفير.

أو أن يقع استخدام بالمعنى البلاغي: وهو أن يرد ضمير عائذ على كلمة من المشترك ذكرت قبل الضمير بمعنى ويحول الضمير على معنى لها آخر، و مثال ذلك قول معاوية بن مالك [الوافر]:

إذا نزل السماء بأرض قوم \*\*\* رعتاه وإن كانوا غضابا

فلغظة السماء تعني الخبث وتعني النبات أيضا بدلالة عود الضمير عليها. فأراد بالسماء المعنى الأول وهو المطر وبالضمير في قوله (رعتاه) أراد النبات

الذي تسمي المطر في إنبلته، و قد قصد الشاعر المعنيين في كلامه إذ لو قصره على واحد فقط لفسد الكلام وهجن<sup>1</sup>]

ففي مثال كلايبار 10/ استعمل الكتاب لفظا مذكورا بمعنى المحتوى و المضمون واستعمل ضميرا متصلا في (يود أنه) ومنفصلا في (وهو) بمعنى الشكل و الهيئة الخارجية. وهذا نلاحظ أن العلاقة بين معنيي الكتاب أو "وجهيه" بعبارة كلايبار نقلا عن كروز هي علاقة الجزء بالكل وهي تخالف علاقة المجاز المرسل المعهودة، إذ ليست العلاقة ثنائية بين حقيقة معنول عنها و مجاز معنول إليه، بل هي علاقة ثلاثية بين معنى طارزي جامع: الكتاب: شكلا ومحتوى ومعنيين جزئيين: الكتاب محتوى: ممل

الكتاب شكلا: ممل بتساوير

+ جيد للتفسير

ولعل طبيعة الصفة تجانس وجه المعنى: فلما كان المال حدثا نفسيا، فقد توجه السمت إلى الناحية المضمونية. وبما أن التحلية والتساوير وجودية للتفسير مما تلتمس بالحواس وتترك بها، فقد اتجهت إلى الناحية الشكلية المائتة.

ومن ثمة أبقى المثال على وجهي المعنى متوازيين متعايشين لا يحتاج إلى طي أحدهما لينصل إلى الآخر كما هو الحال في الكناية أو المجاز المرسل عادة، ولعل هذا ما جعل كلايبار يتحدث عن مجاز مرسل ممتج (métonymie intégrée) (G.Kleiber, 1990, 1991, 1994, 1999) تميزا له عن المجاز المرسل ذلك الوجه البلاغي المعهود.

<sup>1</sup> عبد الواحد حسن الشيخ، 1999، ص. 169.

والعلاقة بين المجاز المرسل والحقيقة هي علاقة انتقال دلالي من نسق إلى نسق آخر، أما في المجاز المرسل المُمعج فيوجد محافظة على نسق واحد تتم فيه "قسمة" الدلالة بشكل متواز:

11/ قرأت الكتاب.

12/ قرأت الكتاب الذي كتبت طباعته فاخرة.

فإذا اعتبرنا أن المثال 11 يحتوي مجازاً مرسلًا، لمكن لنا اعتبار أن المتكلم يقصد أنه قرأ جزءاً من الكتاب وذكر الكتاب مجازاً، لكن بحق للمعتري أن يقول ما الدليل على جواز الانتقال من الحقيقة إلى المجاز وما القرينة على ذلك، ولم لا يكون مقصد القائل الحقيقة؟

هنا نعتبر أن الحقيقة أرجح ولكن احتمال إرادة المجاز ليس مغلًى إلغاء تاماً، فانهدام قرينة المجاز لا ينفي إمكانية المجاز ولكنه يجعله بعيداً.

فإذا سلمنا جدلاً أن القول 11 يقوم على المجاز المرسل الذي علاقته إطلاق اسم الكل على الجزء<sup>1</sup>، فيكون المعنى أن المتكلم قرأ بعض أجزاء الكتاب ويكون تحليل القول 12 في مقارنة مع القول 11 كما يلي:

ق11

المنكور	المقصود
للكتاب	جزء من الكتاب
للكتاب	محتوى جزء من الكتاب

<sup>1</sup> ثرر كفي: 1988، ج2، ص279.

المذكور	المقصود
الكتاب	كل الكتاب
الكتاب	شكل الكتاب

فالمثال 12 لا يتأتمس على مجاز مرسل من نوع إطلاق قكل و قصد الجراء، لأن التخصيص واقع لا في محتوى المقروء بل في شكله و يبدو أنه من العسير اعتبار المثال 12 ضرباً من "التجوز عن المجاز بالمجاز"<sup>1</sup> وهو أن تجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر، فتجوز بالمجاز الأول عن الثاني لعلاقة بينهما<sup>2</sup> ويضرب الزركشي مثالا هو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ لَأَوَاعِيهِمْ سِرًّا﴾ (البقرة: 235)، فإنه مجاز عن مجاز فإن الوطء تجوز عنه بالسّر، لأنه لا يقع غالبا إلا في السرّ و تجوز بالسرّ عن العقد، لأنه مسبّب عنه، فالصحيح للمجاز الأول الملازمة و الثاني السببية والمعنى: "لا تواعدوهنّ عقد نكاح"<sup>3</sup>. وقد رجّح الطبري أن لفظة السرّ في الآية يراد بها الزنا، وما قاله ابن عباس لظهور ذلك بأن يصرح لها برغبته الزواج بها<sup>4</sup>. و الملاحظ أن تفسير (سرّا) في آية البقرة بالوطء كما عند الطبري أو بالتصريح بالرغبة في الزواج كما عند ابن عباس أو بعقد النكاح كما عند الزركشي، كل هذه الوجوه لا تستند إلى معنى معجمي لكلمة (سرّ) كما أنها تهمل البنية التركيبية للجملة، فقد تحمل لفظة (سرّا) على الحالّة أو على المفعول له، فضلا عن إعمال ذيل الآية: ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ فهذا

<sup>1</sup> الزركشي: 1988، ج2، ص311.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>3</sup> الزركشي: 1988، ج2، ص311-312.

<sup>4</sup> الطبري: مختصر تفسير الطبري، مج1، ص75، الهامش.

الاستثناء، يستترك على النهي و يقيد. وقد ذهب مجاهد إلى أن السر هو قول الرجل للمرأة: "لا تقوتيني بنفسك فإني ناكحك" وهذا لا يحل<sup>1</sup>.

ومثلما أن دلالة (سراً) عند المفسرين لم تطابق دلالتها اللغوية، فإنه لا يجوز لنا أن ندعي لها دلالة لاصطلاحية، ولكن يبقى الأمر لتساعا يقبل تأويلات عديدة تتراوح فيما بينها وفق مدى استجابة كل واحد منها للمقصد الأسنى وهو التعطف للمحسوس عليه شرعاً و عرفاً، و وفق مدى مراعاة التأويل للمعطين التركيبى والدلالى للآية.

ولا تقتصر ظاهرة المشترك على ما سبق ذكره، بل تتسع لتشمل الكيانات و المنشآت ولا تقف عند حدود الحقل الدلالى للأشكال المكتوبة (الأسماء و الضمائر...) فكلمات مثل بنك ومدرسة ومستشفى... يتم تنشيط بعض الوجوه فيها مثل [البداية] و [المؤسسة] و [الموظفون]<sup>2</sup>:

13/ احترق البنك الموجود في الشارع الرئيسي ليلة البارحة. [البداية]

14/ كان البنك بي حفيًا. [الموظفون]

15/ تأسس البنك سنة 1920. [المؤسسة]

ويسرى بوسنفسكي (J. Pustejovsky, 1995:92)، مُحققاً، أن هذه الظواهر توجد في عدد من المقابلات المعهودة:

أ/ المحتوى/ المحتوى

ب/ السبب/ المسبب

---

<sup>1</sup> المرجع نفسه، مج 1، ص 75.

<sup>2</sup> يدكر كروز حالة الأم التي تفتح على قراءة باعتماد الوجه [الوالدة] و قراءة أخرى باعتماد الوجه [المرئية]: (i) هند ريكى، لكن ليلي هي أمتي الحقيقية [الوالدة].  
(ii) ليلي ولنتي، لكن هندي هي أمتي الحقيقية [المرئية].

ج/ المحل/ الحل

د/ الشيء/ ما يؤول إليه

هـ/ اللازم/ الملزوم

و/ الكل/ الجزء

وهذه من علاقات المجاز المرسل المعهودة في البلاغة الكلاسيكية، كما لا يخفى.

إن مقترح نظرية الوجود يتجاوز إطار تحليل الأمثلة المتخذة في نقطة الانطلاق، إلى المصادرة على صيغة جديدة لدراسة تعدد المعنى وعلى وجود مفهوم عام حيث تلوح طرائقها في استقلالية الوجود والمعنى الواحد وفي العسة للموحدة للكل المفهومي في الوقت ذاته. فإذا تحققنا أنها مؤسسة، فإن مشهد علم الدلالة المعجمي سيتغير بشكل واضح كما ستتغير طريقة معالجة بعض التكوينات التأويلية أيضا. وخصوصا أن الجزء الدلالي سيتدخل في بعض المجالات كالانزلاق أو الانتقال المرجعي إذ أصبح جاريا منذ نبرغ (G.Nunberg, 1978) أمر إرجاع النفوذ "التأويلي" إلى مبادئ تداولية عامة لا إلى بنى دلالية. فضلا عن تدخل البعد العرفاني بما أن الوجود مقفلة بشكل دائم في المعجم الذهني (كروز، 1996، ص 95)<sup>1</sup>. فالوجود تشكل أجزاء مستقلة نسبيا عن المفهوم الذي تعقده المفردة المعجمية، باعتبار أن الدلالات - وهي إحدى المبادئ الأساسية في علم الدلالة العرفاني -

---

<sup>1</sup> بشير كسرور في مقدمة مقاله (D.A.Cruse, 1996:93) إلى فتمته إلى تيار اللسانيين العرفانيين مثل لاكوف (Lakoff) ولانغكير (R.W.Langacker) وفيلمور (C Fillmore). إن ما يجمع اللسانيين العرفانيين على الرغم من اختلافات الرأي المهمة هو اعتبار الوقائع من الحقل اللساني بوصفها تمكسفت لوقائع عرفانية ويوصف بنى المعرفة العامة ومساراتها تحلل تعويلا طبيعيا.



كبيانات ذهنية. فمن المفيد أن نتبين عن كتب كيف نتقم هذه "الفصيلة" الجديدة من البيانات الدلالية ذاتها.

#### \* بعض الصعوبات

بشئ كالبيان أن معايير تحديد الوجوه بالنسبة إلى الوحدات المعجمية ليست صالحة في كل الأحوال، إذ أن إضافة توكيد الوحدة المعجمية، قد يوقع في اللغز:

16/ لا أهتم بالطباعة أو التفسير، بل الرواية نفسها هي التي تهمني.

17/؟ لا أهتم بالمحتوى/بالقصة، بل الرواية نفسها هي التي تهمني.

فالسمة الرابعة للاستقلال لا توجد مع رواية بما أن كلاً من الوجهين [المجلد] و [النص] لا يشتغل بسهولة. فمن جهة لا تنطبق النعوت التي تتبع الوجه [المجلد] للكتاب، على رواية:

18/أ- كتاب أحمر/ممزق/متسخ [مجلد]

ب-؟ رواية حمراء/ممزقة/متسخة [مجلد]

ومن جهة أخرى، وهذا أمر حاسم، لا يوجد غموض بالنسبة إلى تأويل 8/:

8/ كتاب جديد= (i) [مجلد] جديد

(ii) [نص] جديد

ولكن لا تتوفر على قراءة مزدوجة في المثال 19/:

19/ رواية جديدة= (i)؟ [مجلد] جديد

(ii) [نص] جديد

ولا تبدو الممتلئ الأوليان للاستقلالية مفهيتين هما الأخرى، ولكن لأسباب مختلفة. يمكن الاحتفاظ بالسمة الأولى بالنسبة إلى رواية مسبقة، من جهة كونها يمكن أن تقتر في الوقت ذاته صورةً طرازيةً لشكل الرواية (كتاب شيء ذو غلاف مُعنون و عليه اسم المؤلف والنشر وإشارة تحت العنوان تبين أنها رواية) و طرازاً لوجه [النص] (بمعنى ما تمثله الرواية الطرازية لنا). و نلاحظ مع ذلك أن طراز الوجه [مجلد] ليس واضحاً بقدر وضوح وجه [النص] وأنه ليس بمجرد كتابة كلمة رواية تحت العنوان، بفصل طراز [المجلد] عن سائر طُرُز الكتب [المجلدات]. وكذلك الأمر بالنسبة إلى كتاب ، فليس بديهياً وجود طرازين يوافقان كل وجه من وجوه الكتاب ، كما يظن ذلك كروز. والوضعية هي نقیض وضعية الرواية . إن طراز السوجه [نص] غير متفق تمام الإقاع بالنسبة إلى كتاب في حين أن طراز السوجه [مجلد] واضح. مما يعني أننا لا يمكن أن نمحّض الثقة في المعيار الأول للتعرف على الوجوه. وقد يدل ذلك أيضاً على أنه من الأفضل - من زاوية نظر عرفانية - الحديث عن طراز واحد للكتاب كما للرواية ومن ثمة الذهاب إلى عكس التفریق الطرازي للمفهوم المتصل بهذين المفردتين.

أما السمة الثانية، وهي التي تقدم الصلات الدلالية الخاصة التي يمكن لكل وجه دلالي أن يعقدها، فليست دقيقة لسبب آخر يعود عن المفردة المعجمية رواية أو كتاب. ولا تتعلق هذه الخاصية مباشرة بكتاب أو برواية، بل هي تتعلق بالوحدات المعجمية نص و مجلد أو جزء. فإذا كانت القصيدة مثلاً، متضمنة (hyponyme) في اللفظ الذي يُستعمل في تسمية الوجه [نص] وليست متضمنة في اللفظ الذي يُستعمل في تسمية الوجه [مجلد]، فإن ذلك لا يدل في شيء على وجود الوجوه الدلالية واستقلالها بالنسبة إلى المفهوم المتصل بكتاب أو برواية، ولكن القصيدة تسجل ببساطة إفادة علاقة لتضمن (inclusion) (متضمن hyperonyme ومتضمن hyponyme) أو عدم إفادتهما:

1/20- القصيدة نص.

ب-؟ القصيدة جزء/مجلد.

والنتيجة أن رواية لا تمثل مفهوما عاما يتركب من وجهين مستقلين نسبيا هما [المجلد] و [النص]. و للحصول أن بعض الأمثلة تبين قصور مفهوم الوجوه الدلالية عن تبين ضروب "الانزلاق المرجعي" كما في المثالين:

1/21- فيها رواية تقع في 300 صفحة [المجلد]

ب- إنها رواية ضخمة ذات تصاوير كثيرة ملونة [المجلد]

ج- لقد سمرت روايتين لحدا مينة لمس [المجلد]

1/22- إنها رواية كثيفة عسيرة على الفهم [النص]

ب- كتب زيد رواية [النص]

ج- تحكي هذه الرواية قصة الطوارق [النص]

ويمكن أن نركن إلى مهرب يتمثل في الإقرار بتوليد الخطاب للوجوه. فقد ميز كروز (1996:95) بين الوجوه "المضبوطة أي تلك الممثلة بشكل مستمر في المعجم الذهني و الوجوه التي تنفجر إلى أي تمثيل دائم ولكنها نتاج مسار توليدي يفرزه سياق مخصوص، وقد جاء هذا التمييز لتجاوز الصعوبة التي تشكلها الوحدات المعجمية التي لا تستجيب لمعايير تبين الوجوه ولكنها تمثل - مع ذلك - تنوعا خطابيا للوجوه. فالرواية لا تحمل سوى وجه واحد هو [النص] ولكن يمكنها أن تستعمل للدلالة على شيء ملائي، في استعمالات مثل 21/ وذلك لأن الوجه الملائي تولد من أجل تلك الغاية تحت تأثير السياق" (كروز، 1996:96). وهذه الإصافة لا تنفذ الأشياء إلا في الظاهر، فالأمر يتعلق بحل من أجل غاية معينة ولا

يسمح بنجّاب الاستنتاج المذكور أعلاه. فإذا استطعنا تفسير تأويل مرجعي للوجه  
يكونه إقراراً مسبقاً، فلا شيء يمنع من التفكير أنّ كلّ تأويلات الوجه يمكن تفسيرها  
على ذلك النحو. دون أن تكون لنا حاجة إذن إلى المصادرة على نوع جديد من  
الكيانات الدلالية.

### \* كم يوجد من وجه؟

ثمة حاجز آخر يعترض أطروحة الوجوه الدلالية: إذ ما هو عدد الوجوه  
المفيدة بالنسبة إلى مفردة معجمية، وما درجة عموميتها؟ إنّ الأمثلة المعروضة  
أعلاه توحي إلى تفارّج بأنّ عدد الوجوه المفيدة بالنسبة إلى مفردة معجمية ينحصر  
في اثنين أو ثلاثة وأنها يمكن أن تُصنّف إلى مقولات دلالية عامة جداً نحو:  
مجرد/محسوس/حي/بشري. فبالنسبة إلى كتاب، كما يلاحظ ذلك كروز، وجه  
[النصر] مجرد في حين أنّ وجه [المجلّد] محسوس، أمّا بالنسبة إلى بنك فإنّ الوجه  
[البداية] محسوس، والوجه [الموظفون] بشري والوجه [المؤسسة] مجرد، أمّا بالنسبة  
إلى لم فإنّ الوجه [التي تلد] فهو حي/بيولوجي أمّا الوجه [المرضعة] فهو  
بشري/اجتماعي. إنّ هذا التحديد المزدوج لعدد الوجوه بالنسبة إلى المفردات وللسمّة  
الأنطولوجية العامة للمقولات التي تنتمي إليها، هو أمر ضروري لضمان وضعية  
صالحة للوجوه. فلو كانت الوجوه كثيرة جداً وذات سمّة دلالية أو مرجعية شديدة  
التنوع، لفقدت وضعيتها كيانات دلالية مخصوصة، لتتحقق بصفّ المكونات الدلالية  
الأخرى. والسؤال الأساسي، هو إذن ما إذا كان مثل هذا التحديد معللاً أم لا.

إذا ما تكلمنا على التوزيعات المرجعية الخطائية، نبيّن لنا أنّ التحديد غير  
معلّل، لأننا متى تبنينا نظرة فريّة للإحالة نحو ما فعله كايزر (D.Kayser, 1987)،  
فإننا نجد أنّ كلمة مثل كتاب لا تعطينا فقط توزيعات علمة مثل [نصر] مجرد/ [مجلّد]  
محسوس. إنها تعديّة للمراجع الممكنة يمكن أن يُحيل الكتاب عليها، كما تبيّنه  
الأمثلة التالية لكاييزر (1987: 38):

23/أ- ذهب زيد إلى الريف لكتابة كتاب.

ب- لقد أثر هذا الكتاب في الثوريين، ثورة 1789.

ج- مثل هذا الكتاب فضلا نريعا للناس.

إذ يُحيل الكتاب - بالترتيب - على شيء (مخطوط، قرص، إلخ.) و على  
لفكسار محتواة في هذا الكتاب و على تسويق الكتاب والاتجار فيه. بعبارة أخرى،  
فإذا توخينا معيار إبراز الوجوه أي أن يتنوع التأويل بفعل تغيير المسمى (prédicat)  
أو السياق (contexte)، فإنه لا توجد حدود لعدد الوجوه وللأصناف الدلالية للوجوه.  
والوضعية نفسها نجدها في قواعد التفرع في النحو التوليدي إذ يبدو عدد السمات  
محدودا في البداية و تحظى السمة العامة بمردود وفير ولكننا نلاحظ عدم وجود  
حدود نقف عندها كما أن تحليل المفردات التوليدي يجلب سمات تعتمد شيئا فشيئا  
وتلحق نحو الخصوصية. فلنحس لا نستطيع تقادي تكاثر الوجوه متى قبلنا تكاثر  
المراجع. وبناءً عليه، فلن إفاثتها تنوب في خضم هذه الوفرة (prolifération).  
والوجوه التي توضع درجة صوميتها جانباً، هي وجوه لا تتميز عن سمات دلالية  
أخرى هي أقل تجريدا من الوحدات المعجمية (les lexèmes).

ومع ذلك، فإننا نرى ما يمكن أن يجعلنا نتيقن أن هذه السمات هي ذات وضع  
مخصوص يُعزل حديثنا عن الوجه الدلالي. إنها خاصية التعميم: لما كانت تلك  
السمات تنطبق على عدد كبير من المفردات المعجمية وكانت المفردات المعجمية لا  
تمثل في العادة إلا سمة واحدة، فإن الاتجاه ينحو نحو إضفاء وضع دلالي  
مخصوص للسمات، مستقل من بعض الوجوه متى وجدنا أنفسنا إزاء مفردة  
معجمية تقم سمات كثيرة. وهو اتجاه يقويه تأثير المسانيد التي لا تختار غالبا إلا  
إحدى تلك السمات، وهو ما نذكرنا به قواعد التفرع التي تقوم بالانتقاء.

ونقطة أيضا خاصية التعصيم وكون المراجع تنقسم في العادة بحسب تلك الأصناف الأطلولوجية التي تجعل الانتقال من "وجه" إلى آخر بالنسبة إلى مفردة واحدة معثرا بوصفه تتغيرا في المرجع. وهنا نشرع في النقطة النقدية الثالثة التي تتصل - هذه المرة - مباشرة بمعالجة تنوع تؤولي للمثالين 1 و 2، وليست هذه النقطة النقدية متوجهة إتن ضد الوجود الدلالية إلا لأن هذه الوجود تمثل الوسيلة التي اختارها كروز لوصف الظاهرة التؤولية بهمة و نشاط في المثالين 1 و 2. ورغم أن الحل الذي اقترحه كروز للمشكل الذي طرحه المثالان 1 و 2 هو حل دلالي، فإنه تبنى مع ذلك أطروحة تغير المرجع من 1 إلى 2. إن المكون الدلالي إنما يؤول لنا تفسير كون المركب الاسمي المحتوي على الاسم كتاب يدل على الكتاب شيئا مائيا في 1 ويدل على الكتاب شيئا مجردا في 2 وذلك بواسطة الحرف (bias) الوجود. وإن تفسيره تصدق عليه -لوهلة الأولى- النقاط النقدية التي توجهنا بها إلى القائلين بتتويع المرجع.

#### \* نحو مخرج آخر

إن نعيد عرض الحجج المضادة التي أمكننا صياغتها ضد مثل هذه الأطروحة و لكن حسبنا أن نبين انطلاقا من بعض المعطيات المنسوبة إلى كتاب و إلى رواية، ليمّ بسطنا افتراضنا عن المجاز المرسل المدمج (métonymie intégrée) بتفسير أكثر كفاية من تفسير كروز و بوسنفسكي (J.Pustejovsky).

ولنذكر بداية بتحليلنا للأمثلة 1 و 2 و 21 و 22. إن موقفنا واضح: لا يوجد تغير في المرجع ولا عدم تماثل مرجعي (dissimilation) من 1 إلى 2 أو من 21 إلى 22. ففي كل مرة يحيل كتاب و رواية على نفس المقولة المرجعية. والحق أن المسند لا ينشط إلا منطقة (أنظر لانغكير R.W.Langacker, 1984 & 1987، وأنظر أسفله الفصل السادس من هذا الكتاب) أي لا يفعل إلا جزءا من المرجع العام، بما يفهم الأثر التأويلي الذي سيلاحظه كل المعقّين، ولكنه لا يكفي لرحلقة الإحالة.

ذلك أن المصاحرة 24/ وهي النقطة الأسلمية في افتراضنا وهي التي تتأمن عليها  
للتحليل القائلة بحصول تغير مرجعي- هي مصاحرة خاطئة:

24/ إذا أُبرز مُسندٌ من أو سياقٌ مخصوصٌ جزءاً من كيانٍ من ، فإنّ ذلك  
الجزء يصبح المسند إليه الحقيقي، أي مرجع العلاقة الإمتالية من ص. و بعبارة  
أخرى، فإنّ إثباتاً من ص لا يتعلّق بـس إلا إذا كان من كلياً هو الذي يحدّد ص.

إنّ المسند يمكن أن يكون صليفاً عن كيان فرديّ أو عن مجموعة من الأفراد  
كما بيّنّا ذلك مرّات عديدة- دون أن تُرضي كلّ أجزاءه أو كلّ أعضائه ذلك المسند  
بالضرورة. إنّ "جزءاً" من المرجع مفرداً أو جماعياً يسمح بإثبات المرجع كلّهِ (في  
عموميته) وفق شروط منفصل القول فيها في الحين، و ذلك بفضل ما أسميناه مبدأ  
المجاز المرسل المنعج:

25/ بعض الخصائص التي تُسم بعض الجزاء، يمكن لها أن تُسم الكلّ.

إنّ ما يسمح بالمرور من الجزء إلى الكلّ، هو كون الخصائص المعنية  
بالأمر، تكون بشكل أو بآخر بارزة أو صالحة بالنسبة إلى الكلّ. و بعبارة أخرى،  
أنّ تنعكس الخصائص على المرجع المتّين في عموميته و إنّ تكون هذه الأسباب  
التي تجعل المرجع العام هو المختار بوصفه مسنداً إليه و ليس الجزء لحسب هو  
الذي يحدّد المسند بشكل أصيقل أو أكثر مباشرة:

هكذا فإذا كان لنا المثالان:

26/ وزن زيد 100 كيلوغرام.

27/ زيد ذكيّ.



فلا حاجة لنا إلى تغيير المرجع مع تغيير المسند: و إن لم ينطبق إلا على وجه لزيد، فإنّ الجزء المعنيّ و المسند الذي ينطبق عليه، يمثّلون بارزّين بالنسبة إلى الفرد كلّ.

فالحلّ الذي نقترحه يحوّل لنا الحديث عن وجه و عن مفهوم عامّ في الوقت ذاته، و لكن تلك الوجوه لا يُنظر لها بوصفها مكونات دلالية مستقلة، تُحدث تغييرات في المراجع إذا ما نُشِطت. إنّها وجوه لمرجع مُعتبر بوصفه كلّية عامّة، يمكن أن ينطبق عليها هذا المرجع أو ذلك دون أن يكون ثمة مع ذلك تفكيك (déconstruction) للمرجع (أو نقل مرجعي).

كما يميّز الحلّ الذي نقترحه، بتفسير كون الرواية لا تقبل كلّ المسانيد "المادية" التي يقبلها الكتاب، وتحديدًا لم لا نجد إلى جانب:

28/ رواية ضخمة/ رواية سمبكية/ رواية تقع في 300 صفحة/ رواية ذات تصاوير كثيرة.

لا نجد:

18/ب-؟ رواية حمراء/ ممزكة/ مشقعة.

والسبب ليس قضية وجوه بشكل مباشر بل بتعلّق الأمر بارتفاع تراتبيّ و من ثمة فهي مسألة بُرُوز (saillance): رواية هي متضمكة في كتاب، و تدقيقًا هي اسم يقع تحت اللفظ القاصديّ كتاب. بهذا المعنى، توجد قيمة تمييزية أو تقابلية (فيارزبيكا، 1985، A. Wierzbicka) بالنسبة إلى سائر الأسماء التي تقع ضمن فئة كتاب، ويهتمّ نولكه (H. Nølke, 1994: 102) بهذه القيمة تحت مسمّى تبيّير المعانم المحصورة (focalisation des sèmes spécifiques): كلّما كان معكّم ما مخصوصًا، كان أنزع إلى أن يكون مُبلّرًا، ولا يحصل التبيّير في جميع الأحوال إلا للمعانم الأكثر

حصوصية<sup>1</sup>. فيالنسبة إلى رواية، لا يتعلّق الأمر بكتاب/شيء ماديّ مختلف؛  
والتمييز يتمّ أولاً وقبل كلّ شيء على أساس نصّيّ، بشكل يجعلنا نشترط في المسند  
"الماديّ" للمتلّق برواية لكيّ يقبل وفقاً لمبدأ المجاز العرسل المدمج الذي اقترعناه،  
نشترط فيه أن يكون صالحاً للكلّ أو أن يرتدّ إلى الكلّ، أي أن ينطبق المسند على  
الجزء النصّيّ الخاصّ برواية.

وهذا يُقهم بسهولة مع سميكة، ضخمة، تقع في ثلاثمائة صفحة و حتّى مع  
ذات تصاوير كثيرة، ذلك أن تحديد حجم الكتاب - الشيء يبدو متعباً بالنسبة إلى  
النصّ أيضاً؛ فالتوسعات (expansions) سميكة، ضخمة، تقع في ثلاثمائة صفحة،  
توفّر لنا معلومات عن طول الحكاية المروية و حضور التصاوير الملونة مفيد أيضاً  
بالنسبة إلى النصّ إذ يحدّد أن القراءة تتخلّلها (أو تُخلّوها) تصاوير و هذه التصاوير  
لها علاقة ما بالمحتوى. ولا حاجة مطلقاً إلى توليد وجوه [مجدّد] لهذا الغرض. فإذا  
لم ينطبق الأمر على حمراء، ومتّسخة و ممزّقة، فلنّ كون الغلاف أحمر أو كون  
الصلحات (أو حتّى الغلاف) منّسخة أو ممزّقة، فإنّ ذلك كلّ لا ينعكس على  
المحتوى المجرد، أي أنّه لا ينعكس على النصّ.

---

<sup>1</sup> "لا توجد حكماً كتبنا ذلك سنة 1990 (G.Kleiber, 1990:133) - سمات شكلية مشتركة بين  
أعضاء المقولة المتفرّعة عن مقولة للكتب وهي الروايات. [...] فليس للرواية سمات نموذجية  
مُتركة تميّزها عن سائر المقولات الفرعية للكتب: فالرواية تكون إضبارة (حزمة من  
الصحف) أو مغلّفة بالورق المقوى، كما تكون صغيرة الحجم أو كبيرة الحجم، إلخ. أمّا  
الشكل الخارجيّ الوحيد الذي يساعدنا على معرفة أنّها رواية، فهو تكرر كلمة رواية على  
الغلاف، ولكنّ ذلك ليس كافياً بالعمرة للتحقّق من كون الأثر رواية حقّاً أم ليس كذلك".

## \* استنتاج

ثمة عناصر أخرى ينبغي أخذ سعة المركب الاسمي المخصوصة أو عدم أحدها بعين الاعتبار وكذلك بنية (structuration) المفاهيم "الخاصة" (مثل مفاهيم كتاب ورواية التي يمكن أن نقرّبها إلى حدّ ما بمفاهيم سيّارة)، وهي عناصر قد اقتصرنا على الإشارة إلى تعقّد تنظيمها، إلخ. ونقرّ بنيتنا أنّنا لم نقترح تعريفاً كاملاً لكتاب ورواية، كما كان ينبغي علينا فعله<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> Georges Kleiber: Problèmes de sémantique: la polysémie en questions, Presses Universitaires de Septentrion, 1999, p-p.87-101.

جورج كلايبر: مسائل في علم الدلالة: المشترك اللفظي موضع تساؤل، مطابع سينتريون للجامعة، 1999، صص 87-101.

## دور في الاستعارة في التعدد الدلالي

لَمَّا كَانَ علم البيان شعبة من علم المعاني، لا تتفصل عنه<sup>1</sup> كما يقول  
السكاكي، فقد أردنا أن نومتع النظر في بعض العلاقات الدلالية وهو ما توسع فيه  
الدارسون تومتعا<sup>2</sup>. ومنحاول رصد العلاقات الدلالية القائمة على التشابه، حسب  
التصنيف القديم، ولدى بعض المفكرين في المسألة من المحدثين، مراعين  
خصوصية اللغة العربية في توليد الاستعارات.

إن دراسة العلاقات الدلالية تعني البحث عن المبادئ التي تحكم لنا - على  
سبيل المثال - لماذا نفهم من لنت (أخضر) دلالة (اللون) لو نفهم منه دلالة (صم  
النضج)؟ قد نقول عن نقاحة 1: إنها خضراء، ونحن نقصد أنها لم تنضج بعد، وقد  
نقول عن نقاحة 2: إنها خضراء ونحن نعني فقط أن لونها أخضر، وقد نقول عن  
نقاحة 3: إنها خضراء، ونحن نقصد في الوقت ذاته أنها خضراء اللون وغير  
ناضجة. ولكن ماذا لو انطبق المعنى المفهوم من القول الولد في النقاحة 3 على  
واقع النقاحة 1 أو 2؟ وهنا بجهنا الاستعمال الولد لنت (خضراء) للمتعد المعاني،  
بحاجة إلى ضوابط لتحقيق فهم أفضل للقول.

ولذلك، علينا - كما يرى بعض الدارسين - أن نضع شروطا لإيقاف "تزييف"  
التعدد الدلالي للكلمة. وإذا كانت المسافة بين معنيين لكلمة واحدة أكبر من تلك

---

1. أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، فنظر: <http://www.almanraq.com>

2. انظر على سبيل المثال:

- Alda Mari, Polysémie, un article de Sémantologie, Dictionnaire de sémantique.  
Lakoff, G., Women, fire, and dangerous things, Chicago, The University of Chicago  
Press, 1987.
- Kleiber, G., Problèmes de sémantique, la polysémie en questions, Villeneuve, presses  
universitaires du Septentrion, 1999.
- Nunberg, G., Transfer of meaning, journal of semantics, 12, p109-132, 1995.

المعاصي المتوقعة من قبل هذه المبادئ، فإنه لا يمكننا تأكيد أن الأمر يتعلق بمعنى ينتمي إلى الكلمة المعينة.

هنا تقوم الاستعارة والمجاز المرسل بدور مهم. فهما يُعتبران وسيلتين لحلق معان جديدة، من وجهة نظر توليد المعنى. ومن ناحية التحليل، إذا أمكن إعادة بناء علاقة استعارية أو مجازية بين معنيين، فإن هذين المعنيين سيُعتبران مُتَّصِلَيْن<sup>1</sup>.

طبعاً لن نهتمّ بنظريات الاستعارة والمجاز المرسل، في التقاليد البلاغية العربية والغربية، فهذا بحث يخرج عن نطاق العمل، وقد أنجزه كلياً أو جزئياً باحثون آخرون، ولكن ما سنُعنى به هو التقاط ضروب العلاقات الدلالية التي تحقّق الاسترسال الدلالي بين المشترك الدلالي وبين ظواهر بيانية كالاستعارة والمجاز المرسل والكتابة.

ويعتبر بول ريكور أن<sup>2</sup> "الامتراك الدلالي" يمثل القاعدة التي تقوم على أساسها ظاهرة نقل المعنى المخصصة لما ندعوه "استعارة"، إن الاستعارة هي أكثر من أن تكون وجهاً بيانياً، ثمة ما هو استعاريّ أساسيّ يقود عملية تكوين الحقل الدلالية<sup>2</sup>.

## 2-1. الاستعارة عند هتغنشتين (wittgenstein)،

كي نفهم نظرية هتغنشتين في ألعاب اللغة، علينا أن نقيّم أربع نقاط في وجهة نظره حول هذه النظرية:

---

<sup>1</sup> Akla Mari, Polysémie, un article de sémantico-pédagogie, dictionnaire de sémantique.

<sup>2</sup> Paul Ricoeur, Mythe, l'interprétation philosophique, article in Encyclopaedia Universalis.

1- تبين أن مفهوم الإبهام<sup>1</sup> (vague). يعود فتفتشئين إلى النقاش الفلسفي اللساني حول مفهوم الإبهام الذي يربطه بعدم الإمكان النظري لتصوّر معنى بوصفه مبدأ يفسر الاستعمالات. إذا كانت المماثلات القائمة بين الاستعمالات وما هي عليه تلك المماثلات التي تضمن الفضاء المشترك للكلمة، تضمن التهام الفضاء المشترك، فإن مجموع الاستعمالات مفتوح. علينا أن نلاحظ أيضاً أنه في صلب هذه المجموعة من الخصائص المشتركة لا توجد بالضرورة خاصية واحدة تشمل جميع الاستعمالات. إن الخصائص المشتركة تشغل متناوبة دون أن تضمن إحداها للتمام لكل.

2- الخاصية غير الإنسانية للمماثلات. يوجد لاختلاف آخر بين الحالة التي يمثل فيها معنى مجرد مبدأ التهام المقولات وتلك التي يكون مبدأ الالتحام فيها معطى عبر التشابهات بين المعاني. في الحالة الأولى، تتوفر التعليلة المجردة على وظيفة إنسانية. وعلى العكس من ذلك فإن المماثلات لا يمكن أن تلاحظ إلا مرة واحدة عندما يتم الانتشار. ولا يمكننا أن نتوقع ما هي الانتشارات الممكنة للمقولة انطلاقاً من القيمة الدلالية لأعضائها. وهذا الأمر طبيعي للغاية في صلب فلسفة تقول بملاحظة الاستعمالات وترفض الإقرار بحال لم يتم وضعها على معلة التجربة.

3- إعادة النظر في مبدأ فريجه (Frege) لتحديد الإحالة عبر المعنى. من ليسر بمكان استنتاج أن فتفتشئين يعود للنظر في مبدأ فريجه القائم على التطابق بين المعنى والمرجع. بداية، لأنه لا يوجد معنى وحيد يمكن أن نحدد مرجعه. للاستعمالات وجود مستقل عن قاعدة وحيدة وشاملة. ثم لأن مجموع أنماط

---

<sup>1</sup> أخذنا تعريب (vague) بـ "إبهام" من تعريب الطيب اليكوش وصالح الماجري كتاب روبير مارتان "في سبيل منطق للمعنى"، ص 295.

الاستعمال مفتوح. إذا كان الإيهام هو الذي تحدد المنوال، فإن كل حساب لإمكانات استعمال واحد، غير ناجع فوق ذلك.

4 قواعد محلية. إن نفي وجود قاعدة علمية مستقلة عن الاستعمالات لا يعني أننا لا نستطيع تحديد قاعدة محلية بالنسبة إلى كل قيمة، تكون صالحة للاستعمال المعنى. لقد كلن قنقنقنقن يعارض دقما فكرة وجود لسان شخصي. ولنتكر مثال لعبة الشطرنج (قنقنقنقن 1988). ثمة صيغ كثيرة لهذه اللعبة اخترعت عبر التاريخ. ولا يعني ذلك، مع ذلك، أنها تنويحات للسعبة ذلتها، لأنه ببساطة: ما القواعد التي تحتكم لها لعبة الشطرنج القرية؟ ومع ذلك، فإن مختلف الصيغ تتوفر على قواعد خاصة تسمح، تحديدا، باللعب.

## 2-2. الاستعارة عند لاكوف وجنسن:

تقوم الاستعارات بدور أساسي في بناء الواقعة الاجتماعية والثقافية والذهنية. ويمكن أن تحلل الاستعارة بوصفها نظاما من التوافقات الجزئية (تشاكولات) بين ميدان مصدر (المرجع) وميدان مستهدف (المحل عليه)، مع الاحتفاظ العام بالدلالة، وحسب لاكوف وجنسن، فإن هذه الأنساق شديدة البنية، ثابتة وكثيرة النوران. وغالبا ما تُبنى أنطولوجيات الميدان المصادر والميدان المستهدفة. فيمكننا إذن أن نفكر في الميدان المستهدف باستعمال المعارف والاستدلالات الخاصة بالميدان المصدر.

إذا أخذنا على سبيل المثال التوافق الوقت مال فإنه يمكننا الحديث عن الوقت مثلا نتحدث عن المال، مع قلب مستساغ المعاني والاستدلالات. لنا نظام التوافقات التالي بالشكل الخطاطي التالي:

المال □ الوقت

هدف مستوجب للمال □ هدف مستوجب للوقت

## قيمة المال □ قيمة الوقت، إلخ.

ومن ثمة نفهم تماما عبارات من قبيل: ربح الوقت، لتتصد في الوقت، لتستغل الوقت، كم بقي لي من الوقت؟ والمثال الأخير يبين أن الوقت منظوراً إليه بوصفه مالا، يمكن أن يمتد، أحيانا، إلى وقت منظور إليه بوصفه مصدرا مُجسّدا. هذا الاستعمال للميلادين المجمعة من أجل عمليات مجردة هو أحد مظاهر الدينامية الإبداعية للغة.

## 2-3. الاستعارة والمقولة:

كفي يعيش الناس ويتواصلوا عليهم أن يُصنّفوا الأشياء وأن يضعوها في مقولات، أي أن يُقَوِّلُوها. هذه المقولات تشكلت انطلاقا من خبراتنا المادية المحسوسة. إنها تُبَيِّنُ الطريقة التي نُميِّز بها بين الكيانات، فالمقولة مهمة ذات جذور متجذرة صوفيا في تجاربنا المحسوسة الفردية والجماعية.

إن التوافقات الاستعارية ليست ثمرة الصدفة، بل هي لا يكوف وجنس أن للتفكير المجرد يتأسس على الخبرة المحسوسة، المتصلة أساسا بالإدراك وبالجسد. إن انسجام المقولات والتوافقات تضمنه بنية العالم المحسوس العقلية (المصادر عليها أو الملاحظة)، المعبر عنها، على سبيل المثال، بقوانين الفيزياء. هذه البنية تُصدر في معظم الأحيان على كونها مستقلة عن خصوصيات الفكر البشري. والمقولات نفسها مترابطة؛ من المقولات القاعدية (المصادر مباشرة عن الإدراك أو عن التجربة المباشرة، مثل الحركة) نحو المقولات المركبة، الأكثر تجريدا.

من المهم أن نلاحظ أن الاستعارات المفهومية تسمح عموما بنفس أنواع التفكير المستخدمة في الميلادين المستهدفة وتلك التي يمكن أن تُتَجَرَّ حول الميدان المصدر. إن التوافق الذي يثيره قول من قبيل الحياة سَقَرٌ الذي يسم رؤية ما للحياة، يسمح بتطبيق ضروب التفكير ذاتها المستعملة مع المقر. وبذلك نجد



استعمال مفردات من قبيل توجهات، انقطاع، عودة، وسائل نقل، إلخ. ويمكن أن يُعامل عدد من الأنماط الفرعية أو أجزاء الحياة بالطريقة ذاتها، من ذلك الحياة المهيبة.

هذا الإجراء ليس نظامياً، إنه مرتبط بخصائص الشيء المستهدف الأنطولوجية، ولا يمكن تعيين تلك الخصائص بشكل قوري دائماً، ولكن الإنسان يتصرف بشكل ممتاز (بالطريقة ذاتها التي يتصرف فيها مع إعراب لغته انطلاقاً من عدد محدود من الأمثلة).

ولعله من المهم الإشارة إلى أن افتراض وجود دور أسلوبى للصيغة المجازية (figuration) مرتبط ارتباطاً وثيقاً بافتراض ثلث المقاربات التقليدية يتمثل في فكرة أن الإرجاء ظاهرة تداولية حصرية. من ذلك أن غرايس (Grice, 1975) يعالج الاستعارة بوصفها نوعاً من الاستلزام التخاطبي (conversational implicature) تنهض انطلاقاً من خرق قاعدة الكيف، وتعتمد حسب وجهة نظره، قراءة حرفية للكوال الاستعارية، بشكل ثابت، تتعلق بها قيمة حقيقية (كالية<sup>1</sup>، في العادة) ويتمثل مُدخلاً نحو بعض الخطاطات الاستدلالية التي تولد قراءة مجازية ثلثوية. ويتمثل الافتراض في أن الإرجاء غير ثابت بطريقة أو بأخرى مع الاصطلاحية (conventionalization)، لذلك بإمكاننا أن نقول إن كلمة ما لها معانٍ معجمية متميزة، فقط متى احتجبت أو تسميت بشكل أو بآخر الروابط التي كانت تسمح بها استعمالها المتعددة.

وهذا ما يقود الناس إلى وصف الاشتراك الدلالي بالألفاظ تعاقبية وإلى الحديث عن معانٍ مجازية تمت معجمتها بوصفها استعارات "ميتة" أو "مجردة".

---

<sup>1</sup> بالمعنى المنطقي، لا بالمعنى الأخلاقي للعبارة.

## 4-2. تصنيف الاستعارات:

ثمة ثلاثة أصناف من الاستعارات: الاستعارات الاصطلاحية والاستعارات الصور والاستعارات الأجنبية.

الاستعارات للصور تربط بين صورة واحدة وأخرى. يتمثل المبدأ في إسناد خصائص مفهوم إلى خصائص مفهوم آخر (نحو القامة والشكل واللون). فعندما نتحدث، في الفرنسية عن (taille de guêpe)<sup>1</sup> [قولم معشوقاً] بالنسبة إلى امرأة، فإننا نربط بين هذا الصورة وصورة القولم اللين للزنبور. ونحو ذلك نتحدث عن غصن السبانخ<sup>2</sup> فسي العربية. أما الاستعارات الأجنبية فتسمح بإقامة علاقة بين بنية مخصوصة يسهل ضبطها وبنية أجنبية.

هذه الاستعارات تستدعي قدرتنا على الاستدلال على الأجناسي انطلاقاً من المخصوص. وذلك حالة توليد الأمثال، على سبيل المثال، نحو الصحو بعد المطر، أو اللعب بالنار. أخيراً، تبقى بعض الوضعيات للتشخيصية لبعض الكيانات، من

---

<sup>1</sup> الترجمة الحرفية لهذا التعبير الفرنسي: قولم زنبور، وهي لا تلتزم السياق العربي؛ إذ نترجمها بقولم معشوق، أو غصن البان، أو ما شاكله.

<sup>2</sup> كثرة هي الثوابد على استمارة غصن البان للقد المولس؛ منها:

- أغانى غصن البان من لبن قداما \*\*\* وأجني جني الورد من وجنتها (أورده ابن حجة الحموي، خزائن الأديب، مرجع منكور، ج2، ص428)

- وأبت وقد أخذ القناب جمالها \*\*\* حركات غصن البان أن تتكبا (أورده ابن أبي الدنيا، قسري الخفيف، تحقيق عبد الله بن حمد المتصور، ط1، الرياض، أضواء السلف، 1997، ج2، ص150)

- رأيت الشمس تطلع في نقاب \*\*\* وغصن البان يرقل في وشاح (أورده المقري، نفع الطبيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر، 1968، ج3، ص279)

قبل ديانته تحرّم عليه ذلك. هذه الأخيرة، تقع على النخوم بين الاستعارة والمجاز المرسل.

## 4-2. الاستعارة والمشارك:

غالباً ما تُعالج الاستعارة في البلاغة بوصفها صورة أو كلمة أو مجازاً. إنها صورة تقوم على التشابه (وهو ما يوفق لسانياً استبدالاً على محور الجريدي، محصور قسماً ثلاث عند ياكوبسن (Jakobson, 1963)) تكون الكلمة فيه هي الحامل، وتبعاً للبلاغة الكلاسيكية، توسل فريق مو (Groupe μ) في كتاب (البلاغة العامة، 1970) بمفهوم العدول (écart) لشرح هذا الوجه البلاغي. وهو عدول بالنسبة إلى الدرجة الصّغرى (التي تُعرف بكونها ما يستجيب لتوقع المتقبل) وتم حلّ مشكل المعنى الذي الذي يثيره الحدث الاستعاري من جانب التكوين السمي؛ العدول يعطي تعديلاً في توليفات السمات. وهذا الإجراء (الذي اعتمده علم الدلالة البنوي) يسمح قطعاً بإعادة بناء بعض التمثيلات التوليدية للمتقبل، ولكنه لا يهتم بدواعي اختيار المتكلم عبارة ما تُدرك استعارياً. ينطق الأمر بنمط تحليلي خالص، مجرد فعال في إطار المعجمية، بيد أنه لا يأخذ بعين الاعتبار العمل القولّي الذي تتجزئه الاستعارة.

إنّ علم الدلالة البنوي، وبشكل أعمّ لسانيات اللسان، بمعالجتهما المادة اللسانية بوصفها مادة مستقلة، مقطوعة عن السياق التفطّي والمقامي، إلماً يتكشف لسانها غير قادرة على الاهتمام بالتمثلي الاستعاري؛ فهذا الأخير يمتدّ لي حُلب ملفوظ لا يُعطى فقط بأن يدلّ، ولكن بأن يُخبر عن الواقع. وهذا يفسّر كون التكوين السيمي يتحول عند معظم علماء الدلالة إلى فتح للنظام السوسيري على الجانب الواقع خارج اللغة (l'extralinguistique)؛ إذ يعمد علماء الدلالة هؤلاء إلى مدّ التمثلي البنوي، خصوصاً عبر أخذ المكوّن الموسوعي في عين الاعتبار.

إنَّ علم حركة الأفعال (praxématique)، الذي يُعطى بآليات إنتاج المعاني، يربط الصلة بين الحدث اللساني الاستعاري والحدث الواقع خارج اللغة، ويهتم بأشكالة (problématisation) الصلة المؤسسة بين طريقة مقوكة أحداث العالم الواقعي وبين التمثيلات المكوكة.

يجب أن يُنظر إلى الاستعارات بوصفها مُشابهات (similitudes) تجريبية عامة (والعبارة للايكوف وجفن، 1980/1985<sup>1</sup>)، المشابهة ليست سابقة للمسار الاستعاري، ولكنها مُبتكَرة من قبل الاستعارة؛ إنَّ الدلالات الثابتة بشكل بيذاتي تُخفي المتكلم، وتجاربه، وقدرته على التخيل، وصلته بالعالم، وكل ما تذكره الاستعارة بدقة، لأنها تتخرط في فهم للعالم يصل بين الفعاليات (praxis)<sup>2</sup> المختلفة. فدور الاستعارة، من ثمة، هو التعبير عن إدراك الترابطات بين مختلف مجالات التجربة. وبهذا فإنَّ المسار الاستعاري هو بناء معرفي شديد الاتصال بالحوارية (dialogisme)، وخصوصيته تكمن في كونه مُتضمناً من قبل صراع اسمي يُدركه المشتركون في التفنظ.

والحضور قبلأة للحوارية في الإسماء (nomination) حضور نموذجي في الإسماء المُتدرك بوصفه استعاريًا. ويظهر المسار الاستعاري بذلك صلة حوارية (على شاكلة الخراق dissensus) يُعني بها المتكلم في علاقته مع بتعبيرات المتكلمين الآخرين، هذه الصلة الحوارية ليست سوى تمثيل للصلات الفعلية المُختلفة نفسها؛

<sup>1</sup> Lakoff et Johnson (1980/1985), Les métaphores dans la vie quotidienne, Paris, éds de Minuit, 254pages.

<sup>2</sup> اشتقاقا يحكي البراكسيس (praxis) قبل أو الفعلية. وفي موسوعة لالاند الفلسفية أن بعض الهيغلبيين وفي مقدمتهم ماركس يُتطلون بالفعلية دورا كبيرا، وذلك بقدر ما يكون العمل الجماعي التقني الاقتصادي الاجتماعي هو الأسس والحكم في الفكر النظري، الإيديولوجيا. ويؤول تعارض الفعلية والفكرية (الإيديولوجيا) عند البعض منهم، إلى أن يكون هو التعارض بين العلم والتقنية وبين الفلسفة. انظر لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، مرجع سابق، الملحق، مج2، ص1127.

المتكلم، في كلامه، يصل بين فعالية اجتماعية منغمسة في الثقافة (culturalisé) وبين فعالية شخصية، ذاتية، ويمكن أن ينشأ اعتراك بين العاليتين كلتيهما<sup>1</sup>.

وإذا أردنا أن نقرب المسألة من زاوية لسانية محضة، ألفينا الاستعارات شديدة التواتر والحضور في اللغة المستعملة، وقد يحدث أن نجد الاستعارة في الاستعمال الأصلي. تقع بذلك على الحدود بين الاستعارة (- استعمال مشتق) والمشارك (- استعمال جديد، أو استعمال بلغ استقلالاً كلياً ليكون منفك الارتباط عن مصدره الأصلي). في هذه الحالة الأخيرة، يمكن أن تتطور الاستعارة بشكل مستقل وأن تتحصل على خصائص إضافية. وهذه هي الحال على سبيل المثال مع عبارة طائب لامع، حيث يقع التركيز، فضلاً عن الصفات الخارجية للمُسندة للامع، على أسباب اللامع، أي قدراته الذهنية الفائقة. ويمكن أن يُعتبر اللامت لامع في هذا السياق الإبتدائي معنى كاملاً، مُطوراً انطلاقاً من استعارة. وبالعكس، فإن استعمالاً استعارياً مألوفاً في الماضي، يصبح باطلاً وملغى إذا انتظام ضعيف. وقد يصبح في هذه الحالة شكلاً متكسماً أو شبه متكسماً، يمكن تأويله بمعزل عن الاستعارة.

على مستوى بناء الاستعارات، نميز بين الاستعارات الأول، ذات المستوى المكنسي، المكتسبة سريعاً، والاستعارات المعقدة المركبة انطلاقاً من استعارات أول كثيرة. بذلك يمكننا أن نقوم بتوليف: الأهداف بوصفها اتجاهات والأعمال بوصفها تنقلات كي نتحصل على استعارة السَّمر: بلوغ هدف بوصفه سفرًا.

وهذه بعض الأمثلة الإضافية، شديدة التواتر، للتوافقات الاستعارية:

- استعارات الاتجاه: الأحسن يكون إلى الأعلى أو إلى الأمام، والسُّبَّي يكون إلى الأسفل أو إلى الخلف (تراجعت النتائج، أنا أغرق في الديون).

---

<sup>1</sup> C.Détré, La métaphore, in Termes et concepts pour l'analyse de discours: une approche proxématique (C.Détré, P. Siblot et B. Verine, éditeurs), 2001, Champion, 413pages.

- استعارات في الميدان النفسي: يُنظر إلى المُهم بوصفه ضخماً، ويُنظر إلى الحميمية أو التماثل بوصفها تجلّوَرًا (صديق قريب)، والتعاطف يُنظر إليه بوصفه حرارة (صديق حميم).

- استعارات عقلية: يُنظر إلى تنظيم بوصفه بنية مائية، وإلى الحالات بوصفها لمكن، وإلى التخيّر بوصفه حركة، ويُنظر إلى المعرفة بوصفها رؤية أو سماعًا (السمع جيدًا ما نقول)، إلخ.

#### 2-4-1. الاستعارات تتأسس على عدد كبير من المقولات الإعرابية:

نقف على استعارات حول معظم أقسام الكلام. يمكنها أن تكون نعوتًا: أفكار فضاضة، نظرية صُلابة أو أسماء: أسس النظرية، أو فعلاً: الأسعار ترتفع، المجتمعات تتقدم، أو حروفاً أيضاً: في الإعلامية.

ففي بعض هذه الحالات، تستوقفنا الخاصية المشتركة العالية لبعض النعوت (مثل النعت جيّد) وحروف المعاني. وبعبارة أخرى، هل علينا أن نصنّف على عدد كبير من الاستعارات المكوّنة انطلاقاً من نواة فرعية، أم هل نحن أمام تعدّد يكاد يكون لا نهائياً، ففي بعض الحالات، من المعاني/ الاستعمالات، المرتبطة عند الاقتضاء بعناصر متقاربة، مثل السميات (sèmes)؟

#### 2-4-2. بعض عناصر المنظومة

اهتمّت أصول لسانية كثيرة بالاستعارات، وكذلك الأمر في العلوم المعرفية، وعلوم اللسانيات الحسية والأنثروبولوجيا. ولما تندمج هذه الأبحاث في الأطر الشكلية للسانيات، إلى حدّ اليوم. وتعالج الاستعارات عموماً عبر الانحراف عن قواعد الإلزام النمطيّ (coercion de type): عندما لا يكون لموضوع لسانيّ ما نمط مُنتظر من قبل المكونات التي تحيط به أو تمثّله فرعياً، فإنّ الاستراتيجية

للمُتَوَخَّاة تقوم على محاولة اشتقاق نمط جديد من نمطه. لذلك توصف قواعد تغيير النمط لكل حالة حالة ( مع مُصادقتها على قدر ما من التعميم)، وهو تغيير تحكمه التحديدات المُجرأة على الألفاظ الفرعية للمُقولة<sup>1</sup>.

ويرى بعض الباحثين أن الاستعارة تكفل في نطاق المشترك، ولا سيما الاستعارات التي تصبح عبارات متكلمة بعد تعجيمها. ويمكن أن يكون المشترك، عبر الاستعارة، أسلوبيا، ومن ثمة يكون ظرفيا، وهو ما يعني أننا لا نجد في المعجم مدخلا بوافقه. ويمكن أن ينشطه تماثل أو قطع للمدلولات. ويمكنه أن يكون منمجا في اللسان. غالبا في شكل عبارات متكلمة يمكن معالجتها معجميا. ويمكن للمشارك أن يكون نفعيا بعد نقصا معجميا، وهاهنا يكون لنماجه في اللسان أكبر لأنه يمر في الاستعمال دون أن يتقطن إليه تقريبا<sup>2</sup>.

### 3- الاستعارة والمشارك الدلالي عند بعض المفسرين:

يمكن النظر في بعض الاستعارات كما أوردنا بعض المفسرين، للنظر في الناحية المتعلقة بالتحويل الاستعماري ودوره في توجيه المعنى في سياق قواعد علم الدلالة الكلاسيكي التي تشغل بشكل حتمي، ودون تنظير مونتغمري صريح.

وكي يكون الكلام على الاستعارة والمشارك عند المفسرين كلاما دقيقا، نعرض لأمثال بوضع المقصود. فمن المعروف أن تفسير القرآن لا يضطلع به إلا من شهد له بإجادة علوم العربية، ومن هذا الباب نرى من المفيد النظر في التفسير لمعرفة بعض الظواهر اللغوية الدلالية والبلاغية. يورد ابن كثير في تفسيره الآية: { فَأَبَوْا أَنْ يُصَيِّفُوهَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ }<sup>3</sup> "لن" إسناد الإرادة ههنا

<sup>1</sup> Véronique Moriceau et Patrick Saint-Dizier, Métaphore, article in Sémanticlopedie.

<sup>2</sup> Aude Demange-Paillet, De la polysémie: ambivalence, dialogisme et polysémie discursive, Université Montpellier, 2005, p.40.

<sup>3</sup> سورة الكهف، الآية 77.

إلى الجدار على سبيل الاستعارة، فإن الإرادة في المحتثات بمعنى الميل. والانقضاء هو: السقوط<sup>1</sup>. ونقل الألويسي في تفسيره، وهو المعنى بتحليل الظواهر البلاغية في القرآن تحليلاً مستوعباً<sup>2</sup>، الآية نفسها: " والمراد من إرادة السقوط قرينه من ذلك على سبيل المجاز المرسل بعلاقة تسبب إرادة السقوط لقرينه أو على سبيل الاستعارة بأن يشبه قرين السقوط بالإرادة لما فيهما من الميل، ويجوز أن يعتبر في الكلام استعارة مكثية وتخيلية، وقد كثر في كلامهم إسناد ما يكون من أفعال العقلاء إلى غيرهم ومن ذلك قوله: [ومن الولاة]

يريد الرمح صدر أبي براء \*\*\* ويعدل عن دماء بني عقيل<sup>3</sup>

وتكثر في كلام الألويسي عبارات تدل على احتمال السياق الواحد والآية الواحدة التوجيه نحو الاستعارة أو نحو المجاز المرسل، في غير موضع. وهو ما جعلنا نراجع المسألة القائمة على جعل الاستعارة والمجاز المرسل قائمتين منفصلتين من العلاقات المجازية، لا يمكن أن تجتمعا في تأويل القول الواحد.

وجاء في تفسير الرزقي، ما يأتي: "قرأ في القرية حطاً مائلاً، فإن قيل: كيف يجوز وصف الجدار بالإرادة مع أن الإرادة من صفات الأحياء؟ قلنا: هذا اللفظ ورد على سبيل الاستعارة، وله نظائر في الشعر قال:

<sup>1</sup> ابن كثير، أبو الفدا إسماعيل (ت770هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سلمي بن محمد سلامة، ط2، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1999، ج5، ص184.

<sup>2</sup> لاحظنا أن استعمال لفظ الاستعارة\* في روح المعاني أغزر من استعمالها في كتب سائر المصنفين، وهذه قرينة - إن صحّت - تدل على فضل عناية لدى الألويسي بالناحية البلاغية في التفسير.

<sup>3</sup> الألويسي، شهاب الدين محمود (ت1270هـ / 1854م)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (دت)، ج6، ص16.



يريد الرمح صدر أبي براء \*\*\* ويرغب عن دعاء بني عقيل  
وأنشد القراء :

لن دهرأ يلف شملي بجمل \*\*\* لزمان بهم بالإحسان  
وقال الراعي:

في مهمة طقت به هلماتها \*\*\* فلق الفؤوس إذا أردن نصولا<sup>1</sup>

فالمفسرون يجمعون على اعتبار الفعل (يريد) المستند في آية سورة الكهف  
(77) إلى (الجدار) مستعاراً، ولوكوا المعنى بـ:

- الميل

- قُرب السقوط

وكذلك فعل علماء الأصول، فهذا ابن حزم يقول: "ومنه قوله تعالى: (جدارا  
يريد أن ينقض) فقد علمنا بضرورة العقل أن الجدار لا ضمير له، والإرادة لا  
تكون إلا بضمير الحي - هذه هي الإرادة المعهودة التي لا يقع اسم إرادة في اللغة  
على سواها - فلما وجدنا الله تعالى، وقد أوقع هذه الصفة على الجدار الذي ليس فيه  
ما يوجب هذه التسمية، علمنا يقيناً أن الله عز وجل قد نقل اسم الإرادة في هذا  
المكان إلى ميلان الحائط، فسمى الميل إرادة، وقد قلنا أن الله تعالى يسمي ما شاء  
بما شاء، إلا أن ذلك لا يوجب نقل الحقائق التي رتب تعالى في عالمه عن مراتبها،  
ولا نقل ذلك الاسم في غير المكان الذي نقله فيه الخالق عز وجل، ولو لا الضرورة  
التي ذكرنا ما استجزأنا أن نحكم على اسم بأنه منقول عن مسماء أصلاً<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الرازي، فخر الدين (ت606هـ)، مفتاح الغيب، بنظر الموقع <http://www.altafsir.com>

<sup>2</sup> ابن حزم، الحافظ أبو محمد علي (ت456هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق لجنة من  
العلماء، بيروت، دار الجيل، ط2، 1987، مج1، ج4، ص439.

والملاحظ أن المعالج تستعيد التفسير نفسه، فقد جاء في لسان العرب "وقوله عز وجل" توجد فيها جدلاً يريد أن يتقضى فأقامه" أي أقامه الحَصِرُ وقال يريد الإرادة إنما تكون من الحيوان، والجدال لا يريد إرادة حقيقية، لأنَّ تهَيُّؤَه للسقوط قد ظهر كما تظهر أفعال المرينين، فوصف الجدار بالإرادة إذ كانت الصورتان واحدة، ومثل هذا كثير في اللغة والشعر<sup>١</sup>.

والملاحظ أن نمط التفسير الذي اعتمدته ابن منظور يقوم على استدلال يعتمد السبر والتقسيم، فقد انطلق من مقدمات:

- الإرادة إنما تكون من الحيوان
- نسب القرآن الإرادة للجدار
- القرآن لا ينطق عن الهوى
- الإرادة في الآية ليست بالمعنى الحقيقي للإرادة

ليصل إلى نتائج:

- الإرادة في الآية بمعنى التهَيُّؤ للسقوط
- طاسة إطلاق لفظ الإرادة على حالة تهَيُّؤ الجدار للسقوط في الآية، هي تشابه صورة ذلك مع صورة أفعال المرينين إرادة حقيقية.

والملاحظ أن المقدمة الثالثة (القرآن لا ينطق عن الهوى) مُضمرة ولكنها مستنتجة من السياق التداولي الذي ينتمي إليه صاحب لسان العرب.

فالنص القرآني سمح لا بتوليد استعارة جديدة واشتقاقها من استعمال / معنى غير سابق، ولكنه سمح بمزيد إحكام تنظيم هذا المعنى الذي يوجد له نظائر في

---

<sup>١</sup> ابن منظور، لسان العرب ، مادة (ر/و/د).

الشعر، وتدلّ الشواهد التي استدلّ بها المفسرون والتجويزون (وهي في معظمها متكررة) على جريان هذا المعنى في الاستعمال العربي.

ودون الخوض في أبعاد عقلية تتعلق بتجويز إطلاق لفظ الإرادة على الجمادات، وما يستتبع ذلك من استدعاء لنظرية أفعال العباد، وقصية الجبر والاختيار، فإنّه من الجدير بالذكر إشارة بعض المفسرين إلى لغيف من العلماء يعارضون القول بجواز الاستعارة في القرآن، بل يرفضون وقوع المجاز فيه، مدّعين أن المجاز ضديد الحقيقة، إذن هو كذب ولا يجوز مثل ذلك في القرآن...

غير أن قرائن التأويل الدقيقة والاستجداء بعلوم اللغة وعلوم القرآن والمنطق والأصول، قد حالت دون الوقوع في تعسفات منكرة، يعود كثير منها إلى تحكيم نظرة إيديولوجية لا تفهم النصّ بقدر ما تسعى إلى توظيفه لخدمة الأهداف الفكرية وجعله في صفّها تعصبدا لجانبها واستقواء به على مقالات الخصوم<sup>1</sup>.

ويمكن النظر في الآية ذاتها باعتماد معنى تركيبى خالص، يعتمد مقولة الأفعال المساعدة التي نجدها في اللغة العربية متمثلة في أفعال الشروع والمقاربة، كما نجدها في كثير من اللغات الأخرى. فممكن القول إنّ (يريد أن ينقض) أنّ الإرادة جهة الشروع، فهو فعل مساعد جهي يدلّ على القرب الزماني لوقوع الحدث من الناحية الإيمولوجية. ومن ثمّ نستفيد من الإشارة إلى الإرادة في بعض التفاسير القائلة بأنّ يريد يعني (قرب) الجدار أو (تهيؤ) للسقوط، ولعلّ من أوضح تلك التفسيرات ما ورد في التحرير والتجويز، يقول الشيخ محمد الطاهر بن

---

<sup>1</sup> قد يجد القائلون بالاختيار في أفعال الجدا إلى هذا الفعل المسند إلى الجدار، ليقلوا: إذا كان القرآن يثبت للجدار إرادة، فمن باب أولى أن يكون للإنسان إرادة، ولكن هذا الدليل قد يتطرق إليه الاحتمال، وهو أن يحمل لفظ الإرادة في الآية على معنى حال تهيؤ الجدار للسقوط ومن ثمّ قد يسقط الاستدلال على هذا الوجه.

عاشور ومعنى (يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ) تُشْرِفُ عَلَى الانْقِضَاظِ، أي السقوط، أي يكاد يسقط<sup>1</sup>.

ومن ثم تكون للفعل (يريد) دلالة لفظولوجية معزولة عن مقولات الفاعل النحوي (الجدار)، وبهذا التحليل لا نحتاج إلى جعل الآية قائمة على الاستعارة. ذلك لأن القول بالاستعارة يعني الإقرار بتناقض بين خصائص فاعل (يريد) [-العاقلية، الحيوانية]، كما ينبغي أن تكون في الأصل، وبين الاستعمال في الآية حيث ورد فاعل (يريد) [-العاقلية، -الحيوانية].

أما إذا قلنا إن يريد فعل مساعد، فقد جعلناه أقرب إلى العنصر المبني لا يستلزم بالفاعل بل بالفعل الأساسي وهو هنا في سياق الآية (ينقض)، وهو فعل منسجم مقولنا مع الفاعل (الجدار). وبهذه الطريقة يندفع الاعتراض الذي يقول به نفاة المجاز والاستعارة<sup>2</sup>، وينطرح الحرج الذي جعل المفسرين يبحثون عن نظائر لهذا الاستعمال القرآني في أشعار العرب، وإن كان بعض المفسرين يرى أن لا

---

<sup>1</sup> ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، ج 16، ص 8. وإن كان ابن عاشور يعتمد كذلك تأويل الفعل استعارياً، على غرار معظم المفسرين، فكتلاً؛ فعبّر عن إشراقه على الانقضاظ بإرادة الانقضاظ على طريقة الاستعارة المصروفة المتبعة بتقريب قرب انقضاظه بإرادة من يحل فعل شيء، فهو يوشك أن يفعله حيث أراد، لأن الإرادة طلب النفس حصول شيء وميل للقلب إليه. وفصل تصوير ابن عاشور أنه حافظ على دلالة المقاربة أثناء تحليله الاستعارة.

<sup>2</sup> يعرض الأوسمي تعسف هذا الفريق من الناقين لوقوع المجاز في القرآن فكتلاً: "ونقل بعض أهل أصول الفقه عن أبي بكر محمد بن دلود الأصبهاني أنه يتكرر وقوع المجاز في القرآن فيقول الآية بأن الضمير في يريد للخضر أو لموسى عليهما السلام وجوز أن يكون الفاعل لجدار وأن الله تعالى خلق فيه حياة وإرادة والكل تكلف وتصف تخلص به بلاغة الكلام". روح المعاني، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج 6، ص 16.

حاجة للاستعمال في عرض الشواهد، فجريان هذا المعنى في الاستعمال أمر طاهر<sup>1</sup>.

#### 4- تأويل العلاقة بين المشترك والاستعارة:

ويمكن الاشتراك في هذا الضرب من الاستعارات، الذي نفى عليه في تأويل الآية 77 من سورة الكهف، يقوم على غرض الطرف عن بعض مقومات المسند إليه الذي يتعلّق به الفعل الاستعاري / المشترك. ففعل (يريد) يُسند إلى فاعل يتسم في العادة بالعقلية والحيوانية، فإذا بالاستعمال الاستعاري المخصوص بسنده إلى فاعل يتسم بعدم العقلية وعدم الحيوانية. ومن ثمة، فإنّ الاشتراك يقوم على توسيع الاستعمال عبر إسقاط بعض الشروط الخاصة بالمسند إليه.

وهذا يجعلنا نعتبر أنّ التمييز بين المشترك والاستعارة، القائم على أنّ الدلالة الاشتراكية يجب أن تكون بالتساوي بين المعاني (أي أن تكون المعاني على نسق واحد حقيقية أو مجازية، أي لا تشتمل على نقل من أحد البابين إلى الآخر) على خلاف الدلالة الاستعارية القائمة، بل الناشئة عن نقل مجازي، إنما هو تمييز جوهري، لأنه يحفظ الحد الأدنى من التنظيم الدلالي والتصنيف المقولي، إذ يسهم في رسم الحدود بين الاستعارة والمشارك، بل بين البلاغة والدلالة، وإن ظلت تلك الحدود عرضة دائماً للاختراق من هذا الجانب أو ذاك.

ولعلّ ممّا نستفيدة من تحليل هذا المثال (الآية 77 من سورة الكهف) الوقوف على رقة الحدود وحاشاشتها بين المجاز المرسل والاستعارة. على الرغم من أنّ معظم المفسّرين، الذين عدنا إليهم، قد جنحوا إلى القول باستعارية الفعل، فإنّ منهم من أورد إمكانية تأويل الآية باعتماد المجاز المرسل، وهذا يدلّ على أنّ الحثّة

---

<sup>1</sup> إذ تمثّل بقول من قال: "إنّ من له أذن لاطلاع على كلام العرب لا يحتاج إلى شاهد على هذا المطلوب"، الألويسي، روح المعاني، مرجع مذكور، الصفحة نفسها.

الصارمة التي قد يتوقعها بعضهم في التعامل بين المجاز المرسل والاستعارة، هي بسورها تصبح محلّ نظر ومورد شك، لا سيما وأنّ المثال المدروس لا يُبين عن تعارض بين التلويين المجازي والاستعاريّ، بل قد يؤخذ بكليهما، رغم ترجيح التلويل الاستعاريّ، ترجيحاً كمّيّاً على الأقلّ، استناداً إلى كثرة تعاوُر المفسّرين له.

والملاحظ أيضاً، حصولُ تسجّام بين المعطيات التفسيرية والبلاغية والمُعجمية، في نصوص التراث التي اهتمّت بهذه الآية، فكانّ الإجماع مُعقّد على منهجية واضحة المعالم توضح قانون التلويل وتحدّد مضارب الدلالة، بشكل يجعل الأقوال الضادة والتلويّات البعيدة تتدّ عن هذه الشبكة التحليلية المعتمدة كما ينذّ السهم عن القوس.



## طبيعة المشترك وحدوده<sup>1</sup>

ميشال فروي (Michèle Fruyt)

يسأل المشترك على تعدد المعنى. ولكن ما المعنى؟ إنَّ المعجم (معنى) هو نفسه من المشترك. فهو ناتج من اللغة الجارية وتم إدخاله في اللسانيات، فلم حظه لفصل من حظ كلمات أخرى من قبيل: كلمة، جملة، علامة، وغيرها. وعلى الرغم من هذه الشكوك في معنى المعنى، فإننا سنحاول اختبارها فحصر المشترك، أو ما اعتكنا على تسميته مشتركاً.

### 1- المشترك وضروب المعجمات

مثلاً نميز في اللفاظ بين اللفاظ المعجمية واللفاظ النحوية، فإننا نفرق بين عجميات المعنى المعجمي وعجميات المعنى النحوي، وذلك على الرغم من غموض مثل هذا التفريق.

إن عجميات المعنى المعجمي لها مدلول قابل للتقسيم إلى سمات وهي تخضع للتحليل السمي: وهذا حال معظم الأسماء والصفات وبعض الظروف والأفعال؛ أما مدلول عجميات المعنى النحوي فيُوصف، على العكس من ذلك، باعتباره وظيفة تركيبية أو صرفية تركيبية: واصلات، روابط، مشيرات قبلية أو بعدية، إلخ. ولكن بعضها منها يمتلك أيضاً سمات، ولكن بشكل محدود، نحو حروف الجر وضمائر المتكلم والمخاطب، والتي تمتلك نواة دلالية خاصة، في حين أن تحديد المرجع لا يتم إلا بفضل معرفة شروط التلفظ أو السياق السابق. ثمة إذن عجميات أكثر أو أقل معجمية، أو أكثر أو أقل نحوية، تخضع للإنحاء

---

<sup>1</sup> Michel Fruyt: Nature et limites de la polysémie, chapitre in La polysémie ou empire du sens, ouvrage collectif sous la direction d'Olivier Soutet, Paris, 2005, p-p.23-50



(grammaticalisation). فعندما يتحول فعل جهمي مثل (licet) في اللاتينية (بمعنى "يمكن له كذا") إلى أداة ربط بمعنى (على الرغم من)، في اللاتينية المتأخرة، فإننا نعتبر هذا التطور تغييراً وظيفياً ولا نتحدث عن اشتراك دلالي، إلا في مرحلة ثانية، بالنسبة إلى التتويجات الدلالية، التي تظهر في صلب كل وظيفة من هاتين الوظيفتين.

لا يمكننا الحديث عن المشترك الدلالي بالنسبة إلى كل ضروب العجومات: إن الميدان الطرازي للمشارك يتصل بعجومات المعنى المعجمي، ومفهوم المشترك شديد التبعية لمفهوم "المدخل المعجمي"، وهو مفهوم معجمي ومعجمي، ليس بذي إفادة بالنسبة إلى المتكلم في نشاطاته اللسانية. إن التمييز بين المشترك الضيق أو "المنحسر" (حسب مصطلح روبير مارتان) والمماثلة (homonymie)، تمييز مفيد وإن كان دقيقاً. نقول عن كلمة (computer) الإنجليزية (1. الشخص الذي يحسب، 2. الآلة الحاسبة، 3. الحاسوب) والكلمة الفرنسية (blaireau) (1. حيوان الغرير، 2. فرشاة من وبر الغرير يستعملها الرسامون)، إنها من المشترك لأننا نرى في كل واحدة منهما عجماً وحيداً، وكل مفردة تمثل مدخلاً واحداً في المعجم على الرغم من تعدد الوحدات. المدخل المعجمي يتطابق هنا مع الوحدة المعجمية أو المعجم، ونحسم الأمر لصالح عجم واحد لأن الأمر يتعلق - كما وضّح ذلك مارتان - بتتويع دلالي منحسر، ومختلف القيم يمكن استنتاج بعضها من بعض، في تقاسل يسهل إدراكه. وبعبارة أخرى، نقول إن السيممات (sémèmes) المختلفة في المشترك الضيق، تشترك في نواة سيمية واحدة. ونحفظ بإمكانية التأويل إلى تعدد في العجومات المتماثلة (homonymiques) في الحالات التي لا توفر لنا فيها القيم المرجعية التصريحية برابط واضح بين تلك العجومات، فلا تكون للسيممين نواة سيمية مشتركة، كما هو الحال بالنسبة إلى كلمتي (bank) الإنجليزيتين (1 bank (ضفة النهر) و (2 bank (المؤسسة البنكية).

## 2- معايير مدخل المعجم

لَمَّا كَانَ الْمُشْتَرَكُ مَقْهُومًا مُتَّصِلًا شَدِيدَ الْإِتِّصَالِ بِصَنَاعَةِ الْمَعَاجِمِ، فَقَدْ ظَلَّ خَاضِعًا لِتَأْوِيلِ مُؤَلِّفِي تِلْكَ الْمَعَاجِمِ، حَيْثُ تَقُومُ لِحْزَارَتُهُمْ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ عَلَى مَعَايِيرٍ تَارِيخِيَّةٍ قَلِيلَةٍ الْفَائِدَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ، بِمَا أَنَّ تِلْكَ الْمَعَايِيرَ تَنْتَظِقُ مِنْ مَعْطِيَّاتٍ مِثْلًا لُغَوِيَّةٍ بَعِيدَةٍ عَنِ مَتَابَلٍ مُسْتَعْمَلٍ لِسَانٍ مُعَيَّنٍ.

إِنَّ مَعْجَمًا مِثْلَ (Petit Robert) عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ لَيْسَ مَعْجَمًا تَأْثِيلِيًّا، يَجْعَلُ لِكَلِمَةِ (balle) الْفَرَنْسِيَّةِ ثَلَاثَةَ مَدْخُلٍ. وَالْمَعْيَارُ الْمَعْتَمَدُ لِتَسْوِيقِ هَذَا التَّأْوِيلِ الْعَمَانِّي الْقَاضِي بِجَعْلِهَا فِي ثَلَاثَةِ عَصَمَاتٍ يَبْدُو أَنَّهُ يَتِمَثَّلُ فِي تَارِيخِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ. حَيْثُ يَجِدُ الْمَعْجَمُ لَهَا ثَلَاثَةَ أَصُولٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَسْنٍ مُخْتَلِفَةٍ فَـ (balle 1) بِمَعْنَى كُرَةِ تَعُودُ إِلَى أَسَلٍ إِيْطَالِي (palla). لَمَّا (balle 2) بِمَعْنَى كَيْسٍ مِنْ الْبُضَائِعِ فَتَعُودُ إِلَى الْفَرَنْسِيَّةِ الْكَلَّاسِيكَةِ (balle). فِي حِينٍ لَنْ (balle 3) بِمَعْنَى كَيْسٍ مِنْ حَبُوبِ الْقَمْحِ فَتَعُودُ إِلَى لِسَانِ بِلَادِ الْغَالِ (balu). وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ لِنْتِثَارِ هَذِهِ الْأَصُولِ، وَفَقِ سَنَةِ تَارِيخِ الْأَلْمَنِ، فَلِنْ بَعْضُ عُلَمَاءِ الدَّلَالَةِ الْمَعَاصِرِينَ حَاولُوا إِيجَادَ نَوَاحٍ دَلَالِيَّةٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ الْوَحْدَاتِ الثَّلَاثِ، كَانَ يَكُونُ سِمٌ /الاستدارة/، بِمَا أَنَّ الْأَشْيَاءَ الثَّلَاثَةَ مُسْتَدِيرَةٌ.

أَمَّا نَزْعَةُ تَفْضِيلِ الْمَظْهَرِ التَّارِيخِيِّ فَهِيَ أَوْضَحُ فِي الْمَعَاجِمِ التَّأْثِيلِيَّةِ.

ثُمَّ مَعَايِيرُ أُخْرَى مُسْتَعْمَلَةٌ لِتَحْدِيدِ مَدْخُلِ الْمَعْجَمِ:

1/ الْجِنْسُ النَّحْوِيُّ (مَنْكُرٌ / مَوْثَقٌ): مِثْلُ ذَلِكَ كَلِمَةُ (voile) فِي الْفَرَنْسِيَّةِ: فِي حَالَةِ التَّنْكِيرِ تَدُلُّ عَلَى الْحِجَابِ، وَفِي حَالَةِ التَّنْثِيثِ تُعْنِي الْمِشْرَاعَ. وَلَكِنْ هَذَا الْمَعْيَارُ لَا يَنْطَبِقُ عَلَى الْلِسَانِ الْعَرَبِيِّ، فِي جَمِيعِ الْأَحْيَانِ فَاخْتِلَافُ الْجِنْسِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْكَلِمَةِ (الاسْمِ، تَحْدِيدًا) يَنْقَسِمُ إِلَى صَنْفَيْنِ: صَنْفٌ يَكُونُ الْإِخْتِلَافُ فِي الْجِنْسِ تَمْيِيزِيًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الدَّلَالَةِ وَصَنْفٌ آخَرُ يَكُونُ لِيَخْتِلِفُ الْجِنْسُ فِيهِ غَيْرَ تَمْيِيزِيٍّ مِنْ حَيْثُ الدَّلَالَةُ.

فمن الصنف الأول ما يذكره بعض القدماء في قوله: "ومما يذكر ويؤنث والمعنى فيه مختلف: لليت مذكر فمؤنثه بمعنى الحق، والطباء مؤنثة بمعنى العصب، الأضحى مؤنثة بمعنى النار، المسك مذكر مؤنثه بمعنى الريح، والريح مؤنثة فمذكرها بمعنى النشر، الحانوت مؤنثة فمذكرها بمعنى البيت، السماء مؤنثة فمذكرها بمعنى السقف، الشام مذكر فمؤنثه بمعنى البلدة، الطوي مذكر فمؤنثه بمعنى البئر، المال مذكر بمعنى الإبل والمثنية، العين مؤنثة فمذكرها أعيان الرجل، النفس مؤنثة فمذكرها نفس الرجال"<sup>1</sup>. فهذه القائمة من الأمثلة تبين لنا أن اختلاف الجنس يرافقه اختلاف في المعنى.

وأما الصنف الثاني فيُتصّف بكون انطباق التذكير والتأنيث على الكلمة الواحدة غير تمييزي، من حيث الدلالة. إذ يكثر في المعجم العربي أن تكون الكلمة ذاتها مذكرا ومؤنثا في الوقت نفسه: نحو الطريق والسبيل والبئر، ... مع إشارة المعاجم - في أحيان كثيرة - إلى غلبة استعمال على آخر: فيقال: هذه الكلمة مؤنثة وقد تُذكر، أو هي مذكّرة وقد تؤنث.

وبذلك نستنتج أن المعجم العربي يتوفر على مستويين من العلاقة بين مقولة الجنس والمحتوى الدلالي بالنسبة إلى المعجمات التي تنطبق عليها مقولة التذكير والتأنيث في آن.

ولكن كيف نفهم وجود هذين الضربين من العلاقة بين مقولة الجنس والمحتوى الدلالي للمعجمات؟ لم يوجد محافظة على المعنى نفسه في بعض الحالات ويوجد اختلاف في المعنى في بعض الحالات الأخرى؟

قد يكون من اليسر التوقف عن الإجابة بالحديث عن عدم وضوح جنس الاسم وإرجاع الأمر، أساسا، إلى اختلاف اللهجات واختلاف الروايات والسماع عن القبائل... وهذه الإجابة قد تكون كافية ولكنها ليست مقنعة تماما، وإن كانت مكرّسة

<sup>1</sup> سعيد بن إبراهيم بن التسفري الكتب (ت361م)، المذكر والمؤنث

نراثيًا<sup>1</sup>؛ إذ قد يُطرح السؤال التالي: لم انتظمت بعض العجملات بعينها ضمن حالة اختلاف الجنس واتحاد المعنى، في حين وُضعت بعض العجملات الأخرى في خانة اختلاف الجنس واختلاف المعنى، في الوقت نفسه؟

هل توجد آلية معينة رُشحت زُمَرتي العجملات لتكون كل واحدة منهما على الشاكلة التي هي عليها؟

وإذا كان الأصل هو المنكر وما زيدت فيه التاء أو الألف فلثانيته، في العموم، فإن حالات معينة يكون اللفظ منكرًا لكنه يدل على مؤنث، وتكون له صيغة أخرى للتذكير. يقول ابن التستري الكتّاب<sup>2</sup> ومن الأسماء ما يؤدي لفظ الذكر عن الأنثى: وهو العقرب والضبع والعنكبوت هذه الأسماء الأغلب عليها أنها لمؤنث، فإذا عبرت عن المنكر قلت عنكب وعقربان وضبعان<sup>3</sup>.

وتجدر الإشارة إلى وجود استنباعات لثنويولوجية وثقافية لهذا التصرف في مقولة الجنس، لا نتوقف عندها لخروجها عن صلب اهتمامنا<sup>4</sup>.

2/ أقسام الكلام: حيث تكون صيغة للفعل وصيغة اسم الحدث (المصدر) صيغة موحدة في بعض اللغات، على نحو ما نجده في الإنجليزية: فـ (run) للفعل (جرى) يجب أن يكون له مدخل مختلف عن (run) الاسم (جرى).

---

<sup>1</sup> انظر قول ابن التستري: "إنه ليس يجب الاشتغال بطلب علامة تميز المؤنث من المنكر؛ إذ كانا غير منقاسين، وإنما يعمل فيهما على الرواية، ويرجع فيما يجريان عليه إلى الحكاية".

<sup>2</sup> ابن التستري الكتّاب، المنكر والمؤنث

<sup>3</sup> يشير فحمب إلى ما ذكره رومان ياكوبسون فحوى مقولة الجنس اللغوي (التذكير / الثأنيث)، التي عدت غالباً مقولة صورية صرف، تلعب دوراً كبيراً في المواقف المثنولوجية لشيرة لغوية ما. انظر المظاهر الثنوية للترجمة، ترجمة عبد المجيد الحففة، مجلة فكر ونقد، المعداد 10.

R.Jakobson, Essais de linguistique générale, chapitre 4, p-p. 78-86, Paris, Editions de Minuit, 1963.

([http://www.aljabriabed.net/fikrwanakd/n10\\_06jnhfa.ht](http://www.aljabriabed.net/fikrwanakd/n10_06jnhfa.ht))

3/ النمط الإعرابي (type flexionnel) ضمن القسم الواحد من أقسام الكلام، في الألسن التي لها حركات إعرابية معقدة ومتنوعة.

4/ بعض هياكل رسم العجמות، من تلك في الفرنسية: أن الاختلاف في رسم هذه الكلمات (cor, cors, corps)، (sceau, seau, saut, sot) إنما هي رغبة من المستعملين في إضفاء لاختلاف على هذه الدوال المتشابهة صوتيًا التي تكمن خلفها وحدات مرجعية كثيرة، وتوضع لها عجومات كثيرة.

ومن الملائم للمعاجم في النهاية أن تراعي - عند وضع المداخل - الوضوحات المعجمية وأن تميز بين مقطع يعمل عجمًا بشكل كامل، وبين مقطع يبدو في الظاهر أنه متطابق معه، ولكنه يعمل بوصفه مكونًا للعجم فحسب، ضمن كلمة مركبة. هكذا إذا اهتمنا بالمعيار المعجمي الوظيفي، فإنه - في هذه الحالة - يجب أن يكون ثمة مدخل لـ (signe) ومدخل آخر لـ (faire signe)؛ إذ إنه من غير الملائم جعل (faire signe) ضمن مدخل (signe).

### 3- المشتركة وأحادية المعنى

غالبًا ما يكون اختراع كلمة مركبة ناجمًا عن رغبة في الحصول على اسم أحادي الدلالة، بفضل تجميع المعجمين، القائمين على الاشتراك كل على حدة. فالكلمة الفرنسية المركبة (la carte orange) الأحادية الدلالة (والتي تدل على الاشتراك في ركوب وسائل النقل العمومي في باريس وضواحيها)، ف يحين أن (carte) و (orange)، كلمتان شديداً الاشتراك، كل على حدة.

الوحدة الأسلمية بالنسبة إلى المتكلم أثناء نشاطه اللغوي منشأً وبنًا للأقوال تتمثل في الوحدة المرجعية، في معظم الأحيان، لأن القول يهدف، في الغالب الأعم إلى إنتاج رسالة واضحة. إذ ينزع مستعملو اللسان، في بعض للوضوحات، إلى

تجنب المشترك الدلالي عندما يلورون قائمة مصطلحات ضرورية لبناء علم من العلوم.

#### 4- توسيع باب الاشتراك أو تقليصه

يختلف الاشتراك باختلاف الزمن، ويقع في نطاق التطور الدلالي. إن توسيع اشتراك عجم موجود من قبل، وسيلة جيدة للاختراع المعجمي. وتوجد حالة في منتهى الأهمية، ولكن يبدو أنها تهتم اللغات اللاتينية بالأساس تتمثل في اختفاء التطور الدلالي وراء ظاهرة الإكمال (supplétisme). كيف يمكن لعجميين مختلفين كلاهما قائم على الاشتراك، عموماً، ولكلّهما يتوفران على نواة سيمية مشتركة، أن يتباعدوا تباعداً يجعل أحدهما يقرض الآخر بعض صيغته؟

#### 5- حدود المشترك

لتفريق حدود المشترك، نودّ الوقوف على هذه النجوم. بعض الأفعال ذات استعمالات إنشائية عندما تُصرف مع ضمير المتكلم، نحو قولك:

- أحسن هذه السفينة.

- أقسم إنّ ....

فهل علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الأعمال اللغوية في المشترك لهذين الفعّالين (أحسن وأقسم)؟ وأسماء الأفعال، كذلك، وهي عجميات لا نمطية تقع على هامش المعجم، مثل: آه وأف، حيث يمكن التلّحظ بهما بتعديلات مختلفة، تُعدّ سمات مفردة إذ تُعطى للرسمية دلالة مختلفة والعجم وهو اسم الفعل معنى مختلفاً، يُحيل على مشاعر متنوعة: الإعجاب، الدهشة، الحزن، الألم، الاستكثار، إلخ.

هل يمكن أن تُعدّ أسماء الأفعال هذه قائمة على الاشتراك الدلالي؟

## 6- المشترك والمعنى الموازي

سبق لفروني أن اقترحت في ملتقى سابق<sup>1</sup> (باريس IV، 1999، Michèle Fruyt) أن يتم أخذ وجود "معنى موازي" إلى جانب "المعنى الوظيفي" للعجومات بعين الاعتبار. والمعنى الموازي هو تأويل المتكلم للعجم والطريقة التي يقسمه بها إلى وحدات تكوينية دالة. ولقد بيّنت فروني أن ما نسميه "تمسخا مورفولوجيًا" (calque morphologique) هو في الغالب افتراض للمعنى الموازي، على نحو ما نجده في تسميات نباتات أنث الفلر (myosotis) بالإنجليزية (forget-me-not) وبالألمانية (vergiss-mein-nicht) المنسوخة عن الفرنسية القديمة (ne m'oubliez mie).

إذا كان المعنى الموازي يضطلع بدور في الاختراع المعجمي، فإنه يبدو أنه لم يتم وضعه في الحساب في المشترك، عموماً، بما أن هذا الأخير يتعلق عادة بالمعنى الوظيفي للعجومات.

ولكن توجد حالات يكون للمعنى الموازي للعجم الذي ينجم عن تأويل المتكلم (أو إعادة تأويله) تأثير في المعنى الوظيفي للعجم نفسه، إذ عندما يضاف المعنى الموازي إلى المعنى الوظيفي يوسّع دائرة الاشتراك الدلالي بالنسبة إلى ذلك العجم.

## 7- المشترك موضع تساؤل: عمليات كثيرة للاختراع المعجمي

في صلب ما نعتبره عموماً عجماً ولحداً قائماً على الاشتراك، علينا أن نقف أحياناً، في الواقع على عجمات كثيرة. وهذه هي حالة حصول عمليات كثيرة للاختراع المعجمي تقع للدال الواحد. فالدال الواحد يمكن أن يُعاد وضعه بشكل

<sup>1</sup> Michèle Fruyt, "Les deux types de motivation dans certaines langues indoeuropéennes (français, latin, ...)", lexique et cognition, éd. M. Fruyt et P. Valentin (colloque Paris IV, Ecole doctorale des Sciences du langage, 29 septembre- 1<sup>er</sup> octobre 1994), Paris, PUPS, coll. Colloquia Palatina, 1999, P. 51-70.

مثال في حقب متعددة، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بكلمة ممكنة، أي قابلة للاشتقاق في اللسان العربي (وسافر الألسن الاشتقاقية) أو قابلة للإصاق، في الألسن الإصاقية، فيتم استغلال مانتها الاشتقاقية في إنتاج معانٍ مختلفة تستعمل خلال قرون متباعدة.

فعجم مسيارة تستعمل في القرآن الكريم منذ ما يزيد عن أربعة عشر قرناً بمعنى "المسافرون من أهل الأمصار"<sup>1</sup> وبمعنى "الفاقة" و"لقوم يسرون"<sup>2</sup> أما استعمالنا المحدث له فهي "عربة آلية سريعة السير تدير بالبنزين ونحوه وتستخدم في الركوب أو النقل"<sup>3</sup>.

## 8- المشترك والقيم المرجعية

لنا أن نظنّ أحياناً أن لشرك عجم هو نتاج تغيّر في المفهمة مرتبط بتطور العلوم. فقد كتب بيير ليرا (Pierre Lérat)<sup>4</sup> عن كلمة baleine [حوت] الفرنسية "إن معناها تغيّر منذ أن توقّف العلماء عن اعتبارها سمكة، بل جعلوها من الثدييات". كيف نفهم كلمة معنى في هذا السياق؟ هل تعني هذه الجملة أن كلمة baleine أصبحت قائمة على الاشتراك الدلالي<sup>5</sup> الحيوان الذي تكلّ عليه هذه الكلمة لم يتغيّر؛ فالقيمة المرجعية إذن هي هي. إن ما تغيّر هو تصنيف الكائن الطبيعي، في صلب علم الحيوان؛ في الصلات الرابطة بين اللغة والفكر، ما تغيّر هو الفكر بوسائل لسانية قارة. هل يمكننا القول إن القيمة المرجعية قارة، ولكن المعنى بوصفه وحدة من المدلول تغيّر، من حيث أن اللساني المعاصر لا يقوم بالتحليل السيمي نفسه،

<sup>1</sup> الطبري، جامع البيان في تفسير أي القرآن، ج11، ص73.

<sup>2</sup> ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ج4، ص389.

<sup>3</sup> إبراهيم مصطفى وغيره، المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، ج1، ص467.

<sup>4</sup> Pierre Lérat, Sémantique descriptive, Paris, Hachette, 1983.



الذي كان سيقوم به اللساني السابق، فيما لو كان التحليل العيمى موجودا آنذاك، قبل التصنيف العصري.

عندما كتب بيير ليرا عن الكلمة الفرنسية *atome* [آترة]: لقد تغيّر معناها منذ بدايات الفيزياء النووية، فلنّ الوضعية اللغوية تبدو أوضح بما أنه من المؤكد، في هذه الحالة أنّ الكيان المقصود بهذه التسمية قد تغيّر بفعل التقدم العلمي. إنّ كلمة *atome* تعني الشيء المعين (*designatum*) نفسه، عندما تستعمل في نصّ يصف فلسفة لوكراس (Lucretius) الأبيقورية القديمة ونصّ آخر في الفيزياء المعاصرة.

ونعلم على صعيد آخر أنّ أسماء الأعلام تكوّن نحو التوفّر على قيمة مرجعية أحادية، ولكنها لا تصل إلى ذلك دائما، بما أنّ قرطاج هو اسم مدن كثيرة والاسم زيد يُطلق على عدد غير محدّد من الأفراد، حتى وإن كان له مرجعية موحدة في بعض سياقات القول. ولكن هل يمكن القول إنّ الاسم زيد قائم على الاشتراك الدلالي؟ إنه من المفقّر تحليل زيد حسب مبادئ التحليل العيمى: إنه لا مدلول له، إنه يأخذ قيمًا مرجعية متغيرة حسب ظروف القول، وثابتة حسب الاصطلاح والمواضعة.

ونسمح لبعض الحالات بتسلط الضوء على إمكان التفرّق وإيجاد مسافة بين مدلول المعجم وقيّمته المرجعية: نلاحظ وجود مدلول في غياب قيمة مرجعية دقيقة. من ذلك أنّ الاختلاف حاصل في تحديد كثير من مواقع الأماكن القديمة التي حُفظت لنا أسماءها القديمة في النصوص القديمة، فهل ترشيش تطابق تونس؟

هنا يقع الإشكال في المطابقة بين وصف النصوص التاريخية للقديمة وبين الواقع الحالي. وبهذا المعنى هل نعتبر بعض أسماء الأماكن القديمة التي لا نعرف موقعها بدقة، بل نتردّد في الحسم بذلك بين عدد من المواقع، هل نعتبرها أسماء قائمة على الاشتراك الدلالي؟ يبدو أنّه من المحبّد أن نقول إنّ التعيين الملموس والمرجع الدقيق غير محدّد.

وهذا الضرب من الظواهر يذكرنا في الواقع بقضية مهمة تتمثل في أن معنى الوحدة للمعجمية أو اشتراكها يتبع المعنى اللساني الذي توجد فيه تلك الوحدة، حيث أخذها فيه بعين الاعتبار. فعجم Alesia في الفرنسية المعاصرة ليس هو نفسه عجم Alesia في نص قيصر باللغة اللاتينية، ولا هو الكلمة باللغة الغالية<sup>1</sup> التي تُكتب باللاتينية، وهو عجم إذ يدل على "الطو"، فيجب أن يكون اسم مكان معللاً في اللغة الغالية.

#### 9- مشترك الأقوال

لم نهتم إلى حد الآن سوى بمشترك الوحدات المعجمية، في حين أنه يوجد أقوال قائمة على الاشتراك الدلالي. فجملة من قبيل "لي ولادة كهذه" استشهد بها بيير ليرا (ص 65) نلاحظ أن تحديد الحدث المقصود لا يمكن أن يتم سوى في وضعية أو سياق، يستوجب معرفة دقيقة بظروف القول. وفي الواقع، لا يكاد يوجد، في هذه الجملة، أيّ عجم لمعنى معجمي. هل يمكنك القول إذن إن هذا القول قائم على الاشتراك الدلالي؟ يبدو من المحبذ أن نقول هنا أيضاً إنه توجد قيمة مرجعية غير محددة.

وبالمثل ليس من الملائم أن نعالج خصوص بعض الأقوال المنفية التي قُيِّمت من قبل مجمل الأقوال المثبتة الملائمة: فالقول المنفي: زيد غير سعيد

يمكن أن يوافق القولان المثبتان:

زيد سعيد

أو زيد لا هو بالسعيد ولا هو بالتعيس

---

<sup>1</sup> اللغة الغالية (gaulois) هي إحدى اللغات السلتية (celtique) ضمن عائلة اللغات الهند أوروبية.

فيكون ذلك القول المنفي مشتركاً، على النحو الذي بيّنه روبير مارتان  
(Robert Martin, 1996, p.15)

التلطف (litote) بدوره أسلوب غامض وقائم على الاشتراك الدلالي، حتى  
وإن أسهمت الظواهر فوق المقطعية والتنظيم عموماً في كشف المعنى الذي يريد  
المتكلم إيلاجه بواسطة القول: فالمقطع:

ليس رديئاً

يمكن أن يدل بحسب الطريقة التي يتلفظ بها على "أنه جيد"، أو يمكن أن يدل  
على العكس من ذلك على "أنه متواضع"، ولكنني لم أؤد أن القول له ذلك بصريح  
العبارة\*.

ونطرح نظرية "الحجاج في اللغة" لأوزفالد ديكر و مشكلاً مخصوصاً من  
زاوية نظر المشترك بما أن هذا اللساني يضع المصورين الفرنسيين (un peu)  
و (peu) على طرفي نقيض، من حيث القيمة الحجاجية:  
فالجمل الفرنسية:

Il a un peu progressé.

(لقد تقدّم بعض التقدّم)

تدعو نحو (لقد تقدّم *il a progressé*) و ((un peu) يُعتبر مُعدّلاً يدل على عدم  
الحصول ويقلب الوضع ويعادل النفي على المستوى الحجاجي). هل تعدّ هذه  
الظواهر الملاحظة من المشترك؟

نظرية أوزفالد ديكر و تطبق كذلك على عجمات المعنى المعجمي في إطار  
العلاقات بين الحجاج والمعجم: فكلّمة *enfant* [طفل] في الفرنسية، يمكن أن تُفهم،  
حسب هذا اللساني، بوصفها عدم تحقّق لـ *homme* [رجل] في القول:

Tu t'es comme un enfant.

(لقد تصرّفتَ وكأنّك طفلٌ)

(استعمال كلمة "enfant"<sup>1</sup> يوادّ قلباً للمعنى، ومثل القول:

Tu ne t'es pas conduit comme un homme.

(لم تتصرّف كرجلٍ)

ولكن في سياقات أخرى، من تلك عند التقابل بين (enfant vs bébé) [طفل

مقابل رضيع]، نحو هوالك:

Ce n'est plus un bébé c'est un enfant.

(لم يعد رضيعاً إنه طفل)

لا يكون لـ enfant الأثر نفسه كما هو الحال في المثال الأول.

---

<sup>1</sup> هذا مثال صريحه ديكرود عند مناقشته ميشال دوفرين (Michèle Dufresne).



## معاني الرؤية

### دراسة معجمية دلالية لفعل (رأى) في اللغة العربية

1- حذ الرؤية:

أ - لغة:

إن الناظر في المعاجم اللغوية يقف في مدخل (رأى) على عدة معانٍ، منها  
معنيان كبيران هما الرؤية الحسية والرؤية القلبية، نضيف إليهما الرؤية المجازية:

- الرؤية الحسية:

\* رأى بمعنى نظر:

ورد في "لسان العرب" ما يلي: "الرؤية بالعَيْن تتعدى إلى مفعول واحد  
وبمعنى العلم تتعدى إلى مفعولين، يقال: رأى زيداً عالماً ورأى ركباً ورؤية ورأه  
مثل راعة وقال: ابن سيده الرؤية النظرُ بالعَيْن والقلب"<sup>1</sup>.

وتشتق من (رأى) صيغ تدل على حسن المنظر، من قبيل ويقال امرأة لها  
رؤاه إذا كانت حسنة المرأة والمرأى كقولك المنظرة والمنظر. [و] عن الجوهري  
للرؤاه بالفتح على مقربة، المنظر الحسن، يقال: امرأة حسنة المرأة والمرأى، وفلان  
حسن في رؤاه العين، أي في النظر. وفي المعتل: تُخبر عن مجهوله مرأته، أي  
ظاهره يدل على باطنه. وفي حديث الرؤيا: فإذا رجل كربة المرأة أي قبيح المنظر.

<sup>1</sup> ابن منظور، لسان العرب، مادة (ر، ي)، ج 14، ص 291.

\* ملاحظة: سنعتمد هذا المعجم فقط نموذجاً.

يقال: رجل حسن المَرَأى والمرأة حسن في مَرَأة العين، وهي مَفْعَلَةٌ من الرؤية.  
والترئية حسنُ البهاء وحسنُ المنظر، اسم لا مصدر. قال ابن مقبل:

لَمَّا الرِّوَاءُ قَفِينَا حَدَّ تَرْبِيَةٍ \*\*\* مِثْلَ الْجِبَالِ الَّتِي بِالْجَزْعِ مِنْ إِضْمٍ

وقوله عز وجل: " هم أحسن ألقاباً ورثياً " (سورة مريم، الآية 74) قرئت  
(رثياً) بوزن (برغياً) وقرئت (رثياً). قال الفراء: الرثي المنظر.

\* رأى بمعنى ظهر:

وقال الأخفش: الرئي ما ظهر عليه مما رأيت. وقال الفراء: أهل المدينة  
يقرؤونها ريثاً بغير همز، قال: وهو وجه جيد من رأيت لأنه مع آيات لمن  
مهموزات الأواخر<sup>1</sup>.

ووزن تفاعل يفيد مع مادة (رأى) تكلف الرؤية: قال شمر قوله تراعتنا  
الهلل أي تكلفنا النظر إليه هل نراه أم لا<sup>2</sup>.

وكل مزيد من (رأى) يدل على معنى تتضمنه دلالة الوزن، من ذلك أن  
"استرأى الشيء: استدعى رؤيته، وأرئته إياه إراءة وإراءة المصدر. عن سيبويه  
قال: الهاء للتعويض وتركها على أن لا تعوض وهم مما يعوضون بعد الحذف ولا  
يعوضون وراعت الرجل مראה ورياة أرئته أي على خلاف ما لنا عليه. وفي  
التنزيل: "تظراً ورياة الناس" (سورة الأنفال، الآية 47) وفيه الذين هم يراون يعني  
المذايقين أي إذا صلى المؤمنون صلوا معهم يراونهم أنهم على ما هم عليه، وفلان  
مراه وقوم يراون والإسم الرياة يقال فعل ذلك رياة وسمنة ونقول من الرياة  
يسترأى فلان كما تقول يستحق ويستعمل عن أبي عمرو ويقال: راءى فلان الناس

<sup>1</sup> نفسه.

<sup>2</sup> نفسه.

يُرايهم مُرآةً ورياحهم مُرآةً على القلب بمعنى وراعيته مُرآةً ورياءً قابليته فرآيته  
وكذلك تَراعيته قال أبو ذؤيب:

لبي الله إلا أن يقينك بَعَثما \*\*\* تَراعيتموني من قريبٍ ومَوْبِقٍ

يقول: أهدأ الله منك علانية ولم يقدِّحْ عجلة<sup>1</sup>.

ووزن (تَمَقَّل) أيضاً من الأوزان التي تُستعمل مع مائة (ر، هـ، ي)، فقد جاء  
في الحديث: " لا يَمَرَّأى أَحْكَمُ في الماء لا يَنْظُرُ وَجْهَهُ فِيهِ. وَزَنَهُ يَتَمَقَّلُ من  
الرؤية، كما حكاه سيبويه من قول العرب: تَمَكَّنَ من المَسْكَنَةِ<sup>2</sup>.

ولو وزن (تفاعِل) دلالات خاصة، إذ يقال: " تَرَأَى الْفُخْلُ: ظَهَرَتِ الْوُجُوهُ  
بُسْرِيهِ، عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ، وَكُلُّهُ من رُؤْيَةِ الْعَيْنِ<sup>3</sup>. إضافة إلى معنى المشاركة حيث  
[...] يقال تَرَأَى الْقَوْمُ إِذَا رَأَى بَعْضُهُمْ بَعْضاً وَتَرَأَى لِي الشَّيْءُ أَيِ ظَهَرَ حَتَّى  
رَأَيْتَهُ وَإِسْنَادُ التَّرَائِي إِلَى النَّارَيْنِ مجازٌ من قولهم ذلري تَنْظُرُ إِلَى دَارِ فُلَانٍ أَيِ  
تُقَابِلُهَا يَقُولُ نَارَاهُمَا مُخْتَلِفَتَانِ هَذِهِ تَدْعُو إِلَى اللَّهِ وَهَذِهِ تَدْعُو إِلَى الشَّيْطَانِ فَكَيْفَ  
تَتَّفَقَانِ<sup>4</sup>؟

ومن الاستعمالات المسكوكة في كلام العرب قولهم: "نورُ القومِ مِنَّا رِئَاءٌ":  
أي مُنْتَهَى الْبَصَرِ حَيْثُ نَرَاهُمْ، وَهُمْ مِنِّي مَرَأَى [...] ومعناه هو مِنِّي بِحَيْثُ لَرَأَاهُ  
وَأَسْمَعُهُ. وفي تقدير العدد، يقال: "هُم رِئَاءُ أَيِ أَلْفَ زُهَاءُ أَلْفَ هَيْمًا تَرَى الْعَيْنُ".

<sup>1</sup> نفسه.

<sup>2</sup> نفسه.

<sup>3</sup> نفسه.

<sup>4</sup> نفسه.



## • أرأت بمعنى جعلت:

ومن معاني الرؤية ظهور الحمل على الأنثى، فيقال: أرأت للناقة والشاة من المعز والحصان، بتقدير أرعت، وهي مَرْء ومَرْكبة: رؤي في ضرعها الحمل، واستئين وعظم ضرعها، وكذلك المرأة وجميع الحوامل إلا في الخافر والسبع. وأرأت العنز وزم حيلوها عن ابن الأعرابي وتبين ذلك فيها<sup>1</sup> ونقل ابن منظور عن "التهذيب": أرأت العنز خاصة ولا يقال للنعجة أرأت ولكن يقال أفلت لأن حياءها لا يظهر. وأرأى الرجل إذا استود ضرع شاته<sup>2</sup>.

هكذا مستخلص من استعراض معاني الرؤية الحصية، أنها تعيد: النظر، الظهور، الحمل (للأنثى)، وهذه المعاني يمكن إجمالها في كونها تتعلق بإدراك عن طريق حاسة البصر الواقعة ما، ويمكن تمثيل هذه المعاني وفق الترتيب التالي:

رأى: - نظر: رأى زيد عمرا.

- تبادل النظر: تراءى القوم.

- تكلف النظر: تراءينا الهلال.

- قابل: راءيت فلانا.

تراءيتموء.

- نظر إلى وجهه: تراءى فلان في الماء.

- ظهر: تراءى النخل. (ظهرت ألوان بسره)

أرأت الناقة. (رؤي في ضرعها الحمل واستئين وعظم ضرعها)

<sup>1</sup> نفسه.

<sup>2</sup> نفسه.

فكأن النواة المعنوية الواحدة لفعل الرؤية، لم تمنع الصيغ الفعلية والاستعمالات الاشتقاقية المختلفة من تنويع الدلالات، حتى تراوحت بين إدراك عام عبر البصر وبين إدراك مخصوص لحال معينة، والملاحظ أن اختلاف المرئيات (أي معاديل الرؤية - من تقع الرؤية عليهم؛ من حيث الجنس والعدد) يسهم في تغيير المعنى إسهاماً أساسياً؛ فإذا كان مفعول الرؤية هو ذات الرائي، كان المقصود مشاهدة صورة الرائي على سطح يعكس الصورة (تראي)، أما إذا كان مفعول الرؤية أشخاصاً آخرين، فإن دلالة الرؤية تصبح النظر المتبادل (تراوي)، وأما إذا كان مفعول الرؤية لشيء فإن دلالة الفعل تتجه لإبراز ظهور علامات الحمل عليها (أرأت)...

مع العلم أن هذه الأفعال (تراوي - تراي - أراي)، لازمة، غير أن الفاعل نحويًا مفعول به دلاليًا.

#### - الرؤية القلبية:

يستلحق أمر الرؤية القلبية بحصول علم أو إدراك تجاه المرئي، وقد جاء في لسان العرب: "رأيت زيدا حليماً عليمته وهو على المنك برؤية العين"<sup>1</sup>. ويستعرض ابن منظور عدداً من التأويلات التي تتصل بفعل الرؤية كما ورد في بعض آيات الذكر الحكيم، يقول: "وقوله عز وجل" "لَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ لَوْ تَوَّابُوا نَصِيباً مِنَ الْكِتَابِ" (من الآية 23 من سورة آل عمران / أو من الآية 44 من سورة النساء أو الآية 51 من سورة النساء أيضاً). قيل: معناه لَمْ نَعْلَمْ أي لَمْ يَنْتَه عِلْمُكَ إِلَى هَؤُلَاءِ وَمَعْنَاهُ اعْرِفَهُمْ بِعِلْمِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَعْطَاهُمُ اللَّهُ عِلْمَ نَبِيِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنَّهُ مَكْتُوبٌ عَنْهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ بِأَمْرِهِمْ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ. وقال بعضهم: (لَمْ تَرَ) لَمْ تُخْبِرْ، وتَأْوِيلُهُ سُؤَالٌ فِيهِ إِعْلَامٌ وَتَأْوِيلُهُ أَعْلَنَ قِصَّتَهُمْ. وقد

<sup>1</sup> نفسه.

تكرر في الحديث: **لَمْ تَرَ إِلَى فلان وَلَمْ تَرَ إِلَى كذا**، وهي كلمة تقولها العرب عند التعجب من الشيء وعند تنبيه المخاطب، كقوله تعالى: **لَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ** (البقرة، 243) **لَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نصيباً من الكتاب** (آل عمران، 23) **أَي لَمْ تَعَجِبْ لِفَعْلِهِمْ**، **وَلَمْ يَنْتَه شَأْنُهُمْ إِلَيْكَ**<sup>1</sup>.

ونجد من دلالات (رأى) القلبية، في لسان العرب، معنى: فكر، يقول ابن منظور: "وقوله في حديث عمر رضي الله عنه - **وَذَكَرَ الْمُتَعَةِ - لَرَأَى لَمَرُؤُا بَعْدَ ذَلِكَ مَا شَاءَ أَنْ يَرِيَّتِي**، أي فكر وتكلى [...] وهو لفتل من رؤية القلب لو من الرأي"<sup>2</sup>.

ويمكن حصر المعاني التي تنفرع عن الرؤية القلبية في ما يلي:

رأى - عَظِمَ / عَرَفَ

أَخْبَرَ

ضَجِبَ

فَكَرَ / تَكَلَّى

وجميع هذه الأفعال متعدية سواء بنفسها أو بحرف جرّ (إلى).

- الرؤية المجازية:

جرت العادة أن يتمّ الاقتصار في دراسة معاني (رأى)، على صنفين: الحسية والقلبية غير أن متابعة النظر في معاني هذا الفعل أوقفنا على ضرورة عدم التسليم بالوقوف عند هذين الصنفين فحسب، إذ نحس بوجود معانٍ أخرى، ليست حسية ولا قلبية ولكنها ولدت في استعمالات (رأى) على وجه المجاز.

<sup>1</sup> نفسه.

<sup>2</sup> نفسه.

ثمة معانٍ سياقية يحسر تجريدتها تخليصها من مقام القول، في هذه الشواهد القرآنية، فضلاً عن تعدد التلويل للمثال الواحد، مما يجعل الدلالات غزيرة متكاثرة بطراً إلى تعدد القراءات وتنوع التلويحات؛ إذ يورد ابن منظور معاني ليست من قبيل الدلالة الحسية ولا الدلالة العقلية، بل هي دلالة مجازية. يقول: "وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أنا بريء من كل مسلم مع مشرك قيل لم يا رسول الله؟ قال لا تراءى ناراهما. قال ابن الأثير: أي يلزم المسلم ويجب عليه أن يسأع من ناله عن منزل المشرك ولا ينزل بالموضع الذي إذا أوقنت فيه ناره تلوح وتظهر لنار المشرك إذا لو قدها في منزله ولكنه ينزل مع المسلمين في دارهم وإنما كره مجاورة المشركين لأنهم لا عهد لهم ولا أمان وحث المسلمين على الهجرة. وقال أبو عبيد: معنى الحديث أن المسلم لا يحل له أن يسكن بلاد المشركين فيكون معهم بقدر ما يرى كل واحد منهم نار صاحبه. والأصل في تراءى تراءى فحذف إحدى التامين تخفيفاً ويقال تراءى فلاناً أي تلاقى فراقته ورآني. وقال أبو الهيثم في قوله لا تراءى ناراهما: أي لا يتسم المسلم بميمة المشرك ولا يتشبه به في خفيه وشكله ولا يتخلق بأخلاقه، من قولك: ما نارٌ بعيرك؟ أي ما ميمة بعيرك، وقولهم: ذاري تراءى دار فلان أي تقابلها. وقال ابن مقبل: [من الطويل]

سَلِّ الذَّكْرَ مِنْ جَنْبَيْ خَبِيرٍ فَوَاحِبٍ \*\*\* إِلَى مَا رَأَى مُضْنَبَ الْقَلْبِ الْمُسْتَبَحِ  
أَرَادَ إِلَى مَا قَابَلَهُ<sup>١</sup>.

ويمكن استخلاص المعاني المجازية لفعل (رأى)، كما يلي:

رأى متلاقى (ترامينا فلاناً)

تقارب (تراعت الناران)

قابل (دلوي تراءى دار فلان)

<sup>١</sup> نفسه.

اسم بسمته / تشبه به / تخلق بأخلاقه (تراعت الناران)

وللملاحظ أن المعاني الثلاثة الأولى تتصل بالبعد المكاني، حيث يقع تجاور وقرب بين شخصين (من الناس أو الدور أو النيران)، ولطه يمكن لنا للحديث عن دلالة فضائية، يمكن دراستها وفق ثنائية: المعظم والمنقل<sup>1</sup>، على النحو التالي:

-نراينا فلاتا.

حصول رؤية متباعدة بين طرفين، مما يجعل طرفي الرؤية لحظة الثرائي ثابتين لما حركة الرؤية فذات اتجاهين متعاكسين:

من (أ) نحو (ب)

وفي الوقت نفسه من (ب) نحو (أ)

مما يؤدي إلى حصول ضرب من التناظر الهندسي بين الذات المترائية.

لما المثال الثاني:

-تراعت الناران.

فيمكن أن يتم تحليله وفق طرق عديدة، منها:

أولاً: التركيز على الناحية المجازية، حيث يقوم هذا المثال على التعبير بالدار والمقصود هم أهل الدار، وهو من مجاز الحذف، كما في قوله تعالى: "واسأل

---

<sup>1</sup> المعظم والمنقل (landmark and trajector) ثابتة اصطلاحية وضعها أحد الباحثين في علم الدلالة المعرفي وهو لانغاكير (Langacker) ويحذر أن كل قول يحتوي على عنصر محور أو نقطة استبدال يسميه معلما، في حين أن العنصر الثاني المتعلق به هو عنصر متحرك يسميه متقللا. انظر كتابه في جزأين:

- Langacker, R., W., 1987, Foundations of cognitive grammar, Vol. I. Theoretical Prerequisites, Stanford, Stanford University Press.
- Langacker, R., W., 1991, Foundations of cognitive grammar, Vol. II. Descriptive Application, Stanford, Stanford University Press

القرية" (يوسف، 82)، أي وإسأل أهل القرية. وهو مجاز مرسل علاقته المحلية يقوم على ذكر المحل والمقصود الحال.

ثانياً: يمكن أن ننظر في هذا المعنى من جهة كونه يقوم على تنشيط منطقة معينة<sup>1</sup>، يقع تأثيرها: فالنار علامة وجود سكان، ووجود السكان يعني وجود منزل، فترائي النارين يقتضي ترائي المنزلين كما يقتضي ترائي الناس الذين يقطنون هذين للمرئيين. ومن ثمة فقرة تعويل في هذه الجملة (تراجت الناران) على تداعيات كنائية تجعل من المتأكد معرفة سبب اختيار عنصر (النار) لتؤسد إليه فعل الترائي بالذات.

يبدو أن الدلالة الثقافية للنار - في السياق العربي - تكل على الدعوة الضمنية للضيوف كي يقبلوا، ولكن في سياق الحال يصبح الترائي محل تنازع، ووزن (تفاعل) ليس اعتباطياً في هذا السياق، فالحديث النبوي صريح في لفي هذا الترائي أو النهي عنه: "وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لنا برية من كل مسلم مع مشركي قبل لم يا رسول الله ؟ قال لا تراءى نراهما<sup>2</sup>. فقد تبين أن

---

<sup>1</sup> نظرية المنطقة النشطة (active zone theory) للتفكير، المذكور في الهامش السابق، وقد اختارها كلايبر (G. Kleiber) وتقوم على اعتبار أن قائل القول لا يركز على جميع عناصره بالطريقة نفسها، فبعض العناصر معقدة أكثر من الأخرى، مثال ذلك:

- عنيني الكلب

ففي الواقع لم بعنيني "الكلب كله" بل أفيابه وهذا الكلب لم بعنني (ني) أنا كلي، بل جزءا مني، يدي أو ساقي... وبذلك فإن المقاربة التي تعتمد على نظرية المناطق النشطة تساعد في دراسة المشترك (polysemy) لأنها تساهم في إزالة الغموض عن الكلمات المشتركة.

للتعمق في معرفة هذه النظرية، يمكن الرجوع إلى:

- Kleiber, G., 1999, Problème de sémantique, la polysémie en questions, Presses Universitaires, de Septentrion.
- Langacker, R., W., 1984, Active Zones, Proceeding in the Annual Meeting of the Berkeley Linguistic Society, 10, 172-188.

<sup>2</sup> نفسه.

معنى الترفي قد حول محور الحديث من النار باعتبارها معلما يدل على الدعوة إلى  
القدوم، إلى الفعل (ترأى) وقد ورد في صيغة نهي أو نهى، مما يدل على رفض  
التداني بين هاتين الفئتين المتنازعتين (أهل الإيمان وأهل الكفر). ولعل للقاعدة العامة  
المعروفة في هذا السياق نقول: "إنَّ الطيور على أشكالها تقع"، فكأنَّ الدارين هنا قد  
تحوَّلتا إلى قريبتين على وجوب الانفصال والتباعد لما في الاحتكاك من مظنة  
التصادم والاحتراق، وهذا المعنى ترشح به دلالة النار في بعدها الطبيعي.

ومن ثمة فإنه بوسعنا الحديث عن عودة التلويل إلى المعنى الطبيعي للنار  
ولإحياءاته الأصلية والحرقية (الإحراق، الإهلاك) واستبعاد الدلالة الثقافية التي تعني  
(الضيافة والدعوة إلى الزيارة والاستهداء). وهذا الرجوع بالدلالة إلى البعد الحرفي  
المتخذه قريبتان تتضافران إلى الضئيلة الأصلية بين (الإسلام والشرك):

- النهي أو النهي

- التنكية

فأما النهي أو النهي فأمرهما واضح، إذ لا ينفي الرسول أو ينهي إلا عن أمر  
سلبي، وأما التنكية فلو كانت دلالة النار ههنا الضيافة أو الدعوة إلى الزيارة أو  
الاستهداء، لَكُنْتُ دار واحدة، أما وقد تعددت، ففي الأمر أمر، فالخروج عن الحد  
الغالب إلى الضد.

فالضدية الأصلية هي التي رُشحت للقول ليكون ذا دلالة سلبية.

لما المثال الثالث:

- داري ترى دار فلان.

فيمكن اعتباره قائما على استعارة تصد الجراد (الدار) وتجعلها متممة  
بحاسة البصر، والمقصود برؤية الدار دارا أخرى حصول تقابل بين الفضاءين، أي  
أن يقعا في سياق هتيمي يوحى بالمواجهة، فلما كانت العين في الوجه، فغلبة

الرؤية إلى الدار يعني استيعاباً أن كلتا الدارين تولجه الأخرى، وأن بابيهما كل يفتح على الآخر.

وهذا المثال يبين للموقع المشترك بين الدارين بشكل موضوعي، وإن اعتمد الاستعارة في تبليغ هذا المعنى، فتميز تأكيد حصول التقارب بين الدارين، وإقناع المخاطب بذلك.

أما المثال الأخير:

- تراعت الناران

فهو - وإن كان المثال الأول ذاته - فإننا نعرضه هنا لا من جهة كونه حديثاً نبوياً بل من جهة اتخاذه منطلقاً لتحليل تأويل له، وهو تأويل نقله ابن منظور عن أبي هيثم في تأويل الحديث، فيمكن أن نعتبره كناية عن الاحتكاك الضار الذي ينجر عنه التقليد. وقد اعتمد المؤول مسوغاً لغوياً اشتقاقياً في تأويله لمعنى الحديث: "وقال أبو الهيثم في قوله لا تراعى ناراهما: أي لا يتسم المسلم بسمة المشرك ولا يتشبه به في مذهبه وشكله ولا يتخلق بأخلاقه، من قوله: ما نار بعيرك؟ أي ما سمة بعيرك".<sup>1</sup>

فالنار في هذا التأويل لا يقصد بها النار في معناها الحرفي (عنصر الإحراق) ولا في معانيها المجازية الماثورة (الضيافة، الاستهداء بها، الدعوة إلى النزول)، بل تعني "السمة"، وعلى هذا ذهب أبو الهيثم إلى أن معنى الحديث "لا يتسم المسلم بسمة للمشرك". والملاحظ أن التفسير قد حصل في هذا التأويل على كلمة النار لا على كلمة (تراعى)، ومن ثمة فقد اعتمد المعنى الأصلي لهذا الفعل وهو تبادل الرؤية، وإن جسنح المؤول إلى تغيب ذكر هذا الاعتماد، إما لظهوره أو لعدم وجاهته في

---

<sup>1</sup> نفسه.



التأويل. وبذلك يكون هذا التأويل قائما على الوعي بدلالة القول على طبقتين من الدلالة:

الطبقة الأولى:

(أ) يرى (ب)

(ب) يرى (أ)

الطبقة الثانية:

رؤية (أ) - (ب) ورؤية (ب) - (أ) تعني اندماج (أ) مع (ب) واندماج (ب) مع (أ)

ومن ثمة فقد جاء القول ناهيا [أو ناهيا] لكلتا الطبقتين خوفا من حصول الاندماج (التشبه والتخلق).

والمعلم في هذا التأويل هو الدارلن أما المنتقل فهما المسلم والمشرِك، ويقوم التأويل - كما أشرنا إلى ذلك - على تنشيط المعلم باعتباره يدلّ دلالة خاصة على الاتسمام، وهي دلالة تخرج عن الدلالة الطبيعية والثقافية والمجازية والاستعارية، ونعنه من الجائز وسمها بكونها دلالة خاصة.

## ★ خاتمة:

يبدو من الغريب أن تلاحظ أن شواهد "اللسان" حول (رأى) القلبية كانت كلها من القرآن، وشاهده حول ما سميناها (رأى) المجازية من الحديث، فهل إن هذا الأمر عفوي، أم إنه مخطّط له؟

لعلّه قد يتبادر إلى الذهن أن ما يقتّر كثافة هذا الحضور لنصوص القرآن والحديث، عند عرض هذه الدلالات للمجازية لفعل (رأى) وما اشتق منه، إنما هي غزارة هذه الاستعمالات في القرآن والسنة<sup>1</sup> (لو شدة حضور هذا النص في جهاز التمثيل عند المعاجمي [ابن منظور ورواته]).

وقد يكون من قبيل التسرع والاستعجال في قطف النتائج، أن نقول إن الدلالة القلبية لفعل (رأى) - وهي دلالة أكثر تجريدا من تلك الحسية - تجعل من اللافت الإذعان إلى القول بأن القرآن وفر مادة من الشواهد صالحة لإبراز هذه الدلالات، غير المتواترة في سائر النصوص المعنّدة بها شواهد.

ولعلّ هذا الاستنتاج يؤدي إلى ما هو منه بسبيل، وهو تأكيد حكم سابق على الشعر الجاهلي بغلبة الناحية الحسية عليه، ومن ثمة فلا عجب إن غابت للشواهد الشعرية عن هذا القسم من مدخل (رأى)، وهو قسم يعرض للدلالات غير الحسية لهذا الفعل.

---

<sup>1</sup> لم نعن في هذه الدراسة بالأحاديث الكثيرة التي أوردها ابن منظور وهي تهتم بالرؤية يوم القيامة، نظرا إلى ما تحتاج إليه من ضرورة استحضار البعد العقائدي في المسألة، في حين أن الدراسة ذات توجه دلالي معجمي صرف.